



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



فؤاد العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة السابعة

إشكالية مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدوحة، 23-25 آذار/ مارس 2019



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



مؤقتة العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة السابعة

إشكالية مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدوحة، 23-25 آذار/ مارس 2019

عن المؤتمر



مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدورة السابعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في الفترة 23-25 آذار/ مارس 2019 بالدوحة. يدرس المؤتمر في هذه الدورة موضوع «إشكالية مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية»، وتجري أعماله من خلال أربعة مسارات متوازية.

عن المؤتمر

يعاني الباحثون وأساتذة الجامعات العربية ارتباكًا واسعَ النطاق في مسألة مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليس بسبب نقص الأدبيات العربية المؤلفة والمترجمة في هذا الموضوع وقدمها فقط، بل بسبب المقاربات الشكلية والمدرسية التعريفية والتعليمية التقليدية الغالبة عليها؛ فغالبًا يتاح للطلاب أن يبدأ ورقته البحثية بمقدمة حول المنهج يقول فيها إنّه استخدم المنهج التحليلي أو التاريخي أو حتى الوصفي أو الكمي، وغالبًا يستخدم المنهج الوصفي-التحليلي تعبيرًا جاهزًا (مسلّمًا بأنّ هذه مناهج عينية فعلاً) وليس مصطلحات دارجة، أو وصفًا لعمليات ذهنية بسيطة لا بد منها في أيّ تفكير عقلائي.

وغالبًا، لا يطلب من باحث المستقبل الذي نعدّه في جامعاتنا أن يشرح سبب استخدام هذا المنهج (إذا كان منهجًا فعلاً) والمعنى المقصود. كما لا يتوضح إذا كان المدرّس أو الأستاذ أو المشرف نفسه يمتلك قدرًا من الوضوح حول ذلك. وربما تغطي البلاغة حول المنهج على غياب شروط أولية بسيطة لا بد منها في أيّ بحث علمي: مثل القراءة، والاطلاع على الأدبيات التي صدرت حول الموضوع، وجمع المعلومات اللازمة، ومحاولة إعمال العقل والتفكير العقلائي. ليس المنهج مفتاحًا سحريًا للاكتشاف، وهو لا يجدي إذا وُضع بين يدي من لا يقرأ أو لا يفكر بصورة عقلائية نقدية، أو لا يدرك محدودية أيّ منهج وخصوميته.

من الجائز لنا أن نفكّر في جمع المشتغلين في العلوم الاجتماعية في مؤتمر واحد، لا سيما للتجاوز حول موضوع مناهج البحث. وإذا كانت الحدود بين هذه العلوم واضحة في ذهن البعض، وهي ليست كذلك بالضرورة، فإنّ الحدود بين هذه العلوم في ما يتعلق بمسألة المناهج التجريبية الاستقرائية والاستدلالية العقلائية والتاريخية وتحليل الخطاب، ليست واضحة.

يعود الارتباط بين مسائل العلوم الاجتماعية والإنسانية (وغيرها من العلوم، بما فيها العلوم الطبيعية، وعلوم الرياضيات والمنطق، وعلوم أخرى) إلى عهد بعيد عندما كان هدف الفلسفة منذ أرسطو التوصل إلى رؤية شمولية للعالم، ينضوي في إطارها عالم الطبيعة «غير العاقلة» بعلمه ومجرياته، وعالم الإنسان المتميز عن عالم الطبيعة من خلال الاجتماع البشري والسياسة والأخلاق والحضارة والفن والأدب.

لكن، كما يسجل لنا تاريخ العلوم، بدأت الموضوعات المختلفة التي كانت تشملها «حكمة» الفيلسوف (أو «المعرفة»، بلغة معاصرة) تشق طريقها نحو الاستقلال منذ وقت طويل أيضًا، في عملية انفصال تدريجي لا تزال جارية حتى هذه اللحظة. كانت العلوم الطبيعية سبّاقة في هذا المجال. ولكن العلوم الاجتماعية والإنسانية سارعت إلى اللاحق بها في القرن أو القرنين الأخيرين. ومنذ ذلك الحين فرض على الفلسفة (أم العلوم) أن تراقب ما تفعله العلوم، وتفحص الحدود المتغيرة فيما بينها، وتسهم في تحديد مفاهيمها وتحاول اكتشاف مناهجها في البحث، إضافةً إلى معالجة القضايا والمسائل التي لا يرغب أبناء الفلسفة وأحفادها من علوم وتخصصات تشعبت عن تخصصات، في معالجتها؛ وذلك إما لأنّ هذا الجهد عبثي في نظر البعض، وإما لأنّ معناها أعمق مما يتصور، كما يرد البعض الآخر.

يوثق تاريخ العلوم مجريات هذا الانفصال التدريجي وعلاماته المختلفة جيدًا. فهو مفهوم وأقل إثارة للخلاف. ولكن الأمر الذي تختلف فيه الآراء ولا يقل أهمية عن هذا، هو العثور على منطق وعلل داخلية (وليس مجريات خارجية تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية فحسب) بوسعها أن تفسر، بل تعقلن هذا الانفصال، بالإشارة إلى المناهج والأهداف والتقسيمات والمواقع التي احتلتها العلوم الاجتماعية والإنسانية في مقابل علوم الطبيعة، وقبالة بعضها البعض أيضًا.

يمكن طرح أسئلة كثيرة هنا؛ بعضها نظري بحت لانزال نسمع فيه صدى الأصل الفلسفي للعلوم الاجتماعية، والبعض منها ذو طابع عملي ينتظر أجوبة محددة بما يمثل اختبارًا صعبًا لهذه العلوم. فهل كان الانفصال بين العلوم الاجتماعية والطبيعية أمرًا محتملًا لأن موضوعات العلوم الاجتماعية هي مجتمعات وجماعات مؤلفة من كائنات عاقلة ذات إرادة؟ وهل من المحتم أن تتم دراسة الإنسان والمجتمع بمناهج تختلف عن تلك التي تستخدم في دراسة ظواهر الطبيعة المادية؟ وما هي تلك المناهج؟ وما الذي يجمع بينها ويفرقها عن تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية؟ وكيف تدرك العلوم الاجتماعية والإنسانية نفسها؟ وكيف ترى الفرق بينها وبين العلوم الطبيعية والفلسفة؟ وهل نجحت حقًا في فصل نفسها عن الفلسفة كما فعلت العلوم الطبيعية؟ أي هل أصبحت علومًا دقيقة ذات معايير رياضية للخطأ والصواب، أو بدرجات احتمالية عالية؟ وإذا كان الجواب نعم، فكيف نفسر الاختلافات في النتائج والمناهج والنظريات التي تذكرنا بانقسام الفلاسفة إلى تيارات ومدارس «متخاصمة»؟

إنّ ما يجعل العلم علمًا هو اتباع منهج بحث علمي في تناول موضوعاته، بحيث تكون مقولاته قابلة للإثبات والدحض بمنهج علمي. إذا كان هذا صحيحًا، فلا يعني أنّ المنهج معيار للتمييز بين ما هو علمي وغير علمي، بل ثمة أيضًا ما هو مشترك بين العلوم الاجتماعية والإنسانية.

يختلف المختصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية في توقعاتهم؛ فبعضهم يسعى إلى اكتشافات وقائع أو نظريات أو «قوانين اجتماعية» (على خلاف «قوانين طبيعية»)، لم تكن معروفة من قبل، أو ينطلقون من نظريات أو قوانين اجتماعية أنجزها بعض الباحثين فيسعون لتفسير الظواهر بموجبها، وبعضهم لا يتوقع أكثر من إنتاج نماذج نظرية تسلط الضوء على الإنسان والمجتمع من زوايا مختلفة. وقد تستحق تسمية العلم لأنها تفسر الظواهر الاجتماعية تفسيرًا عقلائيًا.

ويدور نقاش آخر حول مدى ارتباط هذه النظريات بالواقع الاجتماعي والثقافي الذي تبحته. فمن المشروع الادّعاء أنّ علميتها تكمن فقط في منهج البحث العلمي. تتحكم دوافع «غير علمية» أو غير علمية بحتة مختلفة في اختيار الظاهرة والإشكالية التي تبحث، وتتحكم دوافع مشابهة في الهدف الذي من أجله تسخر العلوم. وربما يصح هذا في العلوم الطبيعية أيضًا، ولكن يطرح السؤال في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية: هل ما يتحكم في الدافع والهدف يتحكم في المنهج نفسه أيضًا؟ وإذا كان هذا صحيحًا، هل ينقص ذلك من علميته؟

لا تقتصر قضايا العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتطلب التفكير على تلك التي انتهينا من ذكرها للتوّ؛ إذ تتوافر رزمة أخرى من القضايا المتعلقة بالمعرفة والسلطة من جهة أولى، والمعرفة والقيم من جهة ثانية، وعبور الاختصاصات من جهة ثالثة. وللعلوم الاجتماعية والإنسانية ما تقوله في كلٍ من هذه الأسئلة:

ثمة قناعة مفادها أنّ العلوم تنطلق من أنّ ثمة حقائق ووقائع موضوعية يستند إليها العلم الاجتماعي ويحتج بها، وبها فقط، وقد طرحت تيارات أخرى فكرة مفادها أنّ المعرفة العلمية ليست سوى نتاج ثقافي عام، قابل للاستخدام، بل يستخدم دائماً في سياق صراعات القوى والسعي لتحقيق السيطرة. وليست العلوم الاجتماعية والإنسانية عرضة للاستخدام السياسي أو الاجتماعي أو الأيديولوجي فحسب، بل قد تؤثر هذه الأخيرة في علميتها ذاتها. وفي هذه الحالة ينبغي للباحث أن يدرك هذه الحقيقة أولاً ثم يضمن هذا التحدي في منهجه. ليس هذا فحسب، فإذا كانت العلوم الاجتماعية هي اجتماعية بذاتها فهذا يعني أنّها قابلة للتأثر بمعطيات قيمية ربما لا تكون مشتركة بين أفراد البشرية جمعاء. وثمة معطيات ثقافية قد يتأثر بها. وإذا كان هذا صحيحاً، فهل تغلغل القيم في العلوم سيئ بالضرورة؟ وماذا يقول الفكر النسوي وما بعد كولونيالي حول فلسفة العلوم والعلوم الاجتماعية والإنسانية بالتحديد؟ وما منطلق الفصل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة؟ وإلى أي مدى يمكن الدفاع عن الفصل والتقسيم؟ وكيف يتم العبور أو الجمع بين الاختصاصات؟ وما علاقة ذلك بالمنهج؟ ألا ينطبق عبور الاختصاصات على المناهج ذاتها؟

يأمل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن يمثل المؤتمر فرصة للحوار بين المشاركين حول آخر المستجدات في الفلسفة ونظريات العلوم الاجتماعية والإنسانية بشأن مسألة مناهج البحث.

جدول الأعمال

اليوم الأول – السبت 23 آذار / مارس 2019

التسجيل للمؤتمر		9:00-8:00
<p>محاضرة عامة</p> <p>عبد الله حمودي: سؤال المنهج في راهنيتنا: اتجاهات في تصوّر علوم اجتماعية عربية رئيس الجلسة: مراد ديناني</p>	المبنى الثقافي المدرج الرئيسي	10:00-9:00
استراحة		10:15-10:00
الجلسة الأولى		
<p>رئيس الجلسة: ياسر سليمان معالي</p> <p>فتحي إنقرّو: الفهم والتفسير: مسائل المنهج وأصولها التأويلية في فلسفة ديكتاني</p> <p>الزواوي بغوره: الفلسفة الاجتماعية: بحث في مفهومها ونظريتها وعلاقتها</p>	المبنى الأكاديمي - المدرج 1 المسار (أ)	11:45-10:15
<p>رئيس الجلسة: فهمي جدعان</p> <p>عبد الجبار الرفاعي: علم الكلام الجديد والمفهوم الجديد للوحي عند مفكري الإسلام في الهند</p> <p>محمد بوهلال: الكلام الجديد ومخاضات التأسيس</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 9 المسار (ب)	
<p>رئيس الجلسة: محمد المصري</p> <p>عبد الوهاب الأفندي: عن السياسة والسياسي والنظرية: تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية</p> <p>حسن الحاج علي: القدرة على الاستدلال: إسهامات التحليل التبعي في بحوث دراسات الحالة</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 10 المسار (ج)	
<p>رئيس الجلسة: فيصل منصور</p> <p>محسن بوعزيزي: المنهج والصدفة: مقارنة غير المتوقّع</p> <p>عبد الحليم مهورباشة: العلوم الاجتماعية من براديغم الفصل إلى براديغم التركيب: نحو طرح إبستمولوجي بديل</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 001 المسار (د)	
استراحة		12:00-11:45

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: **رجا بهلول**

نابي بوعلي: أزمة المنهج والعودة إلى السرد

الحبيب الحباشي: العلوم الإنسانية: إشكالية مناهج ودراسات إستراتيجية لتحقيق مقاصد إنسانية

المسار (أ)
المبنى الأكاديمي - المدرج 1

رئيس الجلسة: **عبد الوهاب الأفندي**

إقبال بن خلف الله: مقارنة مفهوم «الإيمان» في علم الكلام الجديد: بين «تجريبية» عبد الكريم سروش و«اتِّمانيّة» طه عبد الرحمن

حسين دباغ: هرمنيوطيقا تطور المعرفة الدينية في إيران ما بعد الثورة: من الإبتيمولوجيا إلى الفينومينولوجيا الدينية؛ عبد الكريم سروش نموذجاً

المسار (ب)
المبنى الأكاديمي - القاعة 9

13:30-12:00

رئيس الجلسة: **عبد الفتاح ماضي**

سيد أحمد فوجيلي: ما قل ودل: مبدأ الشَّح والنزعة الميثودية في البحوث السياسية

مهدي بنسليمان: مقارنة مفاهيمية جديدة للصحافة السياسية: مجلة «لوجورنال» المغربية نموذجاً (1997-2010)

المسار (ج)
المبنى الأكاديمي - القاعة 10

رئيس الجلسة: **سلطان بركات**

إيليا زريق: قضايا في تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي

منير السعيداني: التّذويت والموضعة: الدّاخل والخارج في التحليل العلمي الاجتماعي

المسار (د)
المبنى الأكاديمي - القاعة 001

غداء

14:30-13:30

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة: **علاء الجبالي**

منير الطيباوي: الاستتبعات الإبيستيمولوجية لنقد مثنوية الواقعة/ القيمة على منهجية العلوم الاجتماعية

عبد الإله جفال: إمكان تطبيق الفينومينولوجيا في فلسفة الأديان بوصفه حلاً لمشكلة الحياد القيمي في هذا النوع من الدراسات

المسار (أ)

المنتدى الأكاديمي - المخرج 1

رئيس الجلسة: **خالد الجبر**

إيمان المخينيني: في تأويلية علم الكلام الجديد: من رهان المنهج إلى رهان الميثانج

امحمد جبرون: في أصول فقه القيم ومنهجه: دراسة في الأزمة المنهجية للفقه الإسلامي

المسار (ب)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 9

16:00-14:30

رئيس الجلسة: **محمد صالح المسفر**

محمد حمشي: السببية بوصفها مشكلةً في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقّد؟

مروة حامد البدري: نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

المسار (ج)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 10

رئيس الجلسة: **ساري حنفي**

محمد أوالطاهر: سوسيولوجيا التعليقات على الإنترنت: مدخل جديد لتفكيك جدلية الدين والتدين في خطاب المتلقي العربي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

محجوبة قاوقو: المجتمع الافتراضي وإشكالية تجديد منهج البحث السوسيولوجي: نحو بناء نموذج لدراسة التفاعلات الإلكترونية من خلال الحاسوب

المسار (د)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 001

اليوم الثاني: الأحد 24 آذار / مارس 2019

<p>محاضرة عامة عزمي بشارة: في أولوية الفهم على المنهج رئيس الجلسة: محمد جمال باروت</p>	<p>المبنى الثقافي المدرج الرئيسي</p>	<p>10:00-9:00</p>
<p>استراحة</p>		<p>10:15-10:00</p>
<p>الجلسة الرابعة</p>		
<p>رئيس الجلسة: وجيه كوثراني عبد الرزاق بلعقروز: منهج المنهج في مُكاشفة القول الفلسفي علمياً: من مضمون الفلسفة إلى أدوات التّفلسف محسن التومي: بناء المعنى في المقاربات الكيفيّة: مقدمة في نقد البراديغم الوضعي</p>	<p>المبنى الأكاديمي - المدرج 1 المسار (أ)</p>	
<p>رئيس الجلسة: ناصر الدين السعيدوني علي الصالح مولى: «جغرافيّة» الحقل التاريخيّ في ضوء تقاطع الاختصاصات: محاولة في إعادة تشكيل المفهوم زهير سوكاح: حقل «دراسات الذاكرة» في العلوم الإنسانية والاجتماعية: اهتمام غربي وإهمال عربي</p>	<p>المبنى الأكاديمي - القاعة 9 المسار (ب)</p>	<p>11:45-10:15</p>
<p>رئيس الجلسة: عز الدين البوشيخي عبد الرحمن بودرع: أهمية «لسانيات النصّ وتَحليل الخطاب» في معالّجة القضايا الاجتماعية محمد غاليم: الأتمودج المعرفي إطاراً لاندماج علوم الطبيعة والمجتمع: بحث في وحدة المنهج وترابط الموضوعات</p>	<p>المبنى الأكاديمي - القاعة 10 المسار (ج)</p>	
<p>رئيس الجلسة: مارلين نصر هانني خميس عبده: النسوية ونقد الاتجاه الوضعي في البحث السوسيولوجي: قراءة في الأطر المنهجية البديلة عزّه شرارة بيضون: المقاربة الجندرية والأبحاث النسوية الهادفة: قراءة في دراسات لمنظمات نسوية غير حكومية لبنانية (2016-2017)</p>	<p>المبنى الأكاديمي - القاعة 001 المسار (د)</p>	
<p>استراحة</p>		<p>12:00-11:45</p>

الجلسة الخامسة

<p>رئيس الجلسة: خليل العناني</p> <p>حمادي ذويب: المنهج التاريخي النقدي في الفكر العربي المعاصر: كتاب «الدين والعلمانية في سياق تاريخي» نموذجًا</p> <p>سهيل الحبيب: في تحليل إشكالية العلاقة بين المفهوم النظري والمعطيات الكمية في فهم الظاهرة الاجتماعية: الظاهرة الدينية في السياق العربي الراهن، بين مفهوم «نمط التدين» عند بشارة ومعطيات «المؤشر العربي» نموذجًا</p>	المبنى الأكاديمي - المخرج 1 المسار (أ)	
<p>رئيس الجلسة: عبد الرحيم بنحادة</p> <p>عبد الحميد هنية: التجديد في الكتابة التاريخية عبر منهج «أهلنة» المعرفة</p> <p>إبراهيم القادري بوتشيش: منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ: نحو إشراك قارئ النص التاريخي في إنتاج دلالاته: تشخيص نظري وتطبيقي</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 9 المسار (ب)	13:30-12:00
<p>رئيس الجلسة: محمد العبيدي</p> <p>محمد مرقطن: حول منهجية دراسة تاريخ اللغة العربية المبكر واللغات السامية عند الباحثين العرب</p> <p>الذهبي اليوسفي: إشكالية المنهج في الدراسات المصطلحية: مناهج البحث في المصطلح النقدي القديم أنموذجًا</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 10 المسار (ج)	
<p>رئيس الجلسة: إسماعيل الناشف</p> <p>سامية إدريس: المجتمع بوصفه نصًا: مقارنة إبستمولوجية لثلاث دراسات عربية</p> <p>أمل عادل عبدربه: الدراسات الإثنوغرافية المؤسسية واستكشاف الواقع الاجتماعي: مقارنة إمبيريقية لدراسة دوائر المعرفة المصرية</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 001 المسار (د)	
غداء		14:30-13:30

الجلسة السادسة

رئيس الجلسة: **مروان قبلان**

سمير أبو زيد: مبدأ الفصل والوصل ومنهجه: حدود الموضوعية في العلوم الاجتماعية

محمد عبد النور: الفصل والوصل بين الإنساني والطبيعي في علم الاجتماع ومكانة المقاربة البيوسيميائية

المسار (أ)

المنتدى الأكاديمي - المدرج 1

رئيس الجلسة: **علي أبو زيد**

طارق مداني: المؤرخ والمقاربات الكمية: حول الدراسات الديموغرافية لبعض الحواضر الإسلامية؛ عرض أطروحات وإثارة تساؤلات

رفعت رستم الضيقة: المنهجية العابرة للتخصصات في أعمال ليفي ستروس وجاك لاكان: دراسة في الاستعارات المنهجية ومستويات التحليل

المسار (ب)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 9

16:00-14:30

رئيس الجلسة: **حيدر سعيد**

مصطفى غلفان: المنهج في اللسانيات العربية: تجاذب قراءة التراث ومعالجة اللغة العربية

حسين السوداني: أثر اللسانيات في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية

المسار (ج)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 10

رئيس الجلسة: **نزار الجويني**

إبراهيم المرشيد: أي منهجية لتجسير الهوة بين الأبحاث في العلوم الاجتماعية وصنع السياسات العامة في العالم العربي؟

جمال طرابلسي: النهج الاستنتاجي بوصفه بديلاً للنهج الاستقرائي في التحليلات الاقتصادية المعاكسة

المسار (د)

المنتدى الأكاديمي - القاعة 001

اليوم الثالث: الإثنين 25 آذار / مارس 2019

الجلسة السابعة		
<p>رئيس الجلسة: رشيد بوطيب</p> <p>عمر علوط: مناهج البحث الاجتماعي في ظل التعقيد والتسارع: رؤية نقدية</p> <p>محمد الوحيدي: مشكلة «التقدم» في العلوم الاجتماعية وتحول البراديغم</p>	المسار (أ) المبنى الأكاديمي - المدرج 1	
<p>رئيس الجلسة: سليمان أبو بدر</p> <p>بنعيسى زغبوش: التجريب بين علم النفس وعلوم الأعصاب: اشتراك في البراديغم، واختلاف في التقنيات، وتشابه في النتائج</p> <p>عدنان التزاني: العلوم الإنسانية في العالم العربي بين خصوصية الموضوع وكونية المنهج والمعرفة: علم النفس نموذجًا</p>	المسار (ب) المبنى الأكاديمي - القاعة 9	10:30-9:00
<p>رئيس الجلسة: عمرو رجب</p> <p>محمد وفيق زين العابدين: التبعية الأكاديمية في المجتمع العلمي العربي: علم القانون نموذجًا للأزمة</p> <p>محمد الخراط: التشريع القانوني والقيم: مساهمة في أنثروبولوجيا القانون</p>	المسار (ج) المبنى الأكاديمي - القاعة 10	
<p>رئيس الجلسة: كلثم علي الغانم</p> <p>علي جعفري: «الميكرو - ماكرو»: في إلزامية تبيان آليات الانتقال</p> <p>محمد نعيمي: قيمة نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية ومحدوديتها: حالة سوسولوجيا الحركات الاجتماعية</p>	المسار (د) المبنى الأكاديمي - القاعة 001	
استراحة		10:45-10:30

الجلسة الثامنة

رئيس الجلسة: **فريد الصحن**

رجا بهلول: الفعل الاجتماعي: إشكاليات السببية والمعرفة البيذاتية
حسن احجيج: التفسير القصدى للسلوك الاجتماعى وشروط صدقيته

المسار (أ)

المبنى الأكاديمي - المدرج 1

رئيس الجلسة: **حسن حمزة**

الحسن المحداد، رقية آيت واعزيز، محمد جداوي، لكبير أحجو، مبارك بوزليم:
تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية:
أي منهاج لأي موضوع؟
حسن ضايض، ميلود الرحالي: في المقاربة الجغرافية النقدية لتحليل
التنمية الريفية في المغرب

المسار (ب)

المبنى الأكاديمي - القاعة 9

12:15-10:45

رئيس الجلسة: **خالد العبدالقادر**

دينا حداد: المقاربات العالم-ثالثية للقانون الدولي: العولمة وديناميات
الانخراط في الدراسات الاجتماعية القانونية في العالم العربي
شفيقة وعيل: المعجم الصوفي وإشكالية المنهج: معضلة التجربة،
وسؤال الإمكان والتحقق

المسار (ج)

المبنى الأكاديمي - القاعة 10

رئيس الجلسة: **عقيل المرعي**

أحمد مفلح: تقنية تحليل المضمون: خطواتها ومصاعبها وعلميَّتها؛
قراءة في التجربة الشخصية
علي عبد الرازق جليبي: مدخل العلوم البينية بين التكامل والاندماج
المعرفي: ابتكار علم الاجتماع الرقمي نموذجًا

المسار (د)

المبنى الأكاديمي - القاعة 001

استراحة

12:30-12:15

الجلسة التاسعة

<p>رئيس الجلسة: أيمن الدسوقي</p> <p>شفيق اكريكر: مستشرقان عند أعتاب الغار: إشكالات المنهج في مقارنة علوم الإنسان والمجتمع لظاهرة الوحي</p> <p>عبد القادر ملوك: إشكالية الصلة بين الوقائع والقيم وانعكاساتها على موضوعية العلوم الطبيعية والإنسانية: ماكس فيبر وهيلاري بتنام نموذجًا</p>	المبنى الأكاديمي - المدرج 1 المسار (أ)	
<p>رئيس الجلسة: عبد الحميد هنية</p> <p>عبد الواحد العمراني: التكامل المنهجي وأهمية توظيفه في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حالة علم الجغرافيا</p> <p>محمد خميس: معضلة الريب ومواجهة النزعة السببية في مقاربات الدراسات الاستشرافية</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 9 المسار (ب)	14:00-12:30
<p>رئيس الجلسة: عبد الكريم البرغوثي</p> <p>محمد همام: المدخل اللغوي إلى تجديد البحث في العلوم الاجتماعية: اجتهاد طه عبد الرحمن نموذجًا</p> <p>سرور الحشيشة: العرفان من اللسانيات إلى الإنسانيات: إبستمولوجيا الدرس العرفاني بين علوم اللسان وعلوم الإنسان</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 10 المسار (ج)	
<p>رئيس الجلسة: إبراهيم فريحات</p> <p>عبد الرحمن المالكي: الميدان والمنهج: حول نشأة التحقيقات السوسيولوجية في الغرب والمغرب</p> <p>عبد القادر بوطالب: علم الاجتماع بين الكوني والمحلي: إشكالية المفاهيم وسياقاتها في البحث السوسيولوجي بالمغرب</p>	المبنى الأكاديمي - القاعة 001 المسار (د)	
غداء	15:00-14:00	

المشاركون

المشاركون

إبراهيم القادري بوتشيش	26
منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ: نحو إشراك قارئ النص التاريخي في إنتاج دلالاته، تشخيص نظري وتطبيقي	
إبراهيم المرشيد	27
أي منهجية لتجسير الهوة بين الأبحاث في العلوم الاجتماعية وصنع السياسات العامة في العالم العربي؟	
أحمد مفلح	28
تقنية تحليل المضمون: خطواتها ومصاعبها وعلميَّتها؛ قراءة في التجربة الشخصية	
إقبال بن خلف الله	29
مقاربة مفهوم «الإيمان» في علم الكلام الجديد: بين «تجريبية» عبد الكريم سروش و«أثمانية» طه عبد الرحمن	
أحمد جبرون	30
في أصول فقه القيم ومنهجه: دراسة في الأزمة المنهجية للفقه الإسلامي	
أمل عادل عبد ربه	31
الدراسات الإثنوغرافية المؤسسية واستكشاف الواقع الاجتماعي: مقاربة إمبريقية لدراسة دوائر المعرفة المصرية	
إيليا زريق	32
قضايا في تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي	
إيمان المخينيني	33
في تأويلية علم الكلام الجديد: من رهان المنهج إلى رهان الميتامنهج	
بنعيسى زغبوش	34
التجريب بين علم النفس وعلوم الأعصاب: اشترك في البراديغم، واختلاف في التقنيات، وتشابه في النتائج	
جمال الطرابلسي	35
النهج الاستنتاجي بوصفه بديلاً للنهج الاستقرائي في التحليلات الاقتصادية المعاكسة	
الحبيب الحباشي	36
العلوم الإنسانية: إشكالية مناهج ودراسات إستراتيجية لتحقيق مقاصد إنسانية	
حسن احجيج	37
التفسير القصدى للسلوك الاجتماعي وشروط صدقيته	
حسن الحاج علي	38
القدرة على الاستدلال: إسهامات التحليل التبعي في بحوث دراسات الحالة	

39	الحسن المحداد تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟
40	حسن ضايض في المقاربة الجغرافية النقدية لتحليل التنمية الريفية في المغرب
41	حسين دباغ هرمنيوطيقا تطور المعرفة الدينية في إيران ما بعد الثورة: من الإستيمولوجيا إلى الفينومينولوجيا الدينية، عبد الكريم سروش نموذجًا
42	حسين السوداني أثر اللسانيات في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية
43	حمّادي ذويب المنهج التاريخي التّقدي في الفكر العربي المعاصر: كتاب «الدين والعلمانيّة في سياق تاريخي» نموذجًا
44	دينا حداد المقاربات العالم-ثالثية للقانون الدولي: العولمة وديناميات الانخراط في الدراسات الاجتماعية القانونية في العالم العربي
45	الذهبي اليوسفي إشكالية المنهج في الدراسات المصطلحية: مناهج البحث في المصطلح النقدي القديم أنموذجًا
46	رجا بهلول الفعل الاجتماعي: إشكاليات السببية والمعرفة البيّنذاتية
47	رفعت رستم الضّيقة المنهجية العابرة للتخصصات في أعمال ليفي ستروس وجاك لكان: دراسة في الاستعارات المنهجية ومستويات التحليل
48	رقية آيت واعزيز تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟
49	زهير سوكاح حقل «دراسات الذاكرة» في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي
50	الزواوي بغوره الفلسفة الاجتماعية: بحث في مفهومها ونظريتها وعلاقتها
51	سامية إدريس المجتمع بوصفه نصًا: مقارنة إستيمولوجية لثلاث دراسات عربية
52	سرور الحشيشة العرفان من اللسانيات إلى الإنسانيات: إستيمولوجيا الدرس العرفاني بين علوم اللسان وعلوم الإنسان
53	سمير أبو زيد مبدأ الفصل والوصل ومنهجه: حدود الموضوعية في العلوم الاجتماعية

54	سهيل الحبيب في تحليل إشكالية العلاقة بين المفهوم النظري والمعطيات الكمية في فهم الظاهرة الاجتماعية: الظاهرة الدينية في السياق العربي الراهن، بين مفهوم «نمط التدين» عند بشارة ومعطيات «المؤشر العربي» نموذجًا
55	سيد أحمد فوجيلي ما قل ودل: مبدأ الشح والنزعة الميثودية في البحوث السياسية
56	شفيق اكريك مستشرقان عند أعتاب الغار: إشكالات المنهج في مقارنة علوم الإنسان والمجتمع لظاهرة الوحي
57	شفيقة وعيل المعجم الصوفي وإشكالية المنهج: معضلة التجربة، وسؤال الإمكان والتحقق
58	طارق مداني المؤرخ والمقاربات الكمية: حول الدراسات الديموغرافية لبعض الحواضر الإسلامية: عرض أطروحات وإثارة تساؤلات
59	عبد الإله جفال إمكان تطبيق الفينومينولوجيا في فلسفة الأديان بوصفه حلًا لمشكلة الحياد القيمي في هذا النوع من الدراسات
60	عبد الجبار الرفاعي علم الكلام الجديد، والمفهوم الجديد للوحي عند مفكري الإسلام في الهند
61	عبد الحليم مهورباشة العلوم الاجتماعية من براديغم الفصل إلى براديغم التركيب: نحو طرح إستيمولوجي بديل
62	عبد الحميد هنيّة التجديد في الكتابة التاريخية عبر منهج «أهلنة» المعرفة
63	عبد الرحمن المالكي الميدان والمنهج: حول نشأة التحقيقات السوسولوجية في الغرب والمغرب
64	عبد الرحمن بودرع أهمية «لسانيات النص وتحليل الخطاب» في معالجة القضايا الاجتماعية
65	عبد الرزاق بلعقروز منهج المنهج في فكاشفة القول الفلسفي علميًا: من مضمون الفلسفة إلى أدوات التفلسف
66	عبد القادر بوطالب علم الاجتماع بين الكوني والمحلي: إشكالية المفاهيم وسياقاتها في البحث السوسولوجي بالمغرب
67	عبد القادر ملوك إشكالية الصلة بين الوقائع والقيم وانعكاساتها على موضوعية العلوم الطبيعية والإنسانية: ماكس فيبر وهيلاري بتنام نموذجًا

68	عبد الواحد العمراني التكامل المنهجي وأهمية توظيفه في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حالة علم الجغرافيا
69	عبد الوهاب الأفندي عن السياسة والسياسي والنظرية: تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية
70	عدنان التزاني العلوم الإنسانية في العالم العربي بين خصوصية الموضوع وكونية المنهج والمعرفة؛ علم النفس نموذجًا
71	عزّه شرارة بيضون المقاربة الجندرية والأبحاث النسوية الهادفة: قراءة في دراسات لمنظمات نسوية غير حكومية لبنانية (2016-2017)
72	علي الصالح فُولَي «جغرافية» الحقل التاريخي في ضوء تقاطع الاختصاصات: محاولة في إعادة تشكيل المفهوم
73	علي جعفري «الميكرو - ماكرو»: في إلزامية تبيان آليات الانتقال
74	علي عبد الرازق جليبي مدخل العلوم البيئية بين التكامل والاندماج المعرفي: ابتكار علم الاجتماع الرقمي نموذجًا
75	عمر علوط مناهج البحث الاجتماعي في ظل التعقيد والتسارع: رؤية نقدية
76	فتحي إنقرّو الفهم والتفسير: مسائل المنهج وأصولها التأويلية في فلسفة ديلتاي
77	لكبير أحجو تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟
78	مبارك بوزليم تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟
79	محبوبة قاوقو المجتمع الافتراضي وإشكالية تجديد منهج البحث السوسولوجي: نحو بناء نموذج لدراسة التفاعلات الإلكترونية من خلال الحاسوب
80	محسن التومي بناء المعنى في المقاربات الكيفية: مقدمة في نقد البراديغم الوضعي
81	محسن بوعزيزي المنهج والمصادفة: مقارنة غير المتوقع
82	محمد الخراط التشريع القانوني والقيم: مساهمة في أنثروبولوجيا القانون
83	محمد الوحيددي مشكلة «التقدم» في العلوم الاجتماعية وتحول البراديغم

84	محمد أوالطاهر سوسولوجيا التعليقات على الإنترنت: مدخل جديد لتفكيك جدلية الدين والتدين في خطاب المتلقي العربي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي
85	محمد بوهلال الكلام الجديد ومخاضات التأسيس
86	محمد جداوي تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟
87	محمد حمشي السببية بوصفها مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلّمه من علم التعقّد؟
88	محمد خميس معضلة الريب ومواجهة النزعة السببية في مقاربات الدراسات الاستشرافية
89	محمد عبد النور الفصل والوصل بين الإنساني والطبيعي في علم الاجتماع ومكانة المقاربة البيوسيميائية
90	محمد غاليم الأنموذج المعرفي إطاراً لاندماج علوم الطبيعة والمجتمع: بحث في وحدة المنهج وترابط الموضوعات
91	محمد مرقطن حول منهجية دراسة تاريخ اللغة العربية المبكر واللغات السامية عند الباحثين العرب
92	محمد نعيمي قيمة نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية ومحدوديتها: حالة سوسولوجيا الحركات الاجتماعية
93	محمد همام المدخل اللغوي إلى تجديد البحث في العلوم الاجتماعية: اجتهاد طه عبد الرحمن نموذجاً
94	محمد وفيق زين العابدين التبعية الأكاديمية في المجتمع العلمي العربي: علم «القانون» نموذج للأزمة
95	مروة حامد البدري نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية
96	مصطفى غلفان المنهج في اللسانيات العربية: تجاذب قراءة التراث ومعالجة اللغة العربية
97	منير السعيداني التّذويت والموضوعة: الدّاخل والخارج في التحليل العلمي الاجتماعي
98	منير الطيباوي الاستباعات الإبستمولوجية لنقد مثنوية الواقعة/ القيمة على منهجية العلوم الاجتماعية
99	مهدي بنسليمان مقاربة مفاهيمية جديدة للصحافة السياسية: مجلة «لوجورنال» المغربية نموذجاً (1997-2010)

ميلود الرحالي	100
في المقاربة الجغرافية النقدية لتحليل التنمية الريفية في المغرب	
نابي بوعلي	101
أزمة المنهج والعودة إلى السرد	
هانني خميس عبده	102
النسوية ونقد الاتجاه الوضعي في البحث السوسيولوجي: قراءة في الأطر المنهجية البديلة	



إبراهيم القادري بوتشيش

أستاذ التاريخ والحضارة في جامعة مولاي إسماعيل بمكناس في المغرب، ورئيس المجموعة المغاربية للدراسات التاريخية والحضارات المقارنة، وأستاذ زائر في بعض الجامعات العربية والأجنبية. حصل على جوائز عربية ودولية عدة، منها «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية» لدورة 2015. صدرت له مجموعة من الكتب والأبحاث؛ من بينها «خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية» (2013)، و«المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي: قراءة التاريخ من الأسفل» (2014)، و«رسالتان أندلسيتان في علم الأنواء» (2015).

منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ: نحو إشراك قارئ النص التاريخي في إنتاج دلالاته، تشخيص نظري وتطبيقي

تؤسس الأطروحة التي تتمحور حولها هذه الدراسة على مراجعة سؤال المنهج التاريخي من خلال فرضيتين؛ أولاهما فحص مدى صحة التفكير في ماضي الإنسان كحيوان رامن ومنتج لتاريخ علاماتي - إشاراتي لا يقرأ باللغة المتداولة، إنما يفهم بالعلامة والإشارة، ويوح بما تختزنه الذاكرة البشرية من مشاعر وعقليات متوارية، أما ثانيتهما فهي محاولة جس نبض فكرة إشراك القارئ/ المؤرخ في إعادة إنتاج النص التاريخي عبر إقامة حوار معه، ومع ظرفية إنتاجه، بغية إعادة بنائه بناءً جديداً، وهو ما يمكن إنجازه من خلال توظيف منهج التأويل الرمزي. لاختبار صحة الفرضيتين، قُسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث نظرية وتطبيقية، حُصص الأول لتفسير مآزق المناهج الوضعية والتاريخية وانسدادها بسبب غائيتها واختباؤها وراء الموضوعية وسلطة المعرفة لتوجيه الكتابة التاريخية؛ ومن ثم تكبيل الحرية المنهجية للمؤرخ. في حين أن المنهج التأويلي يطلق ملكة المؤرخ الإبداعية لاستكشاف معاني النصوص الإيحائية المعبرة عن المشاعر والأفكار التي عجزت اللغة عن نقلها إلى الواقع. في المبحث الثاني، تناولنا منهج التأويل الرمزي، فبيننا أنه يقوم على مرتكزين جوهريين: فهم النص المرموز وتفهمه، ثم ربط آليات الفهم بالموروث الثقافي، وبمفاهيم الحاضر، لتستقي منهما الذات المؤولة فهمهما، وتدفع نوعية الأسئلة التي تطرحها على النص والوثيقة.

حُصص المبحث الثالث لتطبيق منهج التأويل الرمزي على طقوس احتفالات البيعة في تاريخ المغرب الراهن، وتحليلها؛ لا كمشهد فرجوي، بل كنص غير مكتوب، وكنمط من أنماط الفعل الرمزي، لاستخراج شحناتها الدلالية، ومصادر متخيلاتها، ومعانيها الثاوية، فاستقينا - اعتماداً على مقولة «التاريخ الفعال» لغدامير - دلالات مجموعة من الرموز المتولدة من رجم ماضي المغرب وحاضره، ومن الهوية الإنسانية في بعدها الكوني.

خلصنا من حصاد الدراسة إلى أن منهج التأويل الرمزي يكشف عن تاريخ إشاراتي غير مكتوب، وأن المؤرخ يتحول فيه من متلقٍ للنص إلى مشارك وقادر على إنتاجه إنتاجاً «ثانياً»، باستجلاء الجانب المضمّر في رموزه، ما يؤدي إلى تخصيب البحث التاريخي.



إبراهيم المرشيد

أستاذ باحث في الاقتصاد في جامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تتركز اهتماماته البحثية في الاقتصاد المؤسسي وقضايا التنمية في أفريقيا والعالم العربي. شارك في مجموعة من الندوات العلمية داخل المغرب وخارجه، وله العديد من البحوث المنشورة في مجلات محكمة، وهو عضو في الهيئة التنفيذية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا).

أي منهجية لتجسير الهوة بين الأبحاث في العلوم الاجتماعية وصنع السياسات العامة في العالم العربي؟

تتناول هذه الدراسة البحثية موضوع البعد المنهجي لظاهرة الفجوة بين الأبحاث الاجتماعية وصنع السياسات العمومية في العالم العربي. وكشفت الدراسة عن وجود عدة عوامل متشابكة ساهمت في هذا الوضع، أهمها: غياب الثقة بين الباحثين وصنّاع القرار، والتبعية المنهجية، وغياب ثقافة تقييم الأبحاث العلمية، وضعف الشجاعة الفكرية والأخلاقية لدى الباحثين، وضعف الإقبال على استعمال التعدد والتكامل في المقاربات، وغياب ثقافة تحرير النواتج الإعلامية المحددة الهدف. كما أنّ تردّد مراكز الأبحاث في احتضان صنّاع السياسات العمومية لا يساعد في ربط علاقات مباشرة؛ ومن ثمّ إعداد أبحاث مشتركة ذات صدقية وأهداف موسومة بالطموح.

أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على أربع صفات ذات طابع منهجي، من أجل تعزيز التنسيق والتقارب بين مخرجات البحوث الاجتماعية وصنع السياسات العمومية في العالم العربي، هي: مراجعة أساليب الأبحاث الاجتماعية وأنماطها، ووضع آليات عملية لتبسيط وتسويق مخرجات الأبحاث وتقريبها من صنّاع السياسات العمومية، وتشجيع ثقافة الأبحاث التشاركية المندمجة التي تُنجزها فرق متكاملة من الباحثين الاجتماعيين وصنّاع السياسات العمومية، وأخيراً بناء إطار منهجي يساعد في إدراك الدور الذي يمكن أن تقوم به الأبحاث الاجتماعية من حيث التأثير في السياسات العمومية. ويتكوّن هذا الإطار من أربعة عناصر رئيسية، هي: السياق العام للأبحاث، والأدلة، والروابط، والأخلاق.

تخلص الدراسة إلى أنّ نجاح هذه التوصيات رهين بمدى احترام الحريات الأكاديمية في العالم العربي وصيانتها، فهي تشكل أحد أهم مقومات العملية البحثية وعامل جذب للكفاءات، إضافة إلى إعطائها دورها الكامل في تطوير البحث العلمي الجاد والنافع.



أحمد مفلح

باحث من فلسطين مقيم في لبنان، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، يعمل في مجال التحرير منذ عام 1991 في أكثر من مركز دراسات، كان آخرها مديرًا للتحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع بيروت (2016-2018). يركز في بحوثه على تقنية تحليل المحتوى، وقدم فيها عشرات الأعمال المنشورة في مجلات محكمة وفي كثير من المؤتمرات.

تقنية تحليل المضمون: خطواتها ومصاعبها وعلميَّتها؛ قراءة في التجربة الشخصية

إنّ تقنية «تحليل المضمون» (Content Analysis) أداة بحثية غير دينامية ومجهولة ومحل جدل (على الأقل في الخطاب العربي)، وغير محددة بتعريف موحد وخطوات استخدام وتقييم لنتائجها باعتبارها صادقة وثابتة، أي مدى تطابق النتائج التي تُجمع عن طريق إعادة تطبيق الاختبار نفسه على الأفراد والظواهر نفسها، وفي الظروف نفسها أو المشابهة لها. ويتعلق الصدق بمدى وضوح المفاهيم والمتغيرات التي يستخدمها الباحث، والتي تمثل أساس الفئات التي سيحلل من خلالها المضمون؛ تمامًا كما أن لاستعمالاتها صعوبات عملية وإجرائية وجسدية أحيانًا. وتتبع هذه الصعوبات النظرية والعملية من أسئلة إشكالية عدة، ستمثل مباحث هذه الدراسة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي: تاريخها، هل هي تقنية حديثة نشأت في الغرب، أم قديمة قدم نشاط الإنسان الاجتماعي وتفاعله مع الآخرين؟ تسميتها، هل هي «تحليل المحتوى» أم «تحليل المضمون»؟ وهذا يتعلق بتعريفها. تصنيفها، هل هي تقنية بحثية أم منهج بحث؟ وصفها، هل هي كمية تتعلق بالإحصاءات والأرقام، أم كمية وكيفية أيضًا تُستخدم في سر الآراء واستطلاعها واستبيانها؟ حقلها، هل تُستخدم في الدراسات الإعلامية فحسب، أم في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى؟ خطواتها، هل هي ستاتيكية بقوالب جامدة أم دينامية تتكيف بحسب كل موضوع. نتائجها، هل تقوّم باعتبارها صادقة (Validity) وثابتة (Reliability) وعلمية، أم تُعتبر سطحية وذاتية؟

هذه الأسئلة وغيرها، سنحاول الإجابة عنها، من وجهة نظرنا وتجربتنا الشخصية في استخدام هذه التقنية في أكثر من بحث قمنا به، متركزين على بعض الدراسات والبحوث العربية التي تناولت، نظريًا، الكتابة عن هذه النظرية، وهي بحث كثيرة وتزايد في الفترة الأخيرة، على نحو عشوائي وتكراري أحيانًا، الأمر الذي شوّه استخدامها وأضعفها وجعلها عرضة للشك في نتائجها، على الرغم من أنها تقنية بحثية تحمل نتائجها الكثير من الصدق والثبات لو استخدمت بدراية ومعرفة. وتوصي الدراسة بضرورة إيلاء هذه التقنية البحثية الاهتمام في الجامعات العربية، لأنها علمية ودقيقة.



إقبال بن خلف الله

باحث تونسي، بصدد إتمام رسالة الدكتوراه في الحضارة العربية بجامعة سوسة في تونس. زاول التدريس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في سوسة بصفة مساعد متعاقد للتعليم العالي لمدة سنتين (2015-2017)، وهو حالياً يدرّس في المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية.

مقاربة مفهوم «الإيمان» في علم الكلام الجديد: بين «تجريبية» عبد الكريم سروش و«أتمانية» طه عبد الرحمن

تهدف الدراسة إلى الكشف عن التحوّلات التي طرأت على مفهوم الإيمان في الفكر الكلامي المعاصر، من خلال تقديم قراءة نقدية للمناهج الكلامية القديمة في تصوّرها لمقولة الإيمان القائم على الجدل الفلسفي والديني، والساعي أيضاً لامتلاك حقيقة الإيمان ودفع الخصوم للاعتراف بتلك الحقيقة، وإقامة الحجة عليهم. وهذا التصوّر للحقيقة المطلقة كان مبنوياً في المدونات والمصنّفات الكلامية القديمة التي تتوسل بمناهج وآليات تقوم على المنطق الأرسطي التجريدي، مثل الاستدلال والمحااجة والمجادلة والإثبات وغيرها، وهي آليات ركّزت على البعد المعرفي النظري للإيمان وتناست، وأغفلت أيضاً، البعد المثالي والروحي الذي يقوم على التجارب الدينية الفردية. ولعلّ استمرار المناهج الكلامية التقليدية في الاعتماد على جملة الآليات المذكورة مثل أرضية مناسبة للفلسفات المعادية للدين لتبرير رفضها المقولات الدينية.

وفي هذا الإطار، عمل المفكر الإيراني عبد الكريم سروش والمفكر المغربي طه عبد الرحمن، على تجديد الفكر الديني الإسلامي؛ من خلال تجاوز المناهج التقليدية التي تتسم بالنزعة التجريدية إلى مناهج تتسم بالواقعية والحيوية، لأنها تُبنى على أساس فهم الإيمان؛ لا من حيث التبرير العقائدي المسقط والتوظيف السياسي التسيدي، بل في ضوء التجربة الدينية العميقة التي تصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة وصلّاً يمكن الإنسان من الحياة الدينية الحرّة والسويّة. ومن هنا سعى الكاتبان لتأصيل مقولة الإيمان وفق مناهج حديثة تحت عنوان الفلسفة التجريبية والفلسفة الأتمانية، لتكون هذه المناهج الجديدة أحد أبرز المناهج في الساحة الفكرية الإسلامية وأهمها في علاج قضايا المسلم المعاصر.



امحمد جبرون

أستاذ التعليم العالي في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة في المغرب. يُعنى بقضايا التاريخ وتاريخ الأفكار، وخاصة في المجال الإسلامي. تحظى على الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في دورتها الأولى (2012)، وعلى جائزة المغرب للكتاب (2016). من أهم كتبه «مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة» (2014)، و«في هدي القرآن في السياسة والحكم: أطروحة بناء فقه المعاملات السياسية على القيم» (2019)، الصادرين عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، و«نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره» (2015)، و«تاريخ المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال» (2019).

في أصول فقه القيم ومنهجه: دراسة في الأزمة المنهجية للفقه الإسلامي

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأزمة المنهجية المزمنة التي يعانيها الفقه الإسلامي منذ قرون؛ بسبب ضعف الاجتهاد والتجديد، وهيمنة النزعة الشكلانية على الفقهاء (فقه الرسوم)، والتي تفاقمت في الظرف الحديث بسبب الاحتكاك بالغرب. إن جذور هذه الأزمة - بحسب هذه الدراسة - هي جذور منهجية مرتبطة بأصول الفقه، لم تُعطِ العنصر القيمي ما يستحق في بنيتها. ولم تفلح محاولات الإصلاح التي قام بها عدد من الفقهاء الأعلام في معالجتها؛ وذلك لضعف اهتمامهم بجذورها المنهجية، الأصولية.

وتعدّ الدراسة أنّ هذه الأزمة الفقهية الممتدة بالعالم الإسلامي لا يمكن تجاوزها من داخل «البراديجم» الأصولي الكلاسيكي الذي أرسى قواعده محمد بن إدريس الشافعي، أو من خلال «براديجمات» «أجنبية» (غربية)، بل تقتضي براديجماً فقهياً جديداً، يعترف بسلطة الإسلام على الحياة الخاصة والعامّة من جهة، وينأى به عن مرجعية الشافعي و«الأصوليات» الفقهية الحديثة، حداثة (القطيعة) كانت من جهة، أو إسلامية (سلفية) من جهة ثانية.

تندرج هذه الدراسة في سياق الجهود المنهجية التي تروم حل اختلالات الممارسة الفقهية في بعدها القيمي، وتقدم اقتراحاً منهجياً يَعدّ بتجاوز هذه الاختلالات في كثير من جوانبها؛ وذلك من خلال إعادة الاعتبار للقيم الكلية كأصل للاجتهاد الفقهي، ومراجعة الموروث المستمر بيننا. ولربما لا تعالج هذه الأطروحة الأزمة الأخلاقية الفقهية من جذورها، وفي أصلها، ولكنها بالتأكيد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، في طريق حل هذه الأزمة المزمنة، تتطلب - فقط - إدماجها في الدرس القانوني والفقهي الجامعي، وتكوين رأي عام فقهي - أخلاقي، قادر على ممارسة التشريع والتأثير فيه من منظور أصول فقه القيم.



أمل عادل ربه

أستاذة علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية في كلية التربية بجامعة الإسكندرية. حاصلة على زمالة مركز الدراسات الأفريقية بجامعة بازل في سويسرا لما بعد الدكتوراه (2017-2018-2019). وحاصلة على زمالة منحة بناء الجيل الثاني من الجامعة الأميركية بالقاهرة (2014-2017). من أحدث بحوثها المنشورة «التنمية القائمة على المعرفة في مصر: الفرص والتحديات والإمكانيات المستقبلية» (2018) (بالإنكليزية).

الدراسات الإثنوغرافية المؤسسية واستكشاف الواقع الاجتماعي: مقاربة إمبريقية لدراسة دوائر المعرفة المصرية

ظهرت في المجتمع المصري العديد من السياسات القومية المتبينة لنهج تنموي جديد قائم على المعرفة، وظهر بعدها المكون الرئيس لإحداث تحولات تنموية إصلاحية في هذا المجتمع. ومع خلوّ تلك السياسات من تقديم تعريف دقيق وواضح لمفهوم المعرفة، تظهر الإشكالية في كيفية تحديد الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم المحوري، وأليات استخدامه وتطبيقه داخل المؤسسات المنوط بها تطبيق تلك السياسات التنموية من دوائر معرفية مختلفة. ومن هنا، تأتي الدراسة لتقديم مقاربة إمبريقية جديدة لعلم الاجتماع المعاصر تضع ضمن أولوياتها دراسة العالم من وجهة نظر الفاعلين الممارسين للحياة اليومية، من خلال الاعتماد على الإثنوغرافيا المؤسسية، وبعدها تمثل منحى منهجياً إثنوغرافياً يعمل على تقديم فهم جديد للواقع الاجتماعي، من خلال التركيز على رؤية الممارسين للحياة اليومية وفهمهم، ودراسة الواقع الاجتماعي من وجهة نظر الفاعلين داخل هذا الواقع الاجتماعي، في محاولة لأنسنة علم الاجتماع في عالمنا العربي.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية تسعى من خلالها لفهم كيفية تأسيس بعض النصوص المكتوبة «السياسات التنموية القومية» لشكل من أشكال المعرفة السلطوية، والتي تحدد أنماط العلاقات الحاكمة في نسق الحياة الاجتماعية للتنظيمات المؤسسية، ولكنها في الوقت ذاته تتحدد بناءً على محفزات يفرضها الواقع الاجتماعي ذاته، والزخم الاجتماعي المصاحب له، في علاقة تأثير وتأثر متبادلة.

ومن ثم، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية: كيف يتم تشكيل المعرفة المؤسسية؟ وكيف تتم ممارستها؟ وما الفارق بين المعرفة المؤسسية التي يقوم بها الفاعلون الممارسون للحياة اليومية وبين المعرفة السلطوية الحاكمة للهيكل المؤسسي ذاته؟ هل تشكل المعرفة السلطوية جزءاً من وعي الفاعلين الممارسين للحياة اليومية داخل الواقع الاجتماعي؟ أم يتم تهميشها وتأسيس معرفة قائمة على الممارسة، وفقاً للممارسات اليومية للفاعلين داخل الفضاء المؤسسي؟



إيليا زريق

أستاذ فخري في جامعة كوينز بكندا. تركز أبحاثه الحالية على سوسولوجيا المجتمعات الاستيطانية الكولونيالية وأنماط المراقبة. صدرت له مقالات تخص الشرق الأوسط في العديد من الدوريات العلمية المحكمة. من بين كتبه الأخيرة مؤلفاً أو محرراً مشاركاً «مشروع إسرائيل الكولونيالي في فلسطين: المطاردة الوحشية» (2015)، و«المراقبة والضغط في إسرائيل/ فلسطين: السكان، والأرض، والقوة» (2011)، و«المراقبة، الخصوصية، وعولمة المعلومات الخاصة: مقارنة دولية» (2010)، و«الشرطة وعولمة المراقبة» (2005).

قضايا في تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي

لا شك في أن أبحاث العلوم الاجتماعية في العالم العربي قد نمت، على نحو كبير، منذ حصول الدول العربية على استقلالها وتحررها من نير الاستعمار، وشرعت في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي. ومع ذلك، لا يزال وضع العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية، مقارنة بالعلوم الطبيعية، متراجعاً من حيث عدد الجامعات العربية التي أنشأت كليات للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

الغرض من هذه المقالة هو تقييم البحث المعاصر في العلوم الاجتماعية العربية، مع التركيز على القضايا المنهجية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. تقدم الدراسة أولاً، توضيحاً حول استخدام علم اجتماع نهج المعرفة من خلال ثلاث دراسات حالة تاريخية تتناول تطور الفكر العلمي العربي الإسلامي. ثانياً، تحلل المشكلات التي تواجهها العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة والعلاقة بين العلوم الاجتماعية والإنسانية (بما في ذلك المعرفة التاريخية التي سوف نتناولها بشكل مختصر). ثالثاً، تتعامل مع العلاقة الإشكالية بين العلوم الاجتماعية الغربية والعربية. رابعاً، تقارن المنهجيات النوعية بالكمية. خامساً، تناقش الجانب المؤسسي للأنشطة المتعلقة بأبحاث العلوم الاجتماعية في العالم العربي، مع الإشارة إلى بعض الثغرات في طرق تناولها. سادساً، تتناول أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية بوجه عام.

تحاول الدراسة أن تناقش أنه، مثل جميع الأنشطة العلمية، يجب رعاية العلم الاجتماعي العربي والحفاظ عليه في مؤسسات مرنة قادرة على دعم البحث عن الحقيقة، بطريقة تحمي الفهم الموضوعي للواقع الاجتماعي، ومن خلال توظيف الوسائل الكافية المتمثلة في المنهجيات وأدوات التحري اللازمة.



إيمان المخينيني

باحثة تونسية في الحضارة العربية الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة في تونس. حاصلة على شهادة الماجستير ببحث موضوعه «تشكل مرجعية الصحابي في نظرية الولاية الصوفية»، وعلى شهادة الدكتوراه ببحث موضوعه «الإسلام التأويلي الجديد: دراسة تحليلية نقدية»، وهي عضو في وحدة البحث «اتصال العلوم وانفصالها في الثقافة العربية». شاركت في عدد من الندوات العلمية الوطنية والدولية بمقالات مختصة في مسائل التأويلية في الفكر الإسلامي الكلامي والصوفي خصوصاً.

في تأويلية علم الكلام الجديد: من رهان المنهج إلى رهان الميثانمنهج

نسعى في هذه الدراسة لاختبار قضية المنهج في علم الكلام الجديد. وهي قضية بدت لنا إشكالية على نحو لافت للانتباه؛ إذ لم يكن انشغالنا مركّزاً على الإجابة عن السؤال: أيّ المناهج يمكن تطبيقها لتجديد علم الكلام الإسلامي؟ إنما كان محرّك العمل الأساسي عندنا هو الإجابة عن السؤال: هل من مشروعية للحديث عن منهج بعينه من داخل هذا الاختصاص؟ وهل أنّ تجديد الخطاب الكلامي الإسلامي اليوم مرهون بتجديد المنهج، أم بالبحث عن مسارات تأويلية متخارجة عن حدوده ومنفلتة عن قيوده؟ بهذا المعنى نكون قد اتّخذنا منذ البدء مسافة تمكّنتنا من مساءلة مفهوم المنهج ومن التفكّر في الدوافع العميقة لاعتماده سبيلاً إلى تحصيل المعرفة بموضوع ما، ومن الوعي بإشكالاته النظرية العميقة، فضلاً عن إشكالاته الإجرائية المباشرة.

أفضى بنا عرض المسألة المنهجية من هذا المنطلق إلى اكتشاف أنّ الفكر الكلامي، المركز على المقاربة الهرميوطيقية، أسّس لنقطة لافتة من الرّهان المنهجيّ إلى رهان ما وراء - منهجيّ. وبلغنا هذه النتيجة بعد الوقوف أولاً على نقد بعض خواصّ مسألة المنهج في العلوم الإنسانية، حيث تبيّننا أنّ الإشكالية المنهجية في هذا المستوى تتخذ بعدين أحدهما نظري والآخر إجرائي. أما في اختصاص علم الكلام، فركّزنا اهتمامنا على مشكلتي الانحصارية والعشوائية. وأفضى بنا هذا المبحث النقدي إلى التفكير في آفاق الطرح الكلامي الميثانمنهجي معرفياً ومذهبياً وعقدياً، حيث يمثّل مطلب الانفتاح الفيومونولوجيّ على معنى نصّ الوحي مطلباً جوهرياً مفضياً إلى فتح الخطاب الكلاميّ على أمق عرفانيّ مفارق لأطر المنهج وشروطه.



بنعيسى زغبوش

أستاذ علم النفس المعرفي في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. ورئيس شعبة علم النفس، ومنسق شهادة الماجستير علم النفس العصبي المعرفي، ومنسق قطب البحث «اللغات، والتواصل، والفنون»، ومدير مختبر «العلوم المعرفية» بالجامعة نفسها. عضو اللجنة العلمية، وعضو لجنة تحكيم عشرات المجلات العلمية. صدر له ثلاثة كتب، و35 فصلاً في كتاب، و58 مقالة. شارك في 88 من المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية، ونشط 74 مائدة مستديرة وورشات تكوينية.

التجريب بين علم النفس وعلوم الأعصاب:

اشتراك في البراديغم، واختلاف في التقنيات، وتشابه في النتائج

في سياق البراديغم المعرفي، نناقش وضعية المنهج التجريبي بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، ضمن إشكالية العلاقة بين الدماغ والذهن والسلوك. ويكون تحليل مضامين هذا الموضوع منهجياً بالجواهر، ونظرياً - إبستمياً في مستوًى ثانٍ. من أجل ذلك، تساءلنا عن الحدود التي أضحت تُرسم ضمن «العلوم المعرفية» بين العلوم الإنسانية (نموذج علم النفس) والعلوم الطبيعية (نموذج علوم الأعصاب).

لبناء بعض عناصر الجواب، افترضنا أن اختلاف التخصصات والتقنيات التجريبية، يفضي إلى نتائج متشابهة عند الاشتغال بالبراديغم نفسه، سواء كان مؤطراً للبحث العلمي مثل البراديغم المعرفي، أو براديجماً تجريبياً؛ مثل براديغم التفضيل البصري، وبراديغم التعود - اللاتعود. ومثلنا لذلك بعلم النفس المعرفي والعلوم العصبية المعرفية عند دراستهما موضوعاً دقيقاً؛ مثل الكفاءات المبكرة لدى الرضيع الذي تعوزه اللغة وسيطاً تواصلياً مع الفاحص، للتعبير عن كفاءاته المبكرة في وضعية تجريبية، الأمر الذي يدفع الباحث إلى تطوير وسيط غير لغوي للتواصل مع الرضيع، متمثلاً في حركة عينيه المقترنة بمؤشر زمني يقيس مدة تثبيتهما على مثيرات التجربة.

اقتضت معالجة هذا الموضوع رصد نشأة البراديغم المعرفي، وتحديد المفاهيم المؤسسة له، ورصد خصوصيات التجريب بالنسبة إلى كل علم، وتدعيم ذلك بنموذجين توضيحيين من دراسات كفاءات الرضيع المبكرة؛ هما كفاءة الحساب وتقدير الكميات، وكفاءة تعرّف الوجوه.

تمثلت الخلاصة الأساسية للتحليل في أنّ الاشتغال بالموضوع عينه ضمن البراديغم نفسه يفضي إلى نتائج متقاربة إلى حد التماثل، وإن اختلفت التخصصات العلمية والتقنيات التجريبية؛ وبذلك، تتجه العلوم نحو الوحدة في «العلم المعرفي». وفي ضوء النتائج التي توصلنا إليها، ناقشنا أبعاد الموضوع التربوية واستلزاماته النظرية والمنهجية والثقافية والسياقية، وكذا واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومستقبله، وتمثل قيمته الاجتماعية.



جمال الطرابلسي

أستاذ التعليم العالي في مجال الاقتصاد التطبيقي في جامعة ستراسبورغ بفرنسا. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي في كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس في عام 1993. أدار العديد من الأطروحات في مجال اقتصاد التنمية. وعمل أستاذاً زائراً في جامعات أميركية وتركية. نشر مقالات كثيرة في العديد من المجلات الأكاديمية الوطنية والدولية. من آخر بحوثه المنشورة: «التعليم العالي وإمكان توظيف خريجيه: أي مساهمة لنظام «إمد»» (2017)، و«مبادئ الاقتصاد القياسي» (2012).

النهج الاستنتاجي بوصفه بديلاً للنهج الاستقرائي في التحليلات الاقتصادية المعاكسة

تستند دراستنا إلى موضوعين رئيسيين؛ هما التطرق إلى فلسفة النمذجة غير النظرية وتقييم مجالات تطبيقها في التحليل المعاكس، وفعاليتها في دراسات تأثير سياسات التحفيز والتثبيت في نظام الاقتصاد الكلي.

ويركز المحور الأول على إمكانيات استخدام النماذج البديلة التي لا تنبع من النظرية الاقتصادية ومن خلالها؛ إذ يتم التعامل مع جميع المتغيرات الاقتصادية على أنها باطنة النمو. ويتم تحديد القيود من خلال أدوات إحصائية بدلاً من الافتراضات الاقتصادية المخصصة.

وفي الواقع، تُعدّ هذه المقاربات المنهجية غير النظرية غنية جداً لأنها تسمح بالتقييم والقياس، باستخدام العديد من السيناريوهات المعاكسة، لتأثير السياسات في نظام الاقتصاد الكلي. إضافةً إلى ذلك، تجمع مناهجنا بين الأسس الإحصائية والاقتصادية، وتقدم الحلول للمشكلات التي نوجهها في نماذج الاقتصاد القياسي الكلاسيكي. وقد اقترحنا في هذه الدراسة نهجاً يجعل من الممكن تغطية الفرضيات الاقتصادية المنبثقة من عدة نظريات اقتصادية. ومن المهم ملاحظة أنّ هذا النهج يصعب تطويره في النماذج الاستقرائية.

نناقش أيضاً نظرية روبرت لوكاس الذي يفترض أنّ صدمة اقتصادية غير متوقعة تولّد تغييراً في التوازن الاقتصادي. ولاحتواء القصور المنهجي الناتج من عدم مراعاة نظرية لوكاس، استخدمنا «مرشح كلمان»؛ على افتراض أنّ العلاقات الاقتصادية غير مستقرة خلال فترة التقدير.

وقدّمنا في هذا العمل مجموعة كاملة من النماذج التي تجعل من الممكن احتواء أوجه القصور التي يمكن مواجهتها في النهج الاستقرائي، واستخدمنا تحديداً هذه الأساليب المنهجية لإجراء تحليل مضاد للأسباب المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في عام 1929.



الحبيب الحباشي

أستاذ الإبستمولوجيا وتاريخ العلوم في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجامعة المنار في تونس. حاصل على شهادة الدكتوراه في الإبستمولوجيا من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس عن موضوع «النظرية النسبية والإبستمولوجيا» (نُشرت في عام 2013). صدر له بحث في مجلة «مقابسات» بعنوان «في فهم ظاهرة التقبل السلبي للنظرية النسبية عند بعض علماء أوروبا زمن ظهورها» (2016/2015).

العلوم الإنسانية: إشكالية مناهج ودراسات إستراتيجية لتحقيق مقاصد إنسانية

أفضى قيام الثورات العلمية المعاصرة إلى إعادة طرح إشكالية مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية على نحو جديد، أخرجها من الخصومات الفلسفية الكلاسيكية المذهبية الموزعة بين رأيين متقاطبين ومتعارضين (طبيعاني وروحاني) إلى مقاربات إبستمولوجية نقدية مفتوحة؛ مقاربات لم تعد تشتغل بسؤال ما إذا كان من الممكن، أم من غير الممكن، نسخ منهج العلوم الطبيعية وتطبيقه على حالات السلوك البشري وظواهره، بل صارت تشتغل بالتناسبات المفهومية والمنهجية والمقاصدية الممكنة بين العلوم الفيزيائية الكمومية والعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ ومن ثم التلخص إلى معالجة إشكالية العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا من حيث هي إشكالية أتباع منهج أنموذجي واحد على نحو حصري، بل من حيث هي إشكالية مناهج متعددة ومتفاعلة، وعابرة للمجالات المعرفية، يتداخل فيها التفسير بالتأويل، ويدور فيها التحدي العلمي الأساسي على سد الثغرات وتحقيق الوصلات بين السلوك الظاهر وعمقه الخفي.

ولما مضت علوم الإنسان قُدماً في النفاذ إلى تلك الوصلات وترجمتها إلى مستويات، ثم تفرّعت إلى اختصاصات مثنى وثلاث، ترتب على ذلك أن الاشتغال بوجدتها يُعدّ من أوكذ المهمات، وأن رسم وظائفها الإستراتيجية من أسمى المرامي؛ لأن السلوك البشري الفردي والجماعي ما عاد ينظر إليه من جهة أنه ظاهرة قائمة يبحث فيها عن علل أعراضها وحالاتها المرضية فحسب، بل من زاوية أنه إمكان إبداعي لحدث مستقبلي غير متوقع لتحقيق مقاصد إنسانية أيضاً.



حسن احجيج

حاصل على شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنظيمات. مهتم بإستيمولوجيا العلوم الاجتماعية وسوسيولوجيا الدين. من أعماله المنشورة «نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو»، و«التدبير العمومي الجديد: شركات الدولة بين قيم الخدمة العمومية وقيم المقالة». ترجم مجموعة من الأعمال؛ منها «الفرد والمجتمع: المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا» (2017)، و«العلمانية وصناعة الدين» (2017)، و«تاريخ الفلسفة في القرن العشرين» (2015)، و«القدرات والكفايات في الفلسفة» (2005)، و«التحليل النفسي» (2004).

التفسير القصدى للسلوك الاجتماعى وشروط صدقته

نحاج في هذه الدراسة بأنّ التفسير القصدى للأفعال الاجتماعية يختلف عن التفسير الاستنباطى الناموسى، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره أدنى منه من حيث الواجهة الكشفية. وفي سبيل ذلك، سوف أذاف عن وجهة مقارنة لاهيومية لِعَلِيَّة التفسير القصدى؛ إذ سأذاف عن موقف يجمع بين الحاجة إلى التفسير القصدى للسلوك الاجتماعى، مع الإبقاء على وجهة الهدف التقليدى لفهم هذا السلوك في سياق ثقافى. فالعلم الاجتماعى ملزم بالاستجابة إلى معايير التفسير العلمى، لكن يجب علينا ألا نتوقع منه أن يقدم تفسيراً مطابقاً للتفسير الذى تقدمه العلوم الطبيعية. وعلى هذا الأساس، سأحاول البرهنة على أنه يمكن للعلم الاجتماعى أن يتخذ من أسباب (Reasons) الفاعل عللاً (Causes) لأفعاله، لكن من خلال الحجاج على أن نظرية الاطراد الهيومية لا يمكن اعتمادها أرضية وجيهة للتفسير القصدى.

تسعى هذه الدراسة إلى الذاف عن الموقف التالى: على الرغم من أنّ التفسير القصدى لا يتوقف على قوانين طبيعية، فإنه يظل مع ذلك تفسيراً بالعلل. وإذا كنّا نعتقد أنّ صعوبات الوصول إلى هذه الغاية حقيقية، فإننا نرى أنّ التغلب عليها ليس مستحيلاً. لذلك نحاج على أنّ تفسير السلوك الاجتماعى استناداً إلى أسباب الفاعل يمكن أن يكون نوعاً من التفسير العلمى إذا توافرت مجموعة من الشروط التى تضمن للتفسير القصدى قوته الكشفية؛ وهذه الشروط هى سياق الفعل والقصدية الجماعية والسلوك المتبع للقواعد.



حسن الحاج علي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة شمال تكساس. عمل أستاذاً زائراً بجامعة هانوك في كوريا الجنوبية. له عدد من الكتب والدراسات المنشورة؛ من بينها «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير» (2015). فاز بالجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في دورة 2014.

القدرة على الاستدلال: إسهامات التحليل التبعي في بحوث دراسات الحالة

قياساً على العدد الكبير من البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية التي استخدمت دراسة الحالة كمنهج في العقود الأخيرة، يمكن القول إنها تشهد اهتماماً وإقبالاً متزايداً من الباحثين. وعلى الرغم من الإقبال الكبير لاستخدام دراسة الحالة بين الباحثين، فإنها تواجه تحديات في مدى قدرتها على التعميم والاستدلال؛ إذ طبقت نتائجها على حالات أخرى عديدة. فهل يمكن تعميم نتائج حالة واحدة والاستدلال بها في حالات أخرى لم تخضع للدراسة؟

بالنسبة إلى هذه التحديات، عمد عدد من المناصرين للبحث الكيفي، وبخاصة المؤيدين لاستخدام دراسة الحالة، إلى تطوير طرق تحليل «داخل الحالة» تمكّن من الاستدلال، وترد على منتقدي دراسة الحالة. ومن بين الإسهامات البارزة التي تمخضت عن حركة التطوير، في مجال المناهج الكيفية، ما أطلق عليه الباحثون الذين يستخدمون دراسة الحالة التحليل التبعي. وتهدف هذه الدراسة إلى النظر في الإسهام المنهجي الذي قدمه، مؤخراً، التحليل التبعي في البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية المتعلق بدراسة الحالة.

وتركز على تحليل التطور الذي حدث في مجال الاستدلال العلمي في ثلاثة مجالات: أولاً، تفسير المخرجات؛ وذلك عبر تقديم تفسير كافٍ لمعضلة مخرجات في حالة تاريخية. ثانياً، اختبار النظريات؛ وتكمن مهمة التحليل التبعي هنا في استنباط نظرية من الأدبيات، والنظر في وجود مسببات مفترضة في الحالة محل الدراسة. ثالثاً، توليد النظريات حيث تسعى الدراسة لبناء نظرية عامة من بيانات تجريبية. وتطلق الدراسة من أن الإسهامات المنهجية الجديدة للتحليل التبعي قد نقلت البحث الكيفي، وبخاصة منهجية دراسة الحالة إلى أفق جديدة.



الحسن المحمد

أستاذ وباحث في جامعة ابن زهر بأكادير منذ عام 1985. حاصل على شهادة الدكتوراه الدولة من جامعة محمد الخامس في الجغرافيا في موضوع تدبير الموارد المائية. عضو جمعية الجغرافيين المغاربة ومختبر تهئية وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وعميد سابق نسق عددًا من الأبحاث في إطار التعاون الدولي، وخبير في تخطيط الموارد الطبيعية والتنمية المحلية. من مؤلفاته كتاب «الماء والإنسان بحوض سوس: إسهام في دراسة نظام مائي مغربي» (2003).

تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟

تتميز العلوم الجغرافية بأنها تتطرق إلى موضوع بقاعدة عريضة تشمل في الآن ذاته الظواهر الطبيعية «غير العاقلة» والقضايا المتعلقة بحقل الإنسانيات. ويمثّل هذا التموضع المزدوج بين الطبيعي والبشري الذي يقلّ نظيره داخل مجال المعرفة العلمية، في الواقع، حالة خاصة صالحة لتقفي الدروب التي يسلكها الجغرافيون في سبيل تجاوز عقبات اتساع طيف الموضوع، وكذلك مطبّات إشكالية المنهاج التي تعرفها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. ويسلك هذا المنحى، تمت الاستعانة بمقاربة تاريخية من أجل إبراز تطلّيات براديجمات ممارسة المعرفة الجغرافية التي تجر وراءها مسارًا علميًا موعلاً في القدم وحافلاً بالتحولات في الأنساق الفكرية.

يمتد موضوع الجغرافيا إلى طيف واسع من القضايا، يجعلها تتناول كل ما يتضمنه سطح الأرض. وإذا كان هذا الواقع قد ارتبط بالفكر اليوناني القديم الذي كان يطمح، بالدرجة الأولى، إلى «استكشاف الأرض»، فإن التحولات الفكرية الكبرى، التي ارتبطت بتطورات فلسفة عصر الأنوار، جعلت الجغرافيا تدخل عهدها العصري الذي أسس على براديجم «تفسير تباينات سطح الأرض». وعلى إثر التحولات العميقة التي سجلها عالم ما بعد الحرب الكونية، تم الدخول في مرحلة «الجغرافيا الجديدة» التي بُنيت على أساس يعطي الأولوية لفكرة «فهم تنظيم المجال».

الظاهر أن تعدد الموضوع واتساعه لم يمكّن الجغرافيا من تحقيق وحدة المنهاج، ولا من تسلّق أدراج سلم العِلْمِوية عاليًا. صحيح أن الاهتمام بالظواهر الطبيعية مكّنها من التماهي مع مناهج العلوم التجريبية، لكن معالجة القضايا ذات الطابع البشري لم تمكّنها من تجاوز خطوط الطموحات المنهجية التي حققتها باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من التضارب المسجل في الموضوع والمنهاج، تمكّنت الجغرافيا من تحقيق مستوى عالٍ من النفعية، ما جعل مأسستها تحظى بترسيخ عميق يمكّنها من تسجيل حضور قوي في حياة الإنسان اليومية، الفردية والجماعية.



حسن ضايض

أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. حاصل على شهادتيّ الدكتوراه ودكتوراه الدولة في الجغرافيا. يُعنى بقضايا الجغرافيا الاجتماعية. له دراسات وبحوث في مجلات وطنية ودولية. شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية، وساهم بصفته مسؤولاً، أو عضواً، في عمليات ومشروعات بحث مع مؤسسات وطنية وجامعات دولية. صدر له «أرياف جنوب الريف الأوسط (تاوانت، المغرب): تخلف وهجرة» (2014).

في المقاربة الجغرافية النقدية لتحليل التنمية الريفية في المغرب

تعرض هذ الدراسة عناصر منظور خاص في منهج البحث الجغرافي، وقضية التنمية الريفية، من أجل نقد مناهج البحث والمجتمع في آن واحد. واخترنا أن يكون طموحنا المعرفي عبارة عن «مقاربة نقدية» تعتبر المجال الريفي «منظومة مجالية متكاملة»، مُشكّلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، أهمها رباعية المجال والمجتمع والسلطة والفئة، في ظل هيمنة منظومة معرفية كونية لا تعترف بالخصوصيات، وتعتبر «المجال/ التراب» مُلكاً للجميع.

لذلك، تتوخّى الدراسة المساهمة في تجديد المنهج الجغرافي في دراسة «التنمية» إحدى أهم الظواهر السوسيومجالية في الأرياف المغربية. وإذا كانت المقاربات السابقة تروم تحديد خطوات البحث ووسائله وأدواته، أو تطبيق اتجاهات جديدة في البحث العلمي، فإننا اخترنا طريقاً ثالثة للتجديد، تتمثل في «المقاربة النقدية»؛ فهي بمنزلة مشروع أرضية منهجية قد تمكّن البحث الجغرافي في التنمية من مراكمة الاجتهاد العلمي، وليس كما هو عليه الآن، أجيال متعاقبة ومنفصلة، لكل جيل منها منطلقاته الخاصة. وهي نقدية؛ لأنها تروم نقد الأفكار والرؤى، ونقد المجتمع في آن واحد، بل تدعو إلى الاجتهاد خارج «مربع الضبط الرسمي» الذي يحوّل الباحث المجتهد إلى مجرد خبير وفق دفتر تحملات، من دون تجاوز «السرديات الكبرى» التي توظف العلم لمصلحة السوق، وخدمة تقسيم العمل الدولي. وهي نقدية كذلك، لأنها تقدّر أن مناهج العلوم تستوجب مسابرة السياقات التاريخية والهويات الخاصة؛ لذا فهي تطمح إلى توضيح كيفية تنزيل الأفكار على الواقع في أفق تغييره، وليس لاستمراره. كما أن التصور المقاربي الذي نطرحه لا يروم تحديد خطوات البحث فحسب، بل تجديد النظر إلى الوظيفة العامة للجغرافيا باعتبارها علماً إيكولوجياً، تتأصل وحدته بانفتاحه على العلوم الاجتماعية الأخرى، ليتمكن من سبر أغوار خصوصيات المجال والمجتمع، وتعقّد البناء الإنساني.



حسين دباغ

أستاذ مساعد في برنامج الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا. درس الفلسفة الأخلاقية أثناء إعداده شهادة الدكتوراه في جامعة ريدينغ وجامعة أكسفورد في بريطانيا. يعمل منذ ذلك الحين محاضراً مشاركاً في معهد دراسات العلوم المعرفية في طهران، وباحثاً مساعداً في معهد الدراسات الإسلامية في المملكة المتحدة. وقبل ذلك، كان باحثاً زائراً في جامعة لوزرن في سويسرا، وباحثاً مساعداً في مركز أكسفورد للدراسات الاجتماعية والقانونية.

هرمنيوطيقا تطور المعرفة الدينية في إيران ما بعد الثورة:

من الإبستمولوجيا إلى الفينومينولوجيا الدينية، عبد الكريم سروش نموذجاً

اقترح عبد الكريم سروش، أحد كبار المثقفين الدينيين في إيران ما بعد الثورة الإسلامية، من خلال سلسلة مقالات نشرت بين عامي 1988 و1990 «نظرية تطوّر المعرفة الدينية» التي عُرفت في ما بعد باسم «نظرية القبض والبسط في الشريعة». وقد تُعدّ نظرية سروش عن «القبض والبسط في المعرفة الدينية» من بين أكثر النظريات بشأن الدين إثارةً للجدل في إيران ما بعد الثورة. تمهّد نظرية سروش الطريق للاعتراف بالتفسير التعددي للدين (الإسلام) من خلال دمج النظرية الإبستمولوجية والفينومينولوجية للدين. ومع ذلك، فقد أضاف لاحقاً مقارنة أخرى لإطاره الإصلاحية لشرح ظاهرة الوحي التي يمكن تسميتها المقاربة الفينومينولوجية للدين.

بعد شرح دقيق لنظرية سروش في القبض والبسط، تناقش هذه الدراسة مقارباته الثلاث، أي المقاربات الإبستمولوجية والتأويلية والفينومينولوجية للدين، من خلال تقديم تأويلات إيمانويل كانط وويلارد كوين للقبض والبسط في المعرفة الدينية، مع تناول إبستمولوجيا نظرية القبض والبسط وفينومينولوجيا ظاهرة الوحي، والإشارة إلى بعض القضايا بشأن الاعتراف بالخطأ ضمن القبض والبسط في المعرفة الدينية. تُحاجج الدراسة بأن دور الإقرار بالخطأ أمر أساسي في فهم مشروع سروش الإصلاحية؛ لأنه يربط بين إبستمولوجية وتأويلية المعرفة الدينية عنده بالطريقة التي ينظر بها بشأن الوحي فينومينولوجياً. وهذا يعني أنه يجب فهم إبستمولوجية وتأويلية وفينومينولوجية الدين مع مفهوم الخطأ.



حسين السوداني

أستاذ مبرّر حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة التونسية. وهو عضو فريق البحث في «تحليل الخطاب»، ثم في مخبر «نحو الخطاب وبلاغة التداول» بجامعة منوبة تونس. كما عمل خبيراً لغوياً بمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. أنجز العديد من البحوث في اللسانيات، وله مشاركات علمية بالألسنة العربية والفرنسية والإنكليزية في علوم اللغة في جامعات عربية وفرنسية وبريطانية وألمانية، واهتمام بتطبيقات علمي اللسانيات والسيميولوجيا انطلاقاً من رسائل ماجستير أشرف عليها، وبحث أخرى أنجزها في سياق لغة الإشارات والترجمة. له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة.

أثر اللسانيات في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية

يختصر سؤال المنهج في الفكر المعاصر ثنائية حدية طرفاها العلمي وغير العلميّ، حتى إنّ السؤال يغدو مكثفاً بضمنيات معيارية قد تؤول بضرب من الدّور إلى الإخراج من دائرة العلم والعلميّة نفسها؛ فالحكم بغير المنهجية نظير الحكم بعدم العلمية، واشتراط منهج معين هو في الجانب العميق منه إقصائيّ. وفي هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر اللسانيات في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك انطلاقاً من الوضع الإبيستيمولوجي للسانيات التي أوجدت لها مسالك إلى مختلف الحقول المعرفية فيما أصبح يعدّ من خانة تضافر الاختصاصات.

ونوطناً للبحث بمدخل فلسفيّ ندرس من خلاله الأسس الفلسفية والتصورية لسؤال المنهج، ثم ندرس في قسم ثانٍ الإطار الإبيستيمولوجي الحاضن لعلاقة اللسانيات بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي القسم الثالث نفضّل القول في أوجه الإرفاد اللسانيّ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ونختم البحث بقسم رابع هو بمنزلة الاختبار لسؤال المنهج في السياق العربيّ، وذلك انطلاقاً من دراسة أوجه العلاقة بين اللسانيات والعلوم الإنسانية في الإطار العربيّ، وهو ما يتيح لنا تتويج الورقة بمجموعة من الخلاصات من طبيعتين: الأولى خلاصات عامة تتعلق بأثر اللسانيات في مسار العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ أن استقر للسانيات مكان ومكانة بين العلوم المعاصرة، والثانية خلاصات خاصة تتعلق بدرجة الانخراط العربي في هذا الإطار العام من أثر اللسانيات في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية.



حمادي ذويب

أستاذ التعليم العالي بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس منذ سنة 1993. متخصص في الحضارة والفكر الإسلامي، قديماً وحديثاً، والترجمة ومنهجية البحث. من كتبه المنشورة «السنة بين الأصول والتاريخ» (2005)، و«جدل الأصول والواقع» (2009)، و«مراجعة نقدية للإجماع بين النظرية والتطبيق» (2013)، و«مدخل إلى الفقه الإسلامي»، وهو ترجمة لكتاب يوسف شاخت (2018)، و«قضايا أصول الفقه في كتابات وأثر حلاق: تحليل ونقد» (2018).

المنهج التاريخي النقدي في الفكر العربي المعاصر: كتاب «الدين والعلمانية في سياق تاريخي» نموذجاً

تسعى هذه الدراسة للنظر في ميررات دراسة المنهج التاريخي النقدي من خلال كتاب «الدين والعلمانية في سياق تاريخي» لعزمي بشارة، والتركيز على بعض مقومات المنهج التاريخي التي لاحظنا تواترها في هذا الكتاب؛ ومنها التحول الذي يتماهى مع مفهوم التاريخية عند بعض الباحثين المعاصرين على غرار محمد أركون. فهو يعرّف التاريخية بأنها «التحول والتغير، أي تحول القيم وتغييرها بتغيير العصور والأزمان».

ومن مقومات المنهج التاريخي في الكتاب فكرة التقدم باعتباره في نظر صاحب الكتاب «الوصفة السحرية» التي يسرّت المرور من المجتمعات الدينية إلى مجتمعات العلم. وقد تتبع بشارة تطور فكرة التقدم؛ ابتداءً من جذورها في مرحلة سيادة الديانة المسيحية، مروراً بمرحلة العصور الوسطى، ووصولاً إلى العصر الحديث وخاصة في القرن التاسع عشر عندما أضحت التقدم التاريخي مع أوغست كونت بمنزلة دين سعى لنشره كأنه نبيّ.

توقفنا أيضاً عند مفهوم التطور في الكتاب موضوع الدراسة باعتبار أنه لا يتمثل في تتبع التطور التاريخي للأحداث والأفكار، وإنما يركز على أهم التحولات التي حدثت أثناء التطور وأثرت فيه، وسعى لإمالة اللثام عن ماهية التطور لدى بشارة وعلاقته بمفهوم التمايز.

سنشير في هذه الدراسة أيضاً بعض خصائص المنهج التاريخي على غرار النسبية، وسنسعى لإلقاء الضوء على بعض غايات تطبيق المنهج التاريخي، وخاصة منها تفكيك الخلفيات التاريخية؛ فقد دفعه هذا المنهج إلى اعتبار أنّ الأفكار لها تاريخ يتشكل من خلفيات وسياقات تحكم نشأتها وتطورها وتفاعلها مع مختلف مستويات الواقع التاريخي.



دينا حداد

أستاذة مساعدة في كلية القانون الكويتية العالمية. تلقت توكيلاً قانونياً ولغويًا في العديد من المؤسسات؛ من بينها جامعة كولومبيا، ومعهد تشارترند للمحكمين في بريطانيا، وجامعة أكسفورد، وكلية سانت آن، وجامعة مونيخ في فرنسا. لها خبرات في التدريس والبحث في مجالات قانونية وسياسية عدة؛ من بينها القانون الدولي وحقوق الإنسان والأمن والتنمية والقانون البيئي والسياسات الإسلامية، وكذلك النسوية من المنظور القانوني.

المقاربات العالم-ثالثية للقانون الدولي: العولمة وديناميات الانخراط في الدراسات الاجتماعية القانونية في العالم العربي

توفر التحولات التاريخية التي طرأت على الشرق الأوسط نظرة ثاقبة قيّمة عن الطابع والتطور المعقدين للقانون الدولي، وخاصة في ما يتعلق بتعزيز سيادة القانون في أوقات الأزمات والتحولات التي تصل إلى المنطقة بأسرها. وليس خافيًا ما تعانيه المنطقة من توترات بسبب مسائل الصراع والأمن المتكررة التي تبقى جزءًا لا يتجزأ من الموروثات التاريخية للاستعمار والاستقلال؛ نظرًا إلى فشل الواقع الحالي، المترتب على المنطقة، في إحداث أي تغيير في المواضيع والنقاشات القائمة. وقد أدت موجة الثورات والثورات المضادة منذ عام 2011 إلى إعادة خلق مناخ من الصراع والعداء للقانون الدولي. وأصبحت كل هذه المواضيع المتعددة الأبعاد متمركزة تاريخيًا في مشهد هش يهيمن عليه الخطاب الأمني، في حين أنه لا يزال يناضل من أجل التنمية الاقتصادية والبشرية. ومع الاسترشاد بموقف حركة المقاربات (TWAIL)، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف نُهج ما بعد العولمة إزاء القانون الدولي، وعمًا إذا كانت «الإشكاليات» التقليدية التي حددها مسبقًا ملائمةً للنظام العالمي المعاصر.

بعد المقدمة، تتناول الدراسة الانخراط التاريخي لمجال القانون الدولي في منطقة الشرق الأوسط، ثم تنتقل للنظر في «مقاربات العالم الثالث للقانون الدولي» كإطار نظري يردّد أصداء ما خلصت إليه دراسات ما بعد الاستعمار، وتستعرض - أخيرًا - مناقشة لبعض الخطابات المعاصرة بشأن ممارسات الدولة، أو الدول، في أوقات الأزمات الدولية. وتقدم الدراسة استنتاجاتها حول واقع قصور القانون الدولي في الشرق الأوسط.



الذهبي اليوسفي

أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان. حاصل على الدكتوراه في النقد الأدبي الحديث من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس. يهتمّ بالمناهج النقدية والمباحث المصطلحية. صدر له كتاب «الأدب والأيدولوجيا في النقد العربي الحديث: المناهج المعتمدة والجهاز المصطلحي»، ومقالات في مجلات علمية محكمة. شارك في عدد من الندوات العلمية الدولية.

إشكالية المنهج في الدراسات المصطلحية: مناهج البحث في المصطلح النقدي القديم أنموذجاً

المنهج والمصطلح من المفاهيم الأساسية في الدراسات المصطلحية حديثاً. ولعلهما من أشكال المسائل النقدية المطروحة في الدرس المصطلحي اليوم، نظراً إلى قيمة المصطلح في إنتاج المعرفة العلمية في شتى مجالات البحث. وفي هذا السياق تتنزل هذه الدراسة التي سنهتّم فيها بمناهج البحث في العلوم الإنسانية وفي مجال معرفيٍّ مخصوص يتحدّد بمناهج البحث في المصطلح النقدي القديم، كما اعتمدها بعض النقاد العرب المعاصرين في دراساتهم التراث النقدي؛ لتكون قراءةً تعقيبية تبحث في خصوصية المصطلح النقدي القديم، ومدى استجابته للمرجعية المنهجية المعتمدة وما يستتبعها من إشكاليات منهجية مدارها سؤال الخصوصية والمرجعية في دراسة هذا الضرب من المصطلح.

تطمح هذه الدراسة إلى مزيدٍ من تعميق الصلة بالتراث النقدي من خلال تعقّب أهمّ قراءات بعض النقاد العرب المعاصرين في باب المصطلح النقدي وما يستتبع ذلك من رد الاعتبار إلى هؤلاء النقاد الذين حاولوا أن يؤسسوا توجّهاً جديداً في قراءة هذا التراث بناءً على ما أنجزوه من بحوث علمية. ويساهم هذا كله في خدمة الثقافة العربية الإسلامية والثقافة النقدية على وجه الخصوص، ويجعلها مواكبة لكلّ ما يستجدّ في باب المصطلحية اليوم، وهو ما سيفضي بنا، مبدئياً، إلى نتائج علمية مدارها البناء المتصورّي للمصطلح النقدي القديم. ثم تبيّن ما إذا كان هذا الضرب من المناهج قد استوفى شروط البحث في المصطلح النقدي القديم، أم هل تبقى خصوصية هذا المصطلح في حاجة ماسّة إلى مناهج علمية أخرى؟



رجا بهلول

أستاذ ورئيس برنامج الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس تحرير دورية «تبيّن للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية». متخصص في الفلسفة التحليلية المعاصرة. حصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة واللغة الإنكليزية من الجامعة الأميركية في بيروت، ثمّ شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة إنديانا في بلومينغتون بالولايات المتحدة الأميركية. له العديد من الأبحاث باللغتين العربية والإنكليزية في الميتافيزيقا وفلسفة الذهن والفلسفة الإسلامية وعلم الكلام والفكر الإسلامي السياسي المعاصر.

الفعل الاجتماعي: إشكاليات السببية والمعرفة البيذاتية

يمثل مفهوم الفعل الاجتماعي حجر زاوية في الدراسات التي نطلق عليها تسمية «العلوم الاجتماعية والإنسانية». فمع أنّ الإنسان الفرد لا يوجد بوصفه إنساناً إلاّ في المجتمع، فإنّ المجتمع بدوره ليس مستقلاً عن الأفراد الذين يتكوّن منهم، والذين يصنعون من خلال أفعالهم وتفاعلاتهم مادة الظواهر والصورات والتغيرات التي تعكف العلوم الاجتماعية والإنسانية على دراستها.

وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة بعض الإشكاليات الفلسفية التي يثيرها مفهوم الفعل الاجتماعي على الصعيدين الأنطولوجي والإبستمولوجي. فعلى الصعيد الأنطولوجي، نطرح السؤال حول ما إذا كان الفعل الاجتماعي قابلاً للتليل أنطولوجياً إلى حركات جسمانية (سلوك قابل للملاحظة)، مع إضافة مقاصد (رغبات، معتقدات، أهداف) ذات طبيعة ذهنية - نفسية إليها، ثم نتحرى عن طبيعة العلاقة التي تربط الحركات الجسمانية والمقاصد؛ أهى علاقة سببية أم علاقة تفسيرية، على نحو ما يقول به أنصار الهيروميوطيقا؟ كما يناقش البحث الإشكالية الإبستمولوجية المتعلقة بمعرفتنا بذاتية الآخر؛ أهى معرفة مباشرة أم أنها تأتي من طريق الافتراض والاستنتاج.

وينتهي بنا البحث إلى نتائج نذكر منها: أولاً، إنّ العديد مما يقال حول الفعل الاجتماعي يدور في فلك الثنائيات الفلسفية القديمة المتعلقة بالمادة والروح والعقل والجسد. ثانياً، لا يوجد مبرر للقول إنّ مناهج التفسير السببي المستخدمة في العلوم الاجتماعية تختلف عن مثيلتها في العلوم الاجتماعية. ثالثاً، إنّ معرفتنا بأحوال الآخر الذاتية (المعرفة البيذاتية) هى معرفة مباشرة لا تتوسطها افتراضات أو استنتاجات نظرية.



رفعت رستم الضيقة

محاضر في الدراسات العربية في جامعة ميشغان - ديربورن منذ عام 2008. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الديني من جامعة «وين ستيت» في ديترويت بالولايات المتحدة الأميركية. درّس علم الاجتماع والدراسات العربية في جامعات وين ستيت، وميشغان، وإيسترن ميشغان، وكولومبيا. صدر له كتاب «الدولة الوطنية العربية بين غواية الحدث المؤسس واستحالة التأسيس» (2013).

المنهجية العابرة للتخصصات في أعمال ليفي ستروس وباك لكان: دراسة في الاستعارات المنهجية ومستويات التحليل

في مقارنته للمنهجية العابرة للتخصصات في أعمال ليفي ستروس الأنثروبولوجية حول الفكر الأسطوري وأعمال باك لكان التحليلية النفسية المتعلقة بتكوين سيكولوجيا الذات، تركز هذه الدراسة على النقاط المحورية التالية:

أولاً: الكيفية النظرية - المنهجية التي اعتمدها كل من المؤلفين في تكييف وتحويل مفاهيم وأدوات منهجية مستعارة من حقول معرفية أخرى؛ لخدمة إستراتيجية البحث الخاصة بكل منهما في حقله الأم. وتحديداً، الاستعارات المفهومية - المنهجية التي أخذها ليفي ستروس من الألسنية البنيوية والتحليل النفسي لخدمة إستراتيجيته البحثية في دراسة بنية الفكر الأسطوري، والاستعارات المفهومية - المنهجية التي أخذها باك لكان من الألسنية البنيوية والفيزياء البصرية، وغيرها من الحقول المعرفية لبناء وتطوير إستراتيجيته البحثية في دراسة المسار التكويني لسيكولوجيا الذات.

ثانياً: الطريقة التي تم من خلالها إدخال الاستعارات المنهجية من الحقول المعرفية الأخرى في مستويات التحليل المختلفة لموضوع البحث الخاص بكل من المؤلفين، من دون الوقوع في خطر تشتيت وحدة البحث واتساقه نظرياً ومنهجياً.

ثالثاً: خلاصة تطبيقية أولية لإعادة قراءة الخطاب الأيديولوجي للدولة الوطنية العربية؛ في ضوء تحليل ليفي ستروس للفكر الأسطوري، وتحليل باك لكان لسيكولوجيا الذات.



رقية آيت واعزيز

أستاذة وباحثة في جامعة ابن زهر بأكادير منذ عام 1990. حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة تور الفرنسية في موضوع الهجرة الدولية في الجنوب المغربي. نسّقت وشاركت في عدد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بتنمية المجالات الجبلية، ومسألة المرأة في الوسط الريفي.

تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟

تتميز العلوم الجغرافية بأنها تتطرق إلى موضوع بقاعدة عريضة تشمل في الآن ذاته الظواهر الطبيعية «غير العاقلة» والقضايا المتعلقة بحقل الإنسانيات. ويمثّل هذا التموضع المزدوج بين الطبيعي والبشري الذي يقلّ نظيره داخل مجال المعرفة العلمية، في الواقع، حالة خاصة صالحة لتقفي الدروب التي يسلكها الجغرافيون في سبيل تجاوز عقبات اتساع طيف الموضوع، وكذلك مطّبات إشكالية المنهاج التي تعرفها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. ويسلك هذا المنحنى، تمت الاستعانة بمقاربة تاريخية من أجل إبراز تقلّبات براديجمات ممارسة المعرفة الجغرافية التي تجر وراءها مساراً علمياً موعلاً في القدم وحافلاً بالتحوّلات في الأنساق الفكرية.

يمتد موضوع الجغرافيا إلى طيف واسع من القضايا، يجعلها تتناول كل ما يتضمنه سطح الأرض. وإذا كان هذا الواقع قد ارتبط بالفكر اليوناني القديم الذي كان يطمح، بالدرجة الأولى، إلى «استكشاف الأرض»، فإن التحوّلات الفكرية الكبرى، التي ارتبطت بتطورات فلسفة عصر الأنوار، جعلت الجغرافيا تدخل عهدها العصري الذي أسس على براديجم «تفسير تباينات سطح الأرض». وعلى إثر التحوّلات العميقة التي سجلها عالم ما بعد الحرب الكونية، تم الدخول في مرحلة «الجغرافيا الجديدة» التي بُنيت على أساس يعطي الأولوية لفكرة «فهم تنظيم المجال».

الظاهر أن تعدد الموضوع واتساعه لم يمكّن الجغرافيا من تحقيق وحدة المنهاج، ولا من تسلّق أدراج سلم العِلْمِوية عالياً. صحيح أن الاهتمام بالظواهر الطبيعية مكّنها من التماهي مع منهاج العلوم التجريبية، لكن معالجة القضايا ذات الطابع البشري لم تمكّنها من تجاوز خطوط الطموحات المنهجية التي حققتها باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من التضارب المسجل في الموضوع والمنهاج، تمكّنت الجغرافيا من تحقيق مستوى عالٍ من النفعية، ما جعل مأسستها تحظى بترسيخ عميق يمكّنها من تسجيل حضور قوي في حياة الإنسان اليومية، الفردية والجماعية.



زهير سوکاج

أستاذ اللغة العربية في التعليم العمومي الألماني، حاصل على شهادة الدكتوراه في الأدب الألماني من جامعة دُوسلدورف. حاز في عام 2017 الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في محور «الشباب والهجرة»، وفاز في عام 2018 بالمرتبة الأولى في جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات في دورتها الأولى. له عدة مشاركات في مؤتمرات علمية، صدرت له مؤلفات وأعمال بحثية في دوريات عربية وألمانية محكمة. وهو عضو في مجلس إدارة الجمعية الدولية لمتترجمي العربية في بلجيكا، وعضو في الجمعية الدولية لدراسات الذاكرة في هولندا.

حقل «دراسات الذاكرة» في العلوم الإنسانية والاجتماعية:

حضور غربي وقصور عربي

يُعرف المشهد البحثي في الغرب، منذ العقود الأخيرة إلى يومنا هذا، طفرة غير مسبوقه في ما بات يُعرف حالياً بـ «دراسات الذاكرة» (Memory studies) في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهو حقل بحثي وأكاديمي يتعاطى، عبر مقاربات بينتخصمية، مع التصورات المجتمعية للماضي الجمعي بأدوات منهجية بينتخصمية، جرّ إليه اهتماماً علمياً عابراً التخصصات، لكن من دون أن يصل صداه على النحو المطلوب إلى الممارسة البحثية والأكاديمية في المنطقة العربية.

تبيّن هذه الدراسة أن حقل دراسات الذاكرة هو ميدان شاسع بسبب تداخل عدد كبير من العلوم الاجتماعية والإنسانية المتواشجة فيه؛ إذ صار من الصعب الإحاطة بإنتاجاته البحثية حالياً. وفي مقابل هذا الاهتمام الغربي، نجد شبه انفصال عربي عن هذا الميدان يشي بالتأخر الحاصل للبحث العربي، وقد قدّم منهجياته في العلوم الإنسانية والاجتماعية مقارنةً بمحيطه الدولي.

تحاول الدراسة، عبر محاورها الخمسة، التعريف بهذا الحقل المتشعب والوقوف على اتجاهاته البحثية غربياً وعربياً. ويُبرز المحور الأول كيفية تشكّله عبر تقديم نبذة من أهم النظريات التأسيسية والمقاربات المرجعية له، ولا سيما عند كل من موريس هاليفاكس وبيير نورا ويان أسمان وبول ريكور. وعلى هذا الأساس تتطرق المحاور الموالية له إلى دراسات الذاكرة في كل من العلوم التاريخية والاجتماعية والأدبية على حدة، بينما يهتم المحور الأخير بوضعية هذا الحقل البحثي والأكاديمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية، ليخلص إلى وجود قصور عربي واضح في هذا الميدان الجديد والواعد، حيث تقدم خاتمة الدراسة مجموعة مقترحات في محاولة للفت الأكاديميا العربية نحو هذا الحقل ومناهجه العابرة للتخصصات.



الزواوي بغوره

أستاذ الفلسفة المعاصرة في قسم الفلسفة بكلية الآداب في جامعة الكويت. حصل على شهادة دكتوراه الدولة في الفلسفة من جامعة قسنطينة في الجزائر، وشهادة الكفاءة الجامعية (HDR) من جامعة باريس الثامنة. من مؤلفاته الحديثة: «الشمولية والحرية، دراسات في الفلسفة الاجتماعية والسياسية» (2018)، و«اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف» (2017). ومن ترجماته «مولد السياسة الحيوية» (تأليف ميشيل فوكو، 2018)، و«معجم ميشيل فوكو» (تأليف جوديث ريفال، 2018).

الفلسفة الاجتماعية: بحث في مفهومها ونظريتها وعلاقتها

يتمثل مدار هذا البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الفلسفة الاجتماعية؟ وما علاقتها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وبأي معنى تساهم في تجديد العلاقة بهذه العلوم، مقارنة بالمباحث الفلسفية الأخرى، خصوصاً فلسفة العلوم والفلسفة السياسية والأخلاقية؟ وما جديدتها في قضايا فلسفية أساسية؛ كقضية العلاقة بين القيم والوقائع، وبين النظرية والممارسة؟

تحقيقاً لذلك، ناقشنا بعض النصوص التأسيسية في النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت، وبعض الاتجاهات الفلسفية المعاصرة في فرنسا؛ من أجل الوقوف عند بعض المعالم المحددة للفلسفة الاجتماعية، معتمدين في ذلك على موضوع العمل في علاقته بنظرية الاعتراف بما هي نظرية أساسية في الفلسفة الاجتماعية، وفقاً لتحليلات بعض فلاسفتها. وخلصنا إلى جملة من النتائج الأولية، أهمها تأكيد العلاقة بين الفلسفة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبين النظرية والممارسة كما تظهر في موضوعي العمل والعدل في علاقته بأشكال الظلم أو الجور.

وبناءً على المنظور الذي قدّمناه، تُعدّ الفلسفة الاجتماعية، مقارنة مناسبة لدراسة واقع الفكر العربي الحديث والمعاصر ومشكلاته، بما هو فكر أيديولوجي وسياسي معني بتحرر المجتمعات العربية وازدهارها. ويعززها بعض الأعمال الفكرية العربية المعاصرة؛ ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، ما قدّمه ناصيف نصار في كتابه «نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي»، وأنور عبد المالك في كتابه «الجدلية الاجتماعية»، ومالك بن نبي في كتابه «ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية»، إضافة إلى الفكر الاجتماعي الذي يستلهم تحليلاته من فكر عبد الرحمن بن خلدون الذي يعتبر من مؤسسي الفلسفة الاجتماعية بمعناها المعاصر.



سامية إدريس

أستاذة محاضرة في قسم اللغة والأدب العربي بجامعة بجاية في الجزائر. حاصلة على شهادتيّ الدكتوراه والماجستير في الأدب الحديث، وعلى شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا. تنصّب اهتماماتها البحثية في مباحث سوسيوأنثروبولوجية، ومباحث نقدية أدبية (تخصص علم اجتماع النص الأدبي)، إضافة إلى مباحث النقد الثقافي عمومًا (النسوي، ما بعد الكولونيالي)، وقضايا الترجمة والنقد السينمائي. لها مشاركات عدة في مؤتمرات وندوات وطنية ودولية داخل الجزائر وخارجها، إضافةً إلى العديد من المقالات المنشورة.

المجتمع بوصفه نصًا: مقارنة إبستمولوجية لثلاث دراسات عربية

لا تقدم إبستمولوجيا العلوم الاجتماعية والإنسانية مشاهدًا متجانسًا؛ فهي تزخر بحركية ثرية، قوامها تفاعلات واستبدالات وقطائع ترجع بذورها إلى المراحل الأولى لنشأة هذه العلوم، خصوصًا ما يتعلق منها بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وتقوم الإبستمولوجيا المعاصرة على نفي التماثل بين الطبيعة والحياة الاجتماعية، فسلوك الكائن الحي هو نتاج لكيفية تفسير الشعوب للعالم من حولها، لذلك يتطلّب إدراك الواقع وتأويله المشاركة في المواقف الاجتماعية، والوقوف على التفسيرات الواقعية للفاعلين. وقد أسفرت تطوراتها الأخيرة عن مناهج بديلة أكثر جذرية مع ما يُعرف بـ «المنعطف التأويلي» في العلوم الاجتماعية. وتحمل هذه المناهج البديلة إمكانات خصبة لمقاربة المجتمعات العربية المعاصرة، وإنتاج معرفة حوارية مع الواقع الذي تتناوله.

بناءً عليه، نتساءل: ما مدى مواكبة علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين العرب للوعي الإبستمولوجي المعاصر؟ خطا عدة دارسين من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين العرب في هذا الاتجاه، ونتجت من جهودهم دراسات رائدة، نختار منها ثلاثة مؤلفات، نستطلع من خلالها مدى ملاءمة المدخل التأويلي في العلوم الاجتماعية والإنسانية لإخراج علم الاجتماع العربي من أزمتة القديمة - الجديدة، هي: «السيمولوجيا الاجتماعية» لمحسن البوعزيزي، و«الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة» لعبد الله حمودي، و«الجنس والحريم روح السراري: السلوكات الجنسية المهمشة في المغرب الكبير» لمالك شبل، لتخلص الدراسة إلى أنّ الرهان الحقيقي يظلّ متعلقًا بالتكوين النوعي للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتوفير قدر من الحرية الفكرية التي هي شرط كل التزام معرفي، وشرط تشكل رؤية مستقلة لباحث مثقف.



سرور الحشيشة

أستاذة مبرزة في اللغة العربية وآدابها، حاصلة على شهادة الماجستير في كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمئوية وشهادة الدكتوراه في اللسانيات. تعمل أستاذة مساعدة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس. لها العديد من الدراسات والبحوث المنشورة، آخرها «نظرية الفاعل في نموذج العمل والربط: الفاعل ضرورة معجمية تقتضيها رأسية الفعل» (2014)، و«أفعال الطعام: نسقية المعجم بين التصور والاستعارة، خطاب الطعام في الثقافة الإسلامية» (2013)، واللغة والمعجم: قراءة في تأليفية المعنى» (2013).

العرفان من اللسانيات إلى الإنسانيات: إبستيمولوجيا الدرس العرفاني بين علوم اللسان وعلوم الإنسان

في ضوء ما فرضته ثورة العلوم العرفانية من القضايا الإبستيمولوجية، عالجنا إشكالية المنهج في المباحث اللغوية العربية، من خلال المراهنة على الدرس اللساني العرفاني في أن يكون لسائر الاختصاصات في مجال الإنسانيات جسراً تعبره إلى حقل العرفانيات؛ فقرأنا ملامح الثورة الإبستيمولوجية النفسية وأثرها في الفكر اللساني، وتبيننا أثر النظرية التوليدية في الخروج بالبحث اللساني من الطور البنيوي إلى الطور العرفاني، استناداً إلى أسس المنهج العلمي في هذه النظرية.

وعائناً خصائص المنهج في اللسانيات العرفانية، انطلاقاً من الإطار الإبستيمولوجي العام لحقل العلوم العرفانية. ثم استقرأنا الوضع الإبستيمولوجي الراهن للدرس اللساني العربي الحديث. فبيننا في ضوء العوائق المنهجية التي مرّ بها على امتداد مراحل من تاريخه أهمية الخطوة التي اتخذها التفكير اللغوي عند العرب في اتجاه أن ينتهج الدرس اللساني منهج المدرسة النفسية التوليدية، فالعرفانية. وارتكزنا في ذلك على بيان قيمة الوعي التجريبي في نشأة الدرس اللساني العرفاني عندنا، مستدلين على ذلك بنظرية الاستعارة التصورية؛ فافتراضنا، بناءً على ذلك، أن اللسانيات هي العلم المرشح - أكثر من أي علم آخر - لريادة العلوم الإنسانية في طريقها إلى البحث العرفاني.

ورأينا، بالنظر إلى صنع الاستعارة التصورية في الخطاب، أن اللسانيات علم يتنزّل في صلب التاريخ الإنساني؛ ولذلك عدناها نموذجاً تحذيه ثورة العرفان في البلدان العربية. واستدلنا على ذلك بنموذج من المدرسة الأميركية يُعدّ من الرواد في مجال توظيف مبحث الاستعارة التصورية في تحليل الوقائع الكبرى في تاريخ الشعوب. وثبينا بنماذج من اللسانيات العربية احتذت هذا النموذج في تحليل الاستعارات المستعملة في أنماط من الخطاب العربي ومعرفته ما لصنع الاستعارة في الخطاب من تأثير في حياة الناس أفراداً وجماعات.



سمير أبو زيد

باحث مستقل في الفلسفة، حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة من جامعة ولاية أوهايو الأميركية (1987)، مهتم بفلسفة الحضارة وفلسفة العلم والفلسفة السياسية. عضو الجمعية الفلسفية المصرية منذ عام 1990. مؤسس ومدير لـ «موقع فلاسفة العرب» منذ عام 2008. حاصل على جائزة أهم كتاب عربي من مؤسسة الفكر العربي في عام 2010. له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية والمشاركات في المؤتمرات الدولية.

مبدأ الفصل والوصل ومنهجه: حدود الموضوعية في العلوم الاجتماعية

نقدم في هذه الدراسة معالجة تفصيلية لمشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وذلك انطلاقاً من فكرة جوهرية مؤدّاه أن مناهج العلوم، ومنها مناهج العلوم الاجتماعية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكر الفلسفي الذي تقوم عليه هذه العلوم، وبالمناهج الفلسفي الذي يقوم عليه هذا الفكر. وأدّى بنا ذلك إلى اعتبار أنّ فكرة المنهج على العموم هي فكرة تعبر عن التعددية الثقافية والفلسفية في الفكر الإنساني؛ ومن ثم أصبحت إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية معبرة أيضاً عن التعددية الثقافية الإنسانية المعاصرة، ومعالجتها هي مسؤولية الثقافات الإنسانية الكبرى كلها، ومنها الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة.

على هذا الأساس، تطرح هذه الدراسة قضية المنهجية في العلوم بصورة مجردة، متمثلة في إشكالية العلاقة بين الذات والموضوع، وتقدّم انعكاساتها على المناهج الإجرائية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتبيّن أن الفكر الغربي الحديث اعتمد الفصل الكامل بين الذات والموضوع (الموضوعية)، ثم انقسم بعد ذلك ما بين أنصار الموضوعية، وأنصار النسبية (عدم الفصل بين الذات والموضوع). كما تبيّن الدراسة أيضاً أنّ التحول إلى النسبية مهّد الطريق نحو التعددية الثقافية، ما يفرض مشاركة الثقافات الكبرى المعاصرة في هذه القضية انطلاقاً من نظرتها المميزة إلى العالم، وهذا يشمل الثقافة العربية الإسلامية. بعد ذلك، نقدم محاولتنا في الاستجابة لهذا التحدي، وهي متمثلة في منهج الفصل والوصل ومبدئه، وينطلق هذا المبدأ من التراث العربي الإسلامي ونظرته العلمية. وفي النهاية تبيّن الدراسة أنّ الفكر العلمي المعاصر تحوّل إلى المزاجية ما بين الفصل بين الذات والموضوع، وما بين درجات من الوصل بينهما، في ما سمّي «ما بعد الوضعية»، ونعرض منهجية «الميكانيزمات السببية» المعاصرة بوصفها دليلاً على ذلك. وننتهي إلى أن هذا يتوافق مع الفكر العربي من حيث اعتماده مبدأ الفصل والوصل، وكذلك مع الخطوات المنهجية التي نقترحها تحت اسم منهج الفصل والوصل.



سهيل الحبيب

باحث، وأستاذ التعليم العالي بمركز الدراسات الإسلامية بالقيروان بتونس. مختصّ في دراسة الفكر العربي المعاصر وتحولاته، إضافةً إلى مباحث تتعلّق بالمسارات الانتقالية العربية وإشكالات التحوّل الديمقراطي فيها، ومحاولة فهمها وتفسيرها في ضوء البنى والمفاهيم الأيديولوجية السائدة. حاصل على الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (2016). من آخر إصداراته «الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها» (2017)، و«العلمانية من أفق سالب الدين إلى أفق موجب الدولة: راهنية مشروع بشارة في سياق تطوّر الفكرة العلمانية عربيّاً» (2019).

في تحليل إشكالية العلاقة بين المفهوم النظري والمعطيات الكمية في فهم الظاهرة الاجتماعية:

الظاهرة الدينية في السياق العربي الراهن، بين مفهوم «نمط التدين» عند بشارة ومعطيات «المؤشر العربي» نموذجًا

تشتغل هذه الدراسة، على نحو متداخل، بمفهوم «نمط التدين» كما صاغه المفكر العربي عزمي بشارة في كتابه «الدين والعلمانية في سياق تاريخي» من جهة، ومعطيات كمية حول الشأن الديني في البلدان العربية يتضمّنهما «المؤشر العربي» الذي يصدره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات من جهة أخرى. والغاية من ذلك هي اعتماد أنموذج متعيّن لمقاربة إشكالية العلاقات التي يمكن أن تقوم بين مفهوم نظري عقلاني، تحليلي وتفسيري، ومعطيات كمية في سياق محاولة فهم الظاهرة الاجتماعية.

وستقوم هذه المقاربة على عملية اختبارية في اتجاهين: اختبار في اتجاه أول يتعلّق بمدى قدرة مفهوم «نمط التدين» على معالجة تحليلية وتفسيرية للمعطيات الكمية التي كشفت عنها استطلاعات المؤشر العربي. أما الاتجاه الثاني، فيرتبط باختبار مدى قدرة الأرقام البيانية التي تضمّنهما المؤشر العربي على الإفادة بمعطيات يمكن أن تترجم بدقة واقع الظاهرة الدينية في المجتمعات العربية الراهنة.

وليس الهدف المباشر من هذه الدراسة هو الوقوف عند مخزجات اعتماد مفهوم نمط التدين في قراءة معطيات المؤشر العربي المتعلقة بالشأن الديني، بل هو توظيف هذه المعطيات في معالجة بعض الأسئلة التي تقع في صلب إشكالات المنهج في العلوم الإنسانية؛ منها أسئلة تتعلّق بالفاعلية المعرفية للمفهوم النظري، خاصة حين يكون مستخلصًا من حيثيات سياق مخصص، ثم يقع تطبيقه لفهم وقائع سياق آخر؛ كشأن مفهوم نمط التدين. ومنها أسئلة تتصل بوجاهة اعتماد «مبدأ التكميم» وحدود مردوديته المعرفية في فهم الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتحليلها وتفسيرها، ومناطق الإشكال لا يكمن في حدّ الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتوصيفها باعتبارها ظواهر نوعية في ماهيتها وطبيعتها، بل في مدى قابلية هذه الظواهر، أو على الأقل قابلية بعضها، أو قابلية بعض الجوانب منها، للصياغة الكمية، ثم إلى أي حد يمكن لصياغة الظاهرة الاجتماعية، صياغة كمية، مساعدة المفاهيم النظرية في تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها؟



سيد أحمد فوجيلي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة عبد الحميد بن باديس بالجزائر. يشغل حاليًا منصب مدير مخبر «السياسات التنموية والانتقال الطاقوي»، ورئيس فرقة بحث «الأمن الطاقوي والعلاقات الاقتصادية الدولية». باحث مشارك في المركز الأميركي للدراسات المغاربية في الجزائر (CEMA)، ومركز البحث في الأثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC). صدر له «الصراع على تفسير الحرب والسلام»، و«تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي»، و«الدراسات الأمنية النقدية»، وعدة مقالات منشورة في مجال نظرية العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والسوسيولوجيا التاريخية.

ما قل ودل: مبدأ الشح والنزعة الميثودية في البحوث السياسية

هناك عدد كبير من البحوث الاجتماعية التي تقترح حججًا نظرية تشتمل على عدد كبير جدًا من الفروض والمتغيرات التي يتراصف بعضها إلى جنب بعض، من دون إنشاء لعلاقات سببية أو ارتباطية. ويحدث ذلك، غالبًا، بسبب اعتقاد الباحث أن الإكثار من الفروض والمتغيرات سيجعل بحثه شاملاً لكل جوانب الظاهرة وحيثياتها. لكن كثرة الفروض والمتغيرات تجعل الحجّة غير محدّدة ومبهمة، وتقلّل من اتّساقها المنطقي. تنصّ قواعد المنهج في هذه الحالة على ضرورة محاولة تبسيط الحجّة قدر الإمكان؛ وذلك بغربلتها وتصفيتها من المتغيرات غير الضرورية، وتفادي ذكر التفصيلات التي لا داعي لها. وتسمّى هذه الممارسة في فلسفة العلوم مبدأ «الشح» (Parsimony)، ويعني استخدام «متغيرات قليلة لتفسير ظواهر كثيرة». تحاول الدراسة استكشاف الأسباب التي تجعل الباحثين يتجاهلون مبدأ الشح، على الرغم من أنّه قاعدة منهجية ملائمة لصوغ حجج بحثية بسيطة ومحدّدة. وتجادل بأنّ السبب الرئيس لميل الباحثين إلى الإكثار من المتغيرات (ظاهرة انعدام الشح) هو النزعة «الميثودية» (Methodism) الطاغية على حقل منهجية البحث. وتعني الميثودية (وتسمّى أحيانًا الميثودولاترية Methodolatry) الثقة المفرطة بالمنهج، والمبالغة في استخدامها، ومنحها الأولوية على حساب النظرية. وتكشف الدراسة عن وجود ارتباط إيجابي بين الميثودية وانعدام الشح؛ إذ يؤدّي الانشغال المفرط بالمنهج والدفاع عنها إلى إنتاج بحوث متقنة منهجيًا ومحدّقة إمبريقياً، لكنّها على الرغم من ذلك فاقدة النظرية (Atheoretical).

تجادل الدراسة بأنّ الحلّ الملائم لتحرير البحوث السياسية من الميثودية هو العودة إلى «سياق الاكتشاف»؛ وذلك بجعل التنظير الهدف الرئيس للتحقيق العلمي بدلاً من الاختبار الإمبريقي. ويعتبر مبدأ الشح جزءًا مهمًا من الحلّ، باعتباره أحد القواعد الأساسية للتنظير بصفته موجّهًا كسفيًا لصوغ الاستدلالات السببية.



شفيق اكريكر

أستاذ الفلسفة وعضو هيئة الإشراف التربوي لمادة الفلسفة في وزارة التربية بالمغرب. مهتم بفلسفة الدين، والأخلاق، والحجاج، وإدماج التفكير النقدي في المناهج التعليمية، وهي قضايا نُشر في شأنها كتبًا ومقالات. يُعدّ حاليًا رسالة عن «التنازع على الفضيلة في الفكر الإسلامي الكلاسيكي»، في مركز الدكتوراه «الفلسفة والشأن العام» التابع لجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء.

مستشرقان عند أعتاب الغار: إشكالات المنهج في مقارنة علوم الإنسان والمجتمع لظاهرة الوحي

هل يمكن تناول ظاهرة الوحي بالدرس العلمي من دون التفريط فيها أو في العلم؟ نريد بهذا السؤال تناول إشكالية مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال «دراسة حالة» من حقل الدراسات الدينية (Religious studies). الحالة المدروسة هي طريقة مقارنة الوحي، المحمدي تحديدًا، من قبل مستشرقين خصّصوا لأسئلة المنهج حيزًا مهمًا في صلب دراستيهما؛ هما الإسكتلندي «المؤمن» القس مونتغمري واط، والفرنسي «الملحد» الماركسي مكسيم رودنسون. دعوانا الرئيسة هنا أن «الموقف الدراسي» غير «الموقف الإيماني»، وأن الأول يفضي، موضوعيًا ومن غير سوء نيّة، إلى «تنسيت» (من الناسوت) ظاهرة الوحي؛ ومن ثمّ تحييد قداستها؛ وما ذلك إلا لأنّ العلم (الطبيعي منه والإنساني) يصدر عن «هابيتوس» طبيعاني (Naturalistic) بالضرورة.

سنبسط أولاً الإشكالات الإبستمولوجية والمنهجية التي تطرحها دراسة ظاهرة الوحي والتجربة الدينية عمومًا حيال المنظور الطبيعاني، ونعرض في المبحثين التاليين، مساهمتي المستشرقين في حل هذه الإشكالات ومقاربة الوحي بأدوات الدرس الحديث (Modern scholarship)؛ وانصرف المبحث الرابع إلى كشف الخلفية القيمية لعمل المستشرقين، متمثلةً في الطبيعانية، وكذا المفهوم اليهودي - المسيحي للوحي، مع تنويه إلى ضمور المقاربة الفينومولوجية عندهما؛ ونختتم بقسم أخير نلخص فيه مهمات «الأخرين» المنجزة، في مقابل مهماتنا «نا» المؤجلة؛ ونقصد بذلك بعض مهمات العقل المسلم المؤجلة في ما يتعلق باستنقاذ البعد الإنساني لهذه التجربة المؤسسة والفاعلة في الاجتماع العربي الإسلامي.



شفيقة وعيل

باحثة جزائرية في التراث العربي والإسلامي والفكري والأدبي؛ من حيث توثيقه، ومراجعاته القرائية. حاصلة على شهادة الدكتوراه من الجامعة الأميركية في بيروت. لها بحوث منشورة ومشاركات في ملتقيات علمية، ولها كتابان قيد النشر؛ هما «الذي رأى: قراءة أنطو - دلالية للنفري»، و«صناعة الجمهور في التراث الإسلامي»، كما أن لها مشاركات أدبية وشعرية في مهرجانات عربية، إضافةً إلى أعمال شعرية مطبوعة.

المعجم الصوفي وإشكالية المنهج: معضلة التجربة، وسؤال الإمكان والتحقق

تتناول هذه الدراسة الإشكاليات المتعلقة بمعجمة المفردة الصوفية؛ ذلك أن المعجمة، بوصفها تحديداً للمدلولات، تبدو، نظرياً، غير قادرة على اقتناص الدلالة من المفردة الصوفية. وهذا بسبب طبيعة التجربة الصوفية المتعالية، والتي تبعد عن لغة التداول؛ فيتحرك المعنى عبر درجات من العمق والرهافة إلى حدٍ قد يصعب رصدها معجمياً. وتتعدّد هذه الإشكاليات أكثر عندما تتعرّش بالإمكانات المعرفية للمعجمي، أو بطبيعة النص المرتجع إليه بين كونه تعليمياً متاداً إلى قارئٍ متخصص (كالمرید)، أو كونه تجربة عرفانية أو إشراقية فلسفية خاصة مقصود منها التمتع الدلالي.

ومع هذا، تصدّت المعاجم للمفردة الصوفية، فبدأ القديم منها واعياً بهذه الإشكالات، أو على الأقل بعضها، فجاء بوصفه مدوناتٍ صوفية في حد ذاتها. لكن المعاجم الحديثة بدت أقل وعياً بذلك؛ فمنها ما لم يميز في المدخلات المعجمية بين ما كان اصطلاحاً في الفن وما كان تجربة خاصة بالمؤلف، ومنها ما أهمل كثيراً من المدخلات بلا منطق معجمي واضح، ومنها ما كان جماعاً بانتقائية غير مبررة، فاكتمت بالنقل المحض من دون تفسير المعنى في سياقاته التجريبية، ومنها ما زعم المنهج التاريخي لكنه لم يتابع تطور المفردة دلاليّاً؛ فكان أقرب إلى الارتجالية والتعميم.

وليكون الجهد المعجمي فاعلاً وأميناً في تعاطيه مع المفردة الصوفية، أقترح أن نميز، منهجياً، بين المعجم العام والمعجم المتخصص. فالأول يتناول الحالة العامة التي توحي بها المفردة في التصوف، والثاني يتتبع تفصيلاً كل تصورات المعنى في تعاليه. ويبدو ضرورياً، والحال هذه، ألا يتم الزج بالمفردات الصوفية الخاصة في إطار المعجم التاريخي للغة العربية لصعوبة إقحام تطور المعنى الصوفي الجواني في المعاني المتداولة (حسية كانت أم مجردة)، مع العودة، منهجياً، إلى المعاني المتداولة لتلمس طبقات المعنى الأخص.



طارق مداني

أستاذ التعليم العالي في جامعة محمد الأول في المغرب، وعضو في مجموعة البحث 5648 بالمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا. حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ وعلم الآثار من جامعة ليمير في ليون 2 بفرنسا. له دراسات عدة باللغتين العربية والفرنسية في مجلات دولية محكمة، ومن أهم منشوراته كتاب «الماء في العالم الإسلامي في العصور الوسطى»، من منشورات الأكاديمية العلمية الفنلندية بهلسنكي (2012).

المؤرخ والمقاربات الكمية: حول الدراسات الديموغرافية لبعض الحواضر الإسلامية: عرض أطروحات وإثارة تساؤلات

كثيراً ما يجد المؤرخ نفسه أمام مسالك وعرة إذا ما حاول استجلاء ظروف عيش مجتمع، أو إذا سعى لتحديد طبيعة نمو سكّانه؛ إذ غالباً ما تنقصه المصادر والوثائق ويضطر إلى «اختراع» مصادر جديدة واستعمال آليات مستجلبة تمكّنه من استنطاق النصوص، بل إن المؤرخ يلجأ أحياناً إلى مقاربات العلوم الأخرى؛ كالاستقصاء الإثنوغرافي أو المناهج الكمية. في المقابل، قد تتسرّب إلى الذهن أسئلة أولية: لماذا يجري الاستناد إلى هذه المناهج؟ ولماذا هذه «الحُمى الرقمية» التي أصابت بعض المؤرخين؟ وما هو مبلغ مثل هذه الأدوات الإحصائية وهدفها؟ وما هي حدودها المعرفية والمنهجية؟

تسعى هذه الدراسة، بعد التعريف بمراحل تطور التاريخ الكمي عبر أعلامه ومدارسه، لعرض بعض مناهج إحصاء ساكنة بعض المدن الإسلامية عبر التاريخ، من خلال عدد من الدراسات العربية والغربية. وقد استند جزء من هذه الأبحاث إلى المنهج الكمي، وإلى بعض النظريات الديموغرافية، وسعى لتفعيل النصوص القديمة واستنباط الإشارات الإحصائية المتفرقة فيها، فضلاً عن توظيف الاستنتاج الرياضي المرتبط بمساحة هذه الحواضر وعدد منشأتها العامّة، باعتبارها مؤشرات دالة على دينامية عدد السكّان.

إذا كانت هذه المقاربات المنهجية – التي تضع الباحث ما بين التقديرات الرقمية الأكثر مغامرة، والنظريات الأكثر كيفية، المتلائمة مع المصادر، والمؤسسة لرؤى تاريخية حول المجتمعات الإسلامية في ارتباطها بالمعطيات السياسية والاقتصادية وبالنسيج العمراني وبنية السكان وحركاتهم – تبقى إحدى الوسائل المطلوبة لتجاوز النقص الكبير الموجود في المصادر، فإنّ الحرص على المتابعة النقدية والحذرة لهذه المحاولات لتجنب التبسيط التعسفي، يجب أن يوازيه تأسيس معرفي يربط النماذج المستوحاة من التقديرات الرقمية والدراسات السكانية بالتاريخ السياسي وتاريخ الذهنيّات المتصلة بوتيرة تجدد الأجيال وبالأسر والسلوك الاجتماعي.

على الرغم من أنّ هذه المقاربات الكمية قد تكون إضافة نوعية إلى دراسة تاريخ المجتمعات الإسلامية، فإنّ ثغراتها المنهجية تكشف حدودها ونسبيتها. فالمجازفة الرقمية غير المؤصلة تاريخياً ومعرفياً، وسيادة منطق الأرقام، يستدعيان إعادة قراءة مستمرة للمنطلقات الأولية. وهذا الاستدعاء ليس لإلغاء هذه الاستدلالات الافتراضية وهذه الرؤى المنهجية، بل هو لتقويتها بمزيد من الضوابط والتدقيقات.



عبد الإله جفال

أستاذ محاضر في جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر، وعضو مخبر الأبعاد القيمية في جامعة وهران. متخصص في فلسفة الدين والميثولوجيا، وحاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة في تخصص «الدين والمجتمع» (2017) من جامعة وهران 2. من أبرز أعماله «المسألة الدينية في الفكر العربي المعاصر» (2013)، و«الأسطورة والدين» (2018)، إضافة إلى العديد من المقالات والدراسات.

إمكان تطبيق الفينومينولوجيا في فلسفة الأديان بوصفه حلًا لمشكلة الحياد القيمي في هذا النوع من الدراسات

تنبج إشكالية هذه الدراسة بالنظر إلى خطورة غياب الموضوعية في الدراسات المتعلقة بفلسفة الدين؛ فتدخل الذات في مثل هذه الدراسات، يؤدي حتمًا إلى الصراع والتعصب والعنف، وهي كلها تمثل - على المستوى الثقافي - السبب الرئيس الذي يفضي إلى استغلال الخطاب الديني أو اللاهوتي في تغذية أشكال التطرف كلها. ونسلم بفرضية مفادها أن الإرهاب ما هو إلا نتيجة لغياب الحياد القيمي عندما يكون الدين موضوعًا للتفكير. تبعًا لذلك، كان لا بد من تحقيق الموضوعية في فلسفة الدين حتى يمكننا وضع الدين في حدود العقل كما فعل كانط. ويدفع كل ما سبق إلى طرح التساؤل الآتي: كيف يمكننا تحقيق الموضوعية والحياد القيمي في الدراسات الفلسفية التي تتخذ من الدين موضوعًا لها؟

يلامس موضوع المنهج الفينومينولوجي في فلسفة الدين قضية أولى بالغة الأهمية هي موضوع الكونية؛ لأن تطبيق الفينومينولوجيا في هذا النوع من الدراسات سيمكننا من التعامل مع الدين باعتباره فكرة مجردة. أما القضية الثانية التي تثيرها الدراسة، فتتعلق بقدرة الفينومينولوجيا على الارتقاء بالدراسات الفلسفية في مجال الدين على نحو يمكننا من تجاوز مشكلتنا مع الآخر، سواء كنا نختلف معه في العقيدة أو في المذهب داخل العقيدة الواحدة، وتعدّ هذه القضية بمنزلة حلّ لمشكلة الصراع الديني كما تُعدّ وتجسيدًا لفكرة الاختلاف بدلًا من الخلاف.

تشير الدراسة أيضًا إلى القيمة التي يكتسيها موضوع الدين على المستوى الفلسفي أولاً، وعلى مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية كلها، إضافة إلى أن موضوع الدين يسجل في الآونة الأخيرة عودة على مستوى الطرح الأكاديمي لما تمتلكه الظاهرة الدينية من تأثير في عدة جوانب من حياتنا، وقد يكون كل ذلك بداية لحل مشكلتنا مع الدين؛ لأننا نعتقد جازمين أن الدين سيتحول إلى مشكلة في الواقع إن هو لم يُطرح كمسألة للتفكير.



عبد الجبار الرفاعي

مفكر عراقي وأستاذ الفلسفة الإسلامية. حاصل على عدة شهادات أكاديمية في الفلسفة الإسلامية وفي علم الكلام وفي الدراسات الإسلامية، وهو حاصل على العديد من الجوائز العلمية، من أحدثها جائزة الإنجاز الأولى للشيخ حمد في التفاهم الدولي (2017). تنصب اهتماماته حول قضايا الإصلاح الديني ومناهج التفكير الديني. له عدد كبير من الدراسات والأبحاث. من بين أحدث كتبه «الدين والاعتراب الميتافيزيقي» (2018)؛ و«الدين والظمأ الأنطولوجي» (2015)؛ و«إنفاذ النزعة الإنسانية في الدين» (2012). كما أصدر مجلة «قضايا إسلامية معاصرة» سنة 1997، وهو يرأس تحريرها.

علم الكلام الجديد، والمفهوم الجديد للوحي عند مفكري الإسلام في الهند

تنطلق هذه الدراسة من فكرة ترى أن تجديد التفكير الديني في الإسلام يبدأ بإعادة النظر في البنى المؤسسة للرؤية التوحيدية، وتمثل هذه البنى المقولات الكلامية لمؤسسي ومجتهدي الفرق الكلامية، المودعة في مدونة علم الكلام، وهي المدونة التي تأسس في ضوءها علم أصول الفقه، وابتنت عليها مختلف العلوم الإسلامية، ما يعني أن أي بداية لتحديث التفكير الديني في الإسلام لا تبدأ بعلم الكلام ومسلّماته ومقدماته المنطقية والفلسفية؛ فإنها تقفز إلى النتائج من دون المرور بالمقدمات. وتفترض هذه الدراسة أن علم الكلام القديم انتهت صلاحيته، وإن كانت تشكك حتى في صلاحيته عند نشأته؛ وذلك ما يدعو للعمل على بناء «علم الكلام الجديد».

وتسوِّغ تمسكها بتسمية «علم الكلام الجديد» من دون غيرها؛ مثل «علم الكلام الحديث» أو غير ذلك، لأنها صارت علماً لهذه الوجهة في تجديد التفكير الديني، بعد أن استقرت هذه التسمية في المجال التداولي للغة العربية والفارسية.

وتقترح الدراسة معياراً يمكن على أساسه أن تصف مفكراً بأنه «متكلم جديد»، وهو تعريف الوحي خارج مفهومه في علم الكلام القديم، بوصف تعريف الوحي هو المفهوم المحوري الذي تتفرع منه مختلف المسائل الكلامية؛ ومن أبرزها مسألة «الكلام الإلهي» التي كانت موضوعاً محورياً لعلم الكلام القديم. وبناءً على ذلك، فإن كل من يقدم تفسيراً جديداً للوحي يمكن أن يصنف تفسيره على أنه «علم كلام جديد».

واستدلت الدراسة على صحة المعيار الذي اقترحتة عندما تحدّثت، في تسلسل تاريخي، عن التفسير الجديد للوحي في الإسلام الهندي عند مجموعة من المفكرين هم: ولي الله الدهلوي، وأحمد خان، ومحمد إقبال، وفضل الرحمن. وعلى هذا، فإن الفضل يعود إلى الإسلام الهندي في نشأة علم الكلام الجديد؛ لأن مؤسسيه الأوائل كانوا من أبرز مفكري الإسلام في الهند، ثم انتقل بعد ذلك إلى إيران، والعالم العربي، وبدأ الاهتمام به في كل عالم الإسلام.



عبد الحليم مهورباشة

أستاذ جامعي جزائري، حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، مساعد تحرير «مجلة العلوم الاجتماعية» (سطيف 2). تدرج اهتماماته البحثية ضمن فلسفة العلوم الاجتماعية والفكر العربي المعاصر. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والوطنية، ونشر مقالات في مجالات علمية محكمة، منها «إضافات»، و«عمران للعلوم الاجتماعية»، و«تبيين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية»، و«إسلامية المعرفة». صدر له مؤخرًا «علم الاجتماع في العالم العربي من النقد إلى التأسيس» (2018).

العلوم الاجتماعية من براديغم الفصل إلى براديغم التركيب: نحو طرح إبستمولوجي بديل

تعالج هذه الدراسة موضوع «العلوم الاجتماعية من براديغم الفصل إلى براديغم التركيب» من خلال تحديد مفهوم العلوم الاجتماعية والبراديغم (النموذج المعرفي)، وتبيان المبادئ الإبستمية لبراديغم الفصل في فلسفة العلوم الكلاسيكية، وانعكاساتها على العلوم الاجتماعية، التي حصرناها في ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: مبدأ وحدة المنهج بين العلوم، ومبدأ الفصل بين الظواهر أنطولوجيًا، ومبدأ الفصل المؤسساتي بين العلوم. وتوضح الدراسة أيضًا طبيعة الأزمة الإبستمولوجية التي تعانيها العلوم الاجتماعية، وقد ناقشت البدائل المعرفية التي صاغها الباحثون لإخراجها من أزمتها المعرفية والمنهجية. تناولت الدراسة، في الشق الثاني، مفهوم براديغم التركيب وأهم مبادئه الإبستمية التي حصرناها في ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: مبدأ الرؤية التكاملية للظواهر على المستوى الأنطولوجي، ومبدأ التداخل بين العلوم وإعادة الوصل المعرفي بينها، ومبدأ تعددية المناهج في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية. وفي الختام، أوضحت الدراسة القواعد المنهجية في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية من منظور براديغم التركيب، وقد حصرناها في ثلاث قواعد أساسية، هي: الرؤية التكاملية للظواهر الاجتماعية، والعبر - منهجية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وتعددية مستويات التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية والإنسانية.

خلصت الدراسة إلى الدعوة إلى إعادة النظر في المسارات التكوينية للباحثين في الجامعات العربية؛ من خلال صوغ مناهج دراسية تتقاطع فيها مختلف فروع العلوم الاجتماعية، والتفكير في تأسيس مخابر بحثية، محور اشتغالها المركزي: براديغم التركيب في فلسفة العلوم المعاصرة، وإنشاء فرق بحثية، تنجز دراسات اجتماعية، حول ظواهر معينة متعلقة بالاستبداد السياسي نموذجًا، يشترك باحثون من مختلف فروع العلوم الاجتماعية في إعدادها، وعقد ندوات علمية حول براديغم التركيب والعبر-منهجية.



عبد الحميد هنيّة

أستاذ التاريخ الحديث ورئيس برنامج التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا. وهو أستاذ فخري في جامعة تونس منذ عام 2012. تدخل ضمن اهتماماته البحثية مواضيع ذات صبغة اجتماعية وسياسية وثقافية تتعلق بتاريخ بلاد المغرب، بصورة عامة، خلال الفترة الحديثة. له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة باللغة العربية والفرنسية والإيطالية. من أحدث كتبه «تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال» (2012 و 2016)، و«الأخ والرعية والمواطن: دينامية الوضع السياسي للفرد في البلاد التونسية» (2015)، و«التجربة البحثية لمخبر دراسات مغربية» (2012).

التجديد في الكتابة التاريخية عبر منهج «أهلنة» المعرفة

تقترح هذه الدراسة المساهمة في إيجاد ظروف التجديد في الكتابة التاريخية على أساس «أهلنة» المنهج، وتمزج في ذلك بين وجهة نظر تنظرية وأخرى تطبيقية. والهدف هو المساهمة في تأسيس منهج تاريخي مستقل نابع من الداخل العربي. والمنطلق في ذلك هو كيف نفهم مجتمعاتنا ونحللها تحليلاً سليماً يَمَكِّنُنَا من تخطي المعارف المتميزة بطابع المركزية الإثنية الغربية التي لا تكشف بصورة سليمة عن مجتمعاتنا، بل هي في أكثر الحالات تمنعنا أصلاً من فهمها بطريقة مُثلى.

تتناول الدراسة قضايا بحثنا من وجهة نظر «الأهلنة»، أي أن ننتقل من «الداخل» وما يفصح عنه الواقع المحلي مع الأخذ مأخذ الجد الأدوار التي يؤمنها الفاعلون المحليون، ثم ننظر بعد ذلك إلى الخارجي وما يقدمه من معرفة نظرية وتجريبية تتعلق بالواقع المحلي. لتطبيق هذا المنهج، اخترنا دراسة حالة مشخصة من تاريخ البلاد التونسية، تمثلت في فترة انتعاشة نسبية عرفتها البلاد على مستويات عدة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ فنطرح على الدراسات التي كتبت حول هذه الفترة السؤال التالي: من كان وراء هذه الانتعاشة؟ وما هي الأدوار التي أمّنتها العناصر الأجنبية، وما هي الأدوار الأخرى التي أمّنتها العناصر الأهلية المحلية؟

جاءت الإجابة مختلفة بحسب المدارس التاريخية التي تناولت هذه الحقبة بالدراسة. هناك من رشّح الأندلسيين - الموريسكيين، وهناك من ركز على دور «الأعلاج» (أسرى القرصنة من النصارى) والمغامرين الأوروبيين، إضافة إلى إجابة أخرى ركزت على الأتراك. لكن هناك اتفاق بين الدارسين في أنّ الانتعاشة كانت وراءها عناصر أجنبية، وأنه لا دور للعناصر المحلية (أي الأهلية).

تعمل هذه الدراسة على إعادة النظر في هذه القراءة للواقع التاريخي المحلي، وتأخذ في الحسبان الأدوار التي أمّنتها العناصر الأهلية في ما يحصل من تغيرات وحراك في واقعها؛ وذلك بطبيعة الحال من خلال العلاقة بالمستجدات المحلية وتفاعلها مع المعطيات الخارجية.



عبد الرحمن المالكي

أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة محمد بن عبد الله بفاس. يهتم بقضايا التحضر والهجرة والفقر والسياسات الاجتماعية، ونشر مقالات عن الهجرة القروية والظاهرة الحضرية ومشكلات الاندماج في المدينة. صدر له: «مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة» (2016)، و«الثقافة والمجال: دراسة سوسيولوجية لظاهرة التحضر والهجرة بالمغرب» (2016).

الميدان والمنهج: حول نشأة التحقيقات السوسيولوجية في الغرب والمغرب

انتقلت منهجية تناول «الموضوع الاجتماعي» تدريجيًا، ومع مرور الزمن، من مجرد التأمل والوصف الخارجي إلى الملاحظة ووصف الوقائع كما هي، ليخلص علماء الاجتماع بعد العديد من التجارب والمحاولات، طوال القرن التاسع عشر، إلى تدشين تقليد سوسيولوجي جديد تجلّى في الاتجاه نحو معاناة المسائل والمشكلات الاجتماعية في الواقع، ومحاولة رصدها ووصفها كما هي؛ وذلك من خلال ما يعرف في الأدبيات السوسيولوجية بـ «التحقيقات الاجتماعية».

انتقل تقليد «التحقيقات الاجتماعية» من أوروبا إلى أميركا، وسجد رواد مدرسة شيكاغو أنفسهم أمام تراكم مهم من هذه «التحقيقات» التي ستشكل، إلى جانب الدراسات الأنثروبولوجية، النماذج الأولى الملهمة للتوجه نحو تأسيس العمل السوسيولوجي الميداني (Work field) وتأصيله.

تزامنت نشأة هذه التحقيقات وانتشارها مع الغزو الاستعماري الاستيطاني، وسيكون المغرب في بداية القرن العشرين هدفًا لهذا الغزو الذي أراد له مهندسوه أن يكون غزوًا «علميًا» وسلميًا من خلال الاعتماد على الدراسات والأبحاث الإثنوغرافية التي كلّفت «البعثة العلمية بالمغرب» بإنجازها. وهي الأبحاث والدراسات التي ستشكل مادة معرفية كثيفة وغنية نصطلح اليوم على تسميتها «السوسيولوجيا الكولونيالية» التي تلتقي، من الناحية المنهجية، الطرائق المعتمدة في «التحقيقات الاجتماعية».

لم تظهر السوسيولوجيا بمعناها الحديث في المغرب إلا بعد الاستقلال، وتحديدًا مع إنشاء «معهد السوسيولوجيا» في الرباط في بداية سبعينيات القرن الماضي، والذي سنّج في إطاره عدة دراسات سوسيولوجية وطنية، كان أهمها وأشهرها «ما يقوله 296 شابًا قرويًا»، تعتبرها هي ودراسة فاطمة المرزيسي «نساء الغرب» التي أنجزت في أواخر سبعينيات القرن الماضي الدراستين المدشنتين للبحث السوسيولوجي الميداني الحديث في المغرب.



عبد الرحمن بودرع

أستاذ لسانيات النص وتحليل الخطاب في جامعة عبد المالك السعدي بتطوان. وهو نائب رئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة، وخبير معتمد لدى الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، ورئيس تحرير مجلة «فقه اللسان» التابعة لمركز ابن أبي الربيع السبتي، ومنسق فريق المعالجة المعجمية في مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية. حاصل على عديد الجوائز الأكاديمية. من آخر مؤلفاته «في السياسة اللغوية والتخطيط: قضايا ونماذج» (2017)، و«النص الذي نحيا به: قضايا ونماذج في انسجام النص وتماسك بنائه» (2019).

أهمية «لسانيات النص وتحليل الخطاب» في معالجة القضايا الاجتماعية

تحرص هذه الدراسة على مجاوزة الفرق بين المباحث التي تعتمد النظريات الاجتماعية المجردة عن كل تحليل نصي أو خطابي، إلى ذلك التركيب المنهجي الذي يقدم رؤية تحليلية نقدية للقضايا الاجتماعية من خلال ما يتكلم به الناس وما يكتبون؛ لأن كل ممارسة اجتماعية أو فعل اجتماعي أو ظاهرة أو قضية مما يحدثه الناس في مجتمعاتهم، إنما هو أمرٌ ينطلق من بناء ثابت يدعى «نظام الخطاب»، ويُعد هذا النظام مكوناً من مكونات الخطاب الاجتماعي؛ فلا يتصور أن المباحث الثقافية والاجتماعية تنشأ وتؤلف من أجل إنجاز الخطاب، ولا يتصور أيضاً أن الخطاب يولد الفعل الاجتماعي، ولكن المراد أن الثقافة والحدث الاجتماعي والسياسي وما يتصل بهما من ظواهر، كل أولئك يمارس تأثيره وفاعليته من خلال الثقافة المتداولة والنقد والتحليل، وغيرها من أشكال إنتاج الخطاب.

ولبيان أهمية تحليل الخطاب النقدي للنصوص المكتوبة، اهتمت الدراسة بمقاربتين نظريتين من «لسانيات النص وتحليل الخطاب» في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية:

الأولى «المقاربة المعرفية الاجتماعية السياسية»: التحليل النصي للخطاب الاجتماعي السياسي».

الثانية: «الأنساق الذهنية التصورية» أساساً لإنتاج النصوص وتحليل الخطابات».

وانتهت الدراسة إلى تأكيد أن عالم النص والخطاب اللساني معادلٌ موضوعي لعالم الأفكار والمفاهيم المنعكسة عن عالم الواقع، وقد قدم تحليل الخطاب مفاهيم جديدة لتحليل الظواهر والقضايا التي تهم الإنسان والمجتمع.



عبد الرزاق بلعقروز

أستاذ فلسفة القيم والمعرفة في جامعة سطيف 2، الجزائر، ورئيس فرقة بحث «مصير الواجبات الأخلاقية في سياق التحديات الثقافية المعاصرة»، في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. صدر له العديد من المؤلفات؛ منها «تحولات الفكر الفلسفي المعاصر» (2009)، و«السؤال الفلسفي ومسارات الانفتاح» (2010)، و«المعرفة والارتباب» (2013)، و«أزمة الحداثة ورهانات الخطاب الإسلامي» (2012)، و«قوة القداسة» (2013)، و«مدخل إلى الفلسفة العامة» (2015)، و«مداخل مفهومية إلى مباحث فلسفية وفكرية» (2016)، و«روح القيم وحرية المفاهيم» (2017).

منهج المنهج في مُكاشفة القول الفلسفي علمياً: من مضمون الفلسفة إلى أدوات التفلسف

تسعى هذه الدراسة إلى بسط إشكال الوسيط المنهجي في تلخّظ القول الفلسفي ومكاشفة العناصر النظرية والعملية التي تدخل في بنائه. وتبيّنت الدراسة الوسيط المنهجي العلمي في صورته اللسانية، لأنه نَظَر إلى الفلسفة من خارج، وليس التحاماً معها من الداخل، ومعلوم أن الناظر من الخارج يبصر ما لا يبصره الساكن في الداخل؛ لذا ترسّمت قصيدة هذه الدراسة حول تطبيق المنهج العلمي على القول الفلسفي في الأغراض الآتية: مكاشفة بنية القول الفلسفي على طريقة العلماء، وليس على طريقة الفلاسفة، من أجل استخلاص القوانين الذاتية لحركة الظاهرة الفلسفية، والظفر بأدوات التّفلسف التي يستعملها الفيلسوف في نظْم قوله الفلسفي؛ ومن ثمّ رسم المعالم التي تمكّن من الخطو نحو صنع الفلسفة بعد أن عشنا طويلاً استعمال الفلسفة، ولفت انتباه المتفلسف العربي إلى قيمة نظامه اللغوي وفلسفته الطبيعية، وأهمية استثمارهما في تزويد متونه بأعمدة القول الفلسفي الإبداعي التي منها المقوّم اللغوي، والمقوّم الاستعمالي، والمقوّم البياني، وفتح القول الفلسفي على أدوات العلوم الاجتماعية، وبناء منهج الحوار الجدلي بين المعارف، والأكثر من ذلك هو تأسيس العلوم الاجتماعية على مقولات المنهج العلمي الذي جرى تطبيقه في الفلسفة.

أما التّناج التي انتهت إليها الدراسة، فنعددها في ما يلي:

- ❖ لا تفلسف إلا داخل اللغة، وهذه الثمرة المنهجية مرماها المنهجي هو نقد فكرة المفاهيم العقلية المجردة، والارتكاز على النظام اللغوي من أجل تشقيق أقوال فلسفية غير معهودة.
- ❖ أوْرَدْنَا المنهج العلمي في صورته التي طبّقناها في ورشة صنع القول الفلسفي، ودلّنا على الكيفية التي يُنشئ بها الفيلسوف مفاهيمه وتعاريفه وأدلّته؛ ومن ثمّ فهو منهج «دليل».
- ❖ لا بد من تأسيس العلوم الاجتماعية في الوطن العربي منهجياً، على مقتضيات هذا المنهج العلمي في مكاشفة موضوعاته، لأنه يخرج هذه العلوم من استعمال العلوم الاجتماعية إلى صناعتها؛ وذلك من خلال الاستدلال على الطريق التي تحدد كيفية الترجمة، وكيفية بناء المفهوم وصوغ التعريف ووضع الدليل.



عبد القادر بوطالب

أستاذ التعليم العالي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، في جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، ومنسق تكوين الدكتوراه «الديناميات الاجتماعية: المجال والسلطة والمجتمع»، ومنسق فريق البحث «الديناميات الاجتماعية وعلاقات السلطة». شارك في العديد من المشروعات البحثية الدولية، وصدرت له مجموعة من الأبحاث الفردية والجماعية؛ منها «تأنيث الهجرات الأفريقية والعنف ضد المرأة على الطريق» (بالإسبانية)، (مؤلف جماعي، 2018)، و«الثقافة الضريبية والتنمية البشرية: حالة المغرب» (بالفرنسية)، (مؤلف جماعي، 2016).

علم الاجتماع بين الكوني والمحلي: إشكالية المفاهيم وسياقاتها في البحث السوسيولوجي بالمغرب

في المغرب، كما هي الحال في العديد من المجتمعات غير الأوروبية، يُعدّ ظهور السوسيولوجيا جزءاً من المشروع الاستعماري، فقد تمتّ تعبئتها من أجل المساهمة في إنجاز عمليات التدخل الاستعماري؛ ومن ثمّ فإنّ هذه السوسيولوجيا لم تتبلور ضمن سياق محلي، ولم تنشأ فيه، ولم تتحكم فيها ديناميات داخلية خالصة، بل كان للديناميات الخارجية الدور الحاسم في تشكيل مفاهيمها واتجاهاتها ونظرياتها. وعلى هذا الأساس، تنطلق هذه الدراسة من أنّ اختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية لظهور السوسيولوجيا، في المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات، التي صادفها الغرب في أثناء توسعه الاستعماري، يوجد أزمة معرفية متعددة الأبعاد، خصوصاً في ما يتعلق بالمفاهيم. فكيف يمكن، إذًا، ملاءمة المفاهيم في ظل اختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية؟

يكشف السياق التاريخي والاجتماعي لظهور السوسيولوجيا في المجتمع المغربي أنها لم تكن ضرورة داخلية، ولم تتبلور بوصفها سوسيولوجيا محلية، بل خرجت - بطريقة أو بأخرى - من معطف الأبحاث الكولونيالية. إن سؤال بناء سوسيولوجيا وطنية (أو محلية)، في مقابل السوسيولوجيا الغربية، التي فرضت ذاتها بوصفها سوسيولوجيا كونية، يقتضي مساءلة السياقات وتفكيك المفاهيم التي أنتجت داخل السوسيولوجيا الكولونيالية، وكذلك النظريات التي قامت عليها، لا الاستمرار في إعادة إنتاجها، فضلاً عن الاستمرار في استيرادها، ذلك هو الإشكال المركزي الذي تحاول هذه الدراسة معالجته.



عبد القادر ملوك

باحث ومترجم من المغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في لسانيات التواصل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في مرتيل بتطوان. شارك في عدة نوات ومؤتمرات وطنية ودولية، ونشر مقالات في مجلات محكمة عربية، وقد صدر له «من تعددية الأخلاق إلى أخلاق التعددية»، و«حجاجية الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية»، إضافة إلى كتب مترجمة منها «السعادة اليائسة والبلاغة والسياسة: سلطة الخطاب وخطاب السلطة».

إشكالية الصلة بين الوقائع والقيم وانعكاساتها على موضوعية العلوم الطبيعية والإنسانية: ماكس فيبر وهيلاري بتنام نموذجاً

نحاول في هذه الدراسة استكناه دقائق موقفين غايةً في الأهمية لباحثين قضا شطراً من حياتهما الفكرية في معالجة إشكالية الصلة بين الوقائع والقيم وتتبع انعكاساتها على موضوعية كل من العلوم الطبيعية والإنسانية، ونقصد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر والفيلسوف الأميركي هيلاري بتنام. وغايتنا هنا أن نحدد بدقة الأطروحة التي يتبناها كل منهما، وأن نقف على جوانب التقاطع والاختلاف بينهما، وعلى النهج الاستدلالي الذي اتبعه كل واحد في الدفاع عن موقفه. وبعد أن استوفينا الحديث عن ذلك، أمكننا أن نخرج بموقف يُعدُّ ثمرة تفاعلنا مع موقفَي الباحثين، يقضي بأن الممارسة العلمية مهما طهرت وسائلها من كل أثر للمعاني والقيم الذاتية واقتصرت على الملاحظة الظاهرة والتجربة الحسية، فإنها لن تستطيع، مع ذلك، أن تُحظّل تمام الموضوعية؛ لأن الحقائق التي تفرزها لا توجد في الخارج مستقلة عن الذوات التي تنتجها؛ فهي وإن سلّمت من القيم المسماة «أخلاقية»، فإنها لا تسلم من القيم المسماة «إبستمية»، وآية ذلك أن المنهج العقلي العلمي لا يدرس الوقائع إلا بإدخالها في حيّز محكوم ببعدي الزمان والمكان، وإخضاعها لوسائل التقدير والتقسيم والتركيب والتصنيف والترتيب... إلخ، واصطناع الوسائط تلو الأخرى لمقاربتها بدقة... إلخ. وهذه أمور البشرية التي تختلف باختلاف الباحثين واختلاف الأزمنة والأمكنة، يُستدل منها على أن العلم لا يقع بعيداً عن تناول القيم، وأن الممارسة البحثية العلمية تستند إلى معايير للعقلانية والموضوعية محكومة، من دون شك، برؤية بشرية تقديرية.

في المقابل لا نقرّ بالرأي الذي يرى في العلوم الإنسانية خضماً مضطرباً من الانطباعات الذاتية والآراء الانفعالية، بل نرى أنها علوم كغيرها من العلوم، تمتلك من المناهج والإمكانات ما في كُنْته أن يضيف على نتائجها صبغة موضوعية، يمكننا أن نسميها «موضوعية حركة» - تقف في منزلة وسطي بين «الموضوعية الجامدة» و«التساهل المتسبب» - تضمن للعلوم الإنسانية رحابة تتجاوز الأفق الضيق والنظرة الجافة إلى العلوم الدقيقة، كما ترفع عنها صفة الابتذال ووصمة الاستسهال والتبسيط المفرط والمخل الناتجة من تعجّل إصدار أحكام عامة على وقائع إنسانية خاصة.



عبد الواحد العمراني

أستاذ باحث في مسلك الجغرافيا بكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية في القطب الجامعي آيت ملول بجامعة ابن زهر في أكادير بالمغرب، وعضو مختبر الدراسات والأبحاث: الجغرافيا، الإعداد، الديموغرافيا والتنمية. حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في سايس بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. نُشرت له عدة دراسات وأبحاث متخصصة، وله مساهمات في ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية.

التكامل المنهجي وأهمية توظيفه في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حالة علم الجغرافيا

تتميز الأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بأن الباحثين يعتمدون مناهج متعددة لتفسير إشكالياتهم، على اعتبار أن ذلك يساهم في بلورة نتائج تتطابق على نحو تام مع الواقع، أو تكاد تعكسه على نحو واضح. فضلاً عن ذلك، يُضفي اعتماد مبدأ التكامل المنهجي على البحث نوعاً من التميز، مقارنة بباقي الأبحاث الأخرى. وفي هذا السياق، يُعدّ علم الجغرافيا، بحكم موقعه، في ملتقى الطرق بين العلوم الأخرى، فهو عند دراسته للإشكاليات والقضايا المجالية يستقي منها بعض الأدوات والوسائل المنهجية. تُعالج هذه الدراسة مسألة أساسية ترتبط بإبراز أهمية توظيف التكامل المنهجي في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ وذلك من خلال دراسة حالة علم الجغرافيا؛ باعتباره علماً ينهل عند معالجته الظواهر المجالية من مجموعة من التخصصات المجاورة التي يتقاسم معها ميدان البحث وأدواته.

وإنجاز هذه المساهمة، جرى توظيف المنهجين: الوصفي التحليلي والإمبيريق بالاحتكام إلى ما راكمه البحث العلمي الجغرافي داخل الجامعة المغربية، وتتلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في ما يلي: أولاً، ارتكاز البحث الجغرافي مع الرعيلين الأول والثاني من الباحثين على دراسة موضوعات دقيقة جداً ومتخصصة، ومحدودة مجالياً وزمانياً. ثانياً، اتجاه البحث الجغرافي مع الرعيلين الثالث والرابع من الباحثين نحو اعتماد مناهج متعددة في دراسة الإشكاليات والقضايا المجالية. ثالثاً، تقتضي طبيعة التداخل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، بوجه عام، والجغرافيا، بوجه خاص، اعتماد مبدأ التكامل المنهجي في البحث.



عبد الوهاب الأفندي

أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية لمعهد الدوحة للدراسات العليا. شغل سابقاً منصب منسق لبرنامج الإسلام والديمقراطية بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر، ودرّس وحاضر في العديد من الجامعات في خمس قارات. تنصّب اهتماماته البحثية في مجالات نقد مناهج العلوم الاجتماعية، ونظريات الديمقراطية والتحول الديمقراطي، والعنف الجماعي والإبادة، والفكر الإسلامي المعاصر والحركات الإسلامية الحديثة، والسياسة والمجتمع في السودان والعالم العربي. له العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المنشورة، من آخرها «كوابيس الإبادة الجماعية: روايات انعدام الأمن وهيكल الفضاء الجماعية» (بالإنكليزية) (2015).

عن السياسة والسياسي والنظرية:

تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية

تعرض الدراسة لإشكالات التسييس البنيوي في المعالجات السياسية، وخطر تحول السجلات المنهجية إلى مواجهات سياسية، وهو وضع تكرر في السجال المستمر بين دعاة العلمية وخصومهم. وقد بينت الدراسة أن لزوم البعد السياسي، و/ أو التوابع السياسية لكل تناول «علمي» للسياسة، لا يعني بالضرورة القبول بالتسييس الفج. فمن الممكن الاعتراف بالمحتوى السياسي للمعالجة من دون الانزلاق نحو التسييس. من هذا المنطلق، فإن الانتقاد للتسييس الكامن أو البنيوي، كما في نقد سعيد للاستشراق والمركزية الغربية، لا يمكن أن يقارن بالتسييس الفج لأنصار إسرائيل في معركتهم لإخضاع دراسات الشرق الأوسط الأميركية لمصالح إسرائيل واليمين المتطرف.

ومن المنطلق نفسه، تتناول الدراسة - نقدياً - الرأي الذي يسم «دراسات المناطق» في العلوم السياسية بالفقر النظري والدونية العلمية، وتميل إلى دعم الرأي القائل إن ما يسمى «معالجات نظرية» هي بدورها «دراسات مناطق» تتخذ من الغرب مبتدأ وخبر التجارب السياسية، وتسعى لتعميم تجاربه في شكل «نظريات» ذات صلاحية كونية. وترى الدراسة أن التفرقة المصطنعة بين التخصصات لا تقوم على أسس علمية، بل العكس؛ فالنظريات الصحيحة لا بد من أن تطبق على كل الحالات، أو تكشف عن متغيرات ذات طبيعة عامة حالت دون ذلك.

تعيد الدراسة معالجة سجال العلمية مقابل التوجه التأطيري، بمعنى الالتصاق بالواقع ومراعاة الإطار القريب والخصوصية، من منظور آخر. وإذ يرفض مقترحنا موقف أنصار «البريسترويكا» في التخلي تماماً عن النهج العلمي، فإنه يطرح في المقابل نهجاً علمياً يأخذ تعقيدات وخصوصية السياسة في الاعتبار، وتقدم أمثلة تطبيقية أولية لذلك المنهج. وبناءً عليه، تقترح الدراسة طريقة لتجاوز التفرقة المصطنعة بين دراسات المناطق والتنظير الأعم، حيث تطرح فكرة وجود متغيرات قد تفسر التطورات السياسية في ما يسمى الدول المتقدمة، وما يوصف بـ «العالم الثالث».



عدنان التزاني

أستاذ علم النفس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهرزاز في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم نفس الشغل والتنظيمات من جامعة محمد الخامس بالرباط، وعضو في مجموعة من الهيئات الأكاديمية؛ منها الجمعية المغربية للدراسات النفسية (AMEP)، والجمعية الدولية لعلم النفس الشغل (AIPTLF)، ومختبر الأبحاث والدراسات النفسية (LAREPS). من آخر بحوثه المنشورة «تجربة القيادة: القاسم المشترك والتنبئي لسلوك المستخدم على الطريق» (بالفرنسية) (2017).

العلوم الإنسانية في العالم العربي بين خصوصية الموضوع وكونية المنهج والمعرفة؛ علم النفس نموذجًا

ارتبطت نشأة العلوم الإنسانية وتطورها بتخصصاتها المختلفة، في السياق العالمي، ببروز جدل واختلاف واضح في وجهات النظر حول الأسس والمنطلقات الإستمولوجية والمنهجية للتعاظم مع الظواهر الإنسانية. وتتجلى النواة الأساسية لهذا الجدل في إشكالية الخصوصية الإستمولوجية للظواهر الإنسانية مقارنةً بالظواهر الطبيعية. فإذا كانت مواضيع العلوم الطبيعية عبارة عن أشياء لا تتمتع بالوعي ولا بالقدرة، ومن ثمّ يسهل التعاظم معها وفق المناهج والتقنيات العلمية النسقية الخاصة، كالتجريب وغيره من المناهج التي تضمن موضوعية المعرفة المحصلة بشأنها، فإن الأمر يختلف عندما يتعلق بالظواهر الإنسانية التي تتميز بكونها ظواهر أكثر اتصافًا برمزيتها.

إضافة إلى الإشكالية السابقة المرتبطة بالخصوصية الإستمولوجية للظواهر الإنسانية، سببرز في العالم العربي إشكالية ثانية لا تنفصل عنها - أي الخصوصية الثقافية للظواهر الإنسانية ورهانات تأسيس مشروع للعلوم الإنسانية في البلدان العربية - تطرح بدورها تحديات علمية أمام هذا المبتغى. وفي أقطار العالم العربي، شكّل مشروع إرساء العلوم الإنسانية وتطويرها عمومًا، وعلم النفس خصوصًا، محور العديد من الأعمال والاجتهادات والكتابات منذ عقود. لكن التوجهات بخصوص هذه القضية النوعية بعيدة عن أن تشكل موضوع إجماعٍ على مستوى التعاظم أو الأهداف. وفي هذا الإطار، برز مسعى في هذا الباب من بعض الباحثين والمهتمين بعلم النفس في هذه الأقطار، وهو يتّضح من خلال بعض الكتابات التي تركز على مفهوم التوطين، أي ضرورة تطوير علوم إنسانية خاصة بنا، من حيث عدتها النظرية والمنهجية، لتلائم خصوصيتنا الثقافية والاجتماعية.

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز المنطلقات والأسس التي يُبنى عليها طرح خصوصية الظاهرة الإنسانية، سواء على المستوى الإستمولوجي أو الثقافي، وما يترتب على ذلك من إكراهات وتحديات علمية تعرقل مشروع إرساء هذه المباحث العلمية وتطويرها في البلدان العربية؛ وذلك في أفق نقدها وعرض إمكان تجاوزها.



عزّه شرارة بيضون

أستاذة في الجامعة اللبنانية سابقاً، وعضو في تأسيس «تجمّع الباحثات اللبنانيات»، وباحثة ومستشارة لدى منظمات حكومية وغير حكومية لبنانية وعربية ودولية في شؤون المرأة والجنس. لها مؤلفات منشورة باللغتين العربية والإنكليزية، في كتب، وفي فصول من كتب، ومقالات في دوريات جامعية وثقافية، من بينها «العنف الأسري: رجال يتكلمون» (2016).

المقاربة الجندرية والأبحاث النسوية الهادفة: قراءة في دراسات لمنظمات نسوية غير حكومية لبنانية (2016-2017)

ينشط أكثر المنظمات النسوية في لبنان في المجالات التي أقرتها الحكومات المشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع وبنود اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتجه هذه المنظمات، في الوقت الراهن، إلى العمل باحتراف فرضته طبيعة مهماتها المحددة في هذه المجالات. وينطوي هذا الاحتراف على إجراء البحوث حول دوائر انشغالاتها ونشاطاتها، سعياً لإنتاج معرفة بخصائص الجماعات المستهدفة والبيئة المجتمعية المحيطة بتلك الجماعات، من أجل أن تقوم نشاطاتها على قاعدة مستنيرة من العلم بهذه الجماعات وبيئتها. وتشكّلت العيّنة المدروسة من مجمل الدراسات الميدانية المنشورة، في عاقي 2016 و2017، من ثماني منظمات غير حكومية لبنانية، تدعي في قانونها الأساسي أنها نسوية.

بعد التعريف بمفهوم «المقاربة الجندرية للأبحاث في العلوم الاجتماعية»، ترصد هذه الدراسة المقاربات البحثية التي اعتمدت في الدراسات الميدانية الهادفة التي نفذتها المنظمات النسوية عيّنة هذه الدراسة، وذلك لتعيين أشكال التزامها بالمقاربة الجندرية للأبحاث الهادفة في مراحلها كلّها: في صوغ أهدافها وتحديد منطلقاتها؛ ومن ثمّ تعيين مجتمعات الدراسات وعيّناتها، والإعلان عن الطرائق والوسائل، وصولاً إلى الأسس والمبادئ الحاملة للاستنتاجات والاقتراحات التي تذيّلها، أي التضمينات العملية لاستنتاجات تلك الدراسات. وتخلص الدراسة إلى تعيين دوائر اللقاء والتمييز بين البحوث في العلوم الاجتماعية عموماً، والبحوث المنفّذة بمقاربات جندرية من جهة، وبين المقاربات المعلنة لدى المجموعات النسوية الصغيرة والمقاربات المضمرّة في أبحاث التيار الأوسع من النسويات من جهة ثانية.



علي الصالح مولى

أستاذ التعليم العالي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صفاقس. متخصص في قضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر، وله في هذا المجال كتب ودراسات محكمة. عضو هيئات علمية لمجلات ومؤتمرات عربية. تحصل على الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في عام 2015. من أحدث كتبه «خطاب التمدن العربي: دراسة في القضايا والآليات والحدود» (2017)، و«من الإمام المعصوم إلى الفقيه الولي: الديني والسياسي عند الإمامية الاثني عشرية» (2012).

«جغرافية» الحقل التاريخي في ضوء تقاطع الاختصاصات:

محاولة في إعادة تشكيل المفهوم

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مركزي: ما حظ الأكاديمية العربية من كسب معركة تجديد مناهج تطوير المعرفة وبناء أنساقها خارج سلطان الكتابة التقليدية؟ وقد مهّدنا لذلك بمجموعة من المقدمات التأسيسية حول المنهج خصوصاً، فبيّنا أنّ المنهج موقّف ورؤية قبل أن يكون أداة عمل.

اقترحنا، إجرائياً، علم التاريخ حقلاً لتنفيذ الإجابة عن السؤال السابق بيانه. وتوسّلنا في ذلك بمقاربات ثلاث: مقارنة تاريخية مرجعية عيّنت بمدرسة الحوليات والأفاق التي فتحتها أمام منهج تقاطع الاختصاصات، ومقاربة تأصيلية استكشافية عيّنت برصد نشوء حالة وعي عربيّ بضرورة تجديد مناهج البحث التاريخي، ومقاربة تجريبية تطبيقية عيّنت بإمكانات الكتابة العربية المجدّدة.

أوقفنا المقاربة الأولى على نتيجة مُلخّصها أنّ علاقة العلوم بعضها ببعض في التاريخ المعاصر تحكّمت فيها إستمعية فرضتها فتوحات المعرفة المتدفّقة بغزارة في جميع المجالات والميادين. وهَدَّتْنا الثانية إلى أنّ مقصد منهج التقاطع هو البحث عن السبل التي تُعيد كتابة التاريخ، وأنه ليس مجرد آلية أداتية. وبيّنا أنّ نشأته في السياق العربيّ لم تكن نشأة محلية خالصة، بل كانت بتأثير من «ثورة الحوليات». واستفدنا من الثالثة أنّ ما أنجز إلى الآن في السياق الأكاديميّ العربيّ يدلّ على أنّ المؤرّخ العربيّ يخوض باقتدار، على الرغم من العوائق الكبرى، معركته ضدّ مبادئ الكتابة التاريخية التقليدية ومناهجها. فعمليات التشبيك الواسعة بين الاختصاصات برهان على الوعي بأنّ تفتيت الحواجز بين العلوم قدخل منهجيّ لا غنى عنه؛ ليس لإعادة كتابة التاريخ فحسب، بل لتنمية مهارات البحث العلميّ أيضاً، فضلاً عن تطوير أداء المؤسسة الجامعية العربية.



علي جعفري

أستاذ مشارك في علم الاجتماع مؤهل بجامعة القاضي عياض في المغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. مهتم بسوسيولوجيا التنظيمات والمقاولة وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والنظريات السوسيولوجية. من آخر بحثه المنشورة «وظيفة الصحفي: براعة الاستخدام بسلم متغير» (بالفرنسية)، (2017)، و«ملاحم وتحولات الفكاهة عند السياسيين» (بالفرنسية)، (2017).

«الميكرو - ماكرو»: في إلزامية تبيان آليات الانتقال

تطرح هذه المساهمة سؤالاً بسيطاً في شكله، معقداً في مضمونه؛ إنه سؤال العبور بين مستويات الواقع الذي نميز فيه، إلى حدود اليوم، بين الفردي والوسطي والاجتماعي. الأبحاث كلها التي تروم تفسير الظواهر الاجتماعية، انطلاقاً من معطيات وحدات فردية، تصطم بمعضلة الانتقال؛ إذ لا يستساغ التأويل، ولا يجوز التفسير إذا ما أغفل الباحث مسألة الربط من الميكرو إلى الماكرو. عكسياً، يلزم جميع الدراسات التي تتوخى تفسير فعل فردي اعتماداً على معطيات تنتمي إلى الاجتماعي إيجاد حل لمشكلة الانتقال من هذا إلى ذلك. بمعنى آخر، ليست الدراسات كلها معنية بمشكلة العبور. فالميكرو - ميكرو (micro - micro) والماكرو - ماكرو (macro - macro) والميسو - ميسو (meso - meso) غير معنية؛ أي إن الإشكاليات التي تنتمي إلى مستوى الفرضيات ووحدات الملاحظة والتحليل نفسها، معنية من تبيان العبور.

إنّ مردّ إلزامية تبيان وسيلة العبور تحت طائلة بطلان التفسير مبدأ إستيمولوجي قار في المجالات العلمية كلها؛ فالمستويات غير المتجانسة تبقى منفصلة ولا تفيد في فهم بعضها من دون أدوات الوصل. هذا المبدأ يجد مسوغه في علم الاجتماع في عنصرين؛ إذ إن المجتمع لا يساوي مجموع الأفراد (الظاهرة لا تساوي مجموع الأفعال)، والاجتماعي متعدد ومعقد بطريقة لا يمكن معها أن يملي نموذجاً واحداً ووحيداً للفعل.

تحاول هذه الدراسة، على نحو أساسي، الجواب عن سؤال محوري: ما سبب إلزامية تبيان طرائق الانتقال بين مستويات الواقع؟ تُرجح الإجابة فرضية الانبثاق بالنسبة إلى الانتقال ميكرو - ماكرو، وفرضية صراع القيم بالنسبة إلى العبور ماكرو - ميكرو. وفي النهاية، تسوّق الدراسة أمثلة للتوضيح، وللوقوف على قاعدة عامة؛ فكل بحث يبني آليات انتقاله أو يصوغ قانونه التركيبي، وليس هناك قنطرة عبور متنقلة.



علي عبد الرازق جليبي

أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإسكندرية، ومقرّر اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة (اختصاص علم الاجتماع) في مصر. أَعير إلى العديد من الجامعات في لبنان والسعودية وقطر، وعمل أستاذًا زائرًا إلى في عدة جامعات في الإمارات وبيروت والجزائر. له مؤلفات في النظرية والمناهج وتصميم البحوث والسكان والتنظيم. شارك في مؤتمرات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية بمصر، وجامعات القاهرة وعين شمس. صدر له مؤخرًا (2018) فصل بعنوان «المدن الإبداعية ورأس المال المعرفة: حالة دبي»، ضمن كتاب جماعي (بالإنكليزية).

مدخل العلوم البينية بين التكامل والاندماج المعرفي: ابتكار علم الاجتماع الرقمي نموذجًا

تصدّت مدرسة فرانكفورت في بداية القرن الماضي لأزمة العلوم الاجتماعية، ورفضت انقسامها إلى تخصصات فرعية دقيقة، ودعت إلى تبني مدخل العلوم البينية من أجل تحقيق الفهم الشامل للظواهر الاجتماعية، وإيجاد مناهج جديدة في البحث، لكن ظهر تيار فكري انصرف بعيداً عن هذا الهدف ومال إلى تبني مدخل العلوم المتعددة من أجل تحقيق التكامل المعرفي والمساعدة في حلّ المشكلات المجتمعية، غير أنّ هناك من شكك في طموحات هذا المدخل، واعتبره وهمًا وخذاعًا، ووجد في تبني مدخل العلوم المتباعدة طريقة جديدة في إنتاج المعرفة تستند إلى الاندماج المعرفي.

السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق، هو: هل الابتكار والإبداع ممكنان في العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ وهل يُعدّ تطور علم الاجتماع الرقمي حيلة للتكامل أو الاندماج المعرفي؟ وهل كانت هناك حاجة إلى ظهوره؟ وما المساهمة التي قدّمها لتحليل تحديات المجتمع الشبكي وتداعياته؟

تبلور هذا في فرضية أساسية مفادها أن الاندماج المعرفي بين العلوم المتباعدة يساهم في ابتكار نظم فكرية جديدة، تتسق مع تحديات المجتمع الشبكي وتداعياته. وقد تحددت إشكالية الدراسة في عدة قضايا، هي: مداخل العلوم البينية بين التكامل والاندماج المعرفي وابتكار علم الاجتماع الرقمي وتحديات المجتمع الشبكي وتداعياته، إضافة إلى مناهج علم الاجتماع الرقمي وقضايا المجتمع الشبكي.

استعانت الدراسة بعدة بأساليب منهجية: التحليل التاريخي لمداخل العلوم البينية وتحولات المجتمع الشبكي وطريقة دراسة الحالة وابتكار علم الاجتماع الرقمي نموذجًا، فضلًا عن منهج إعادة التحليل وتفكيك نتائج بحوث التراث والدراسات السابقة وتركيبها.

من نتائج الدراسة أن ابتكار علم الاجتماع الرقمي قد كان استنادًا إلى مدخل العلوم المتباعدة، والجمع بين نظريات علم الاجتماع ومناهجه، ودراسات الإعلام وعلم المعلومات والحاسب الآلي، وأنّ هذا العلم ظهر استجابة للحاجة إليه في حل العديد من المشكلات المزمنة في علم الاجتماع. كما وجدت قضايا المجتمع الشبكي المتمثلة في التشبيك والمشاركة والتدخل في مناهج التحليل الشبكي والمشاركة، بوصفها وسيلة في البحث الاجتماعي والتجريب والتدخل بما يناسب تحليلها.



عمر علوط

درس الطب وانتقل قبل إنهاء مساره إلى العلوم الاجتماعية، وهو اليوم باحث دكتوراه بجامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة في موضوع مستقبل فرص العمل. كما يعمل ناشطاً جمعويًا، وأستاذًا متعاقدًا، كما أنه عضو في مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والتحويلات الاجتماعية بجامعة قسنطينة. شارك في العديد من الملتقيات الدولية والوطنية، وله العديد من المقالات المنشورة.

مناهج البحث الاجتماعي في ظل التعقيد والتسارع: رؤية نقدية

في ظل واقع اجتماعي شديد التعقيد والتسارع، تعجز مناهج البحث والطرق التقليدية عن الإحاطة بالحد الأدنى من فهم مكونات هذا الواقع وتأثيراتها المتبادلة؛ حيث تلاشت الحدود بين العوالم الصغيرة والكبرى، وتجاوزت التقنيات المستحدثة والقوى الاقتصادية حدود الأنساق النفسية والاجتماعية التقليدية، وقد أدي تعقيد معالم تحديد المتغيرات والعلاقات بينها، إلى تأزم البحث العلمي الاجتماعي الذي لا يجد سندًا منهجيًا مناسبًا لفهم التغيرات الحاصلة.

ورغم التكاثر النسبي للأوراق البحثية في المجال الاجتماعي والإنساني، فإنها تتصف بمحدودية تحقيق الأثر على مستوى المشكلات المجتمعية كما تفعل ذلك التقنيات على نحو سريع؛ وذلك بسبب تعارض المصالح والثقافات والبعد عن المادة الأولية للمعرفة الاجتماعية، وهو ما يفسر عدم جدوى البحوث الاجتماعية الحالية في مواجهة المشكلات المتسارعة التي تدخل بها البشرية في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تؤدي اللامساوية المتزايدة للواقع الاجتماعي إلى مزيد من اللامساوية بالمستقبل، فما هو السياق المعرفي والعملية الذي تمرّ به العلوم الاجتماعية؟ وما هي مناهج تجاوز مشكلتي التعقيد والتسارع الاجتماعي المعاصر؟

لقد انطلقنا في إشكالية هذه الدراسة من مسلمة مفادها أنّ فهم الواقع الاجتماعي يحتاج أولاً إلى الاعتراف بتعقيد الواقع وتسارع تغيره، بفعل تضخم حجم مكوناته المتعاقبة وكثافة تفاعلاتها، وفي الدرجة الثانية يأتي اختبار المناهج القادرة على تجاوز هاتين المشكلتين اللتين تسمان الواقع، بداية من المقاربة الكلاسيكية إلى المقاربات الجديدة؛ من أجل فهم جذور أزمة العلوم الاجتماعية الحالية، ثم معاينة المخارج التي تؤسس بها الروح العلمية الجديدة التي بدأت ملامحها تبرز مع بداية هذا القرن.



فتحي إنقرّو

أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ومدير مدرسة الدكتوراه بجامعة سوسة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة تونس عام 2002، وعلى شهادة التأهيل الجامعي عام 2007. من منشوراته «معرفة المعروف» (2017)، و«قول الأصول: هوسرل وفينومينولوجيا التخوم» (2014)، و«هوسرل ومعاصروه» (2006). ومن ترجماته «ديلتاي: إقامة العالم التاريخي في علوم الروح» (2015)، و«هوسرل، فكرة الفينومينولوجيا» (2007).

الفهم والتفسير: مسائل المنهج وأصولها التأويلية في فلسفة ديلتاي

غرض هذه الدراسة هو مراجعةً لمسألة جوهرية متعلقة بمنهج علوم الإنسان في سياقاتها التأسيسية الأولى في فلسفة فلهم ديلتاي (1833-1911)، من خلال النظر في ثنائية الفهم والتفسير وتحليلها، بالنظر إلى ترددها بين سجلين اثنين: السجل السيكلوجي الذي يتصل بالبنية الباطنية للتجربة النفسية بوصفها مجموعاً مستقلاً بنفسه متضمناً للتجارب والعناصر الأساسية للوعي، وما يُقام عليها من بنيات عليا للوجود الاجتماعي والتاريخي، والسجل التأويلي الذي يقوم على قراءة العلامات والآثار والمعالم التي تتجلى من خلال العلاقة بالغير، وتتشكل في هيئات ونصوص ومدونات مشبعة بالدلالة والمعنى، ومعبرة عن تجارب الحياة وأشكالها الفردية والجماعية، وانخراطها في سياق تاريخي متصل. وأما الفرضية التي نعرضها للفحص والتحليل، فمفادها أن التمييز الشائع بين الفهم والتفسير ليس فصلاً قاطعاً ونهائياً بين عالمين، عالم الطبيعة وعالم الإنسان والمجتمع والتاريخ، وبين منهجين، منهج علوم الروح أو الإنسان ومنهج علوم الطبيعة، وإنما هو تمييز منهجي إجرائي تفرضه أحكام الوجود الطبيعي التي تخضع للتفسير بالأسباب والموافقات في مساقات ظاهرية موضوعية، وأحكام الوجود البشري التي تقتضي الفهم والتعبير بوسائط المعاشية وإعادة البناء والتأليف على وتيرة مرسلّة لامتناهية.

إن رهان هذه المراجعة ومطلوبها الجوهرية أن نقيم الدليل، من خلال قراءة نصوص الفيلسوف في هذا السياق التأسيسي لعلوم الإنسان ومناهجها، على أن ديلتاي لا يفصل في مختلف مراحل فلسفته بين الفهم والتفسير فصلاً نهائياً، وإنما يقيم بين الحدين من الوسائط والدرجات ما يمكن من الجمع بين المنهجين النفسي والتأويلي؛ بحيث يتكاملان في بناء فهم للظواهر الإنسانية غير مقيد بالأنموذج الوضعي للعلوم الطبيعية الحديثة. وقد انتهينا إلى أن الأنموذج التأويلي الذي يغلب على النصوص المتأخرة للفيلسوف لا يستجيب للحاجة إلى كتابة تاريخ التأويلية فحسب، وإنما لحاجة جوهرية هي إدراج التأويلية في الفلسفة وفي منظومة علوم الإنسان، وتوجيه الفكر المعاصر نحو أفق تأويلي كلي.



لكبير أجدو

أستاذ وباحث في جامعة ابن زهر بأكادير منذ عام 1987. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة مونبوليه الفرنسية حول المشاهد المائية في واحات الجنوب المغربي. مفتش جهوي سابق لقطاع إعداد التراب الوطني والبيئة. نسّق عددًا من الأبحاث في إطار التعاون الدولي، كما أنه خبير في تنمية المجالات الهشة الواحية.

تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟

تتميز العلوم الجغرافية بأنها تتطرق إلى موضوع بقاعدة عريضة تشمل في الآن ذاته الظواهر الطبيعية «غير العاقلة» والقضايا المتعلقة بحقل الإنسانيات. ويمثّل هذا التموضع المزدوج بين الطبيعي والبشري الذي يقلّ نظيره داخل مجال المعرفة العلمية، في الواقع، حالة خاصة صالحة لتقفي الدروب التي يسلكها الجغرافيون في سبيل تجاوز عقبات اتساع طيف الموضوع، وكذلك مطّبات إشكالية المنهاج التي تعرفها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. ويسلك هذا المنحى، تمت الاستعانة بمقاربة تاريخية من أجل إبراز تقلّبات براديجمات ممارسة المعرفة الجغرافية التي تجر وراءها مسارًا علميًا موعلاً في القدم وحافلًا بالتحوّلات في الأنساق الفكرية.

يمتد موضوع الجغرافيا إلى طيف واسع من القضايا، يجعلها تتناول كل ما يتضمنه سطح الأرض. وإذا كان هذا الواقع قد ارتبط بالفكر اليوناني القديم الذي كان يطمح، بالدرجة الأولى، إلى «استكشاف الأرض»، فإن التحوّلات الفكرية الكبرى، التي ارتبطت بتطورات فلسفة عصر الأنوار، جعلت الجغرافيا تدخل عهدها العصري الذي أسس على براديجم «تفسير تباينات سطح الأرض». وعلى إثر التحوّلات العميقة التي سجلها عالم ما بعد الحرب الكونية، تم الدخول في مرحلة «الجغرافيا الجديدة» التي بُنيت على أساس يعطي الأولوية لفكرة «فهم تنظيم المجال».

الظاهر أن تعدد الموضوع واتساعه لم يمكّن الجغرافيا من تحقيق وحدة المنهاج، ولا من تسلّق أدراج سلم العِلْموية عاليًا. صحيح أن الاهتمام بالظواهر الطبيعية مكّننا من التماهي مع مناهج العلوم التجريبية، لكن معالجة القضايا ذات الطابع البشري لم تمكّننا من تجاوز خطوط الطموحات المنهجية التي حققتها باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من التضارب المسجل في الموضوع والمنهاج، تمكّنت الجغرافيا من تحقيق مستوى عالٍ من النفعية، ما جعل مأسستها تحظى بترسيخ عميق يمكّنها من تسجيل حضور قوي في حياة الإنسان اليومية، الفردية والجماعية.



مبارك بوزليم

أستاذ وباحث في جامعة ابن زهر، أكادير منذ عام 1988. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لومان الفرنسية حول دينامية السطح في الجنوب المغربي. نسّق أبحاثاً ودراسات متعلقة بالبيئات الجافة وشبه الجافة وشارك فيها.

تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟

تتميز العلوم الجغرافية بأنها تتطرق إلى موضوع بقاعدة عريضة تشمل في الآن ذاته الظواهر الطبيعية «غير العاقلة» والقضايا المتعلقة بحقل الإنسانيات. ويمثّل هذا التموضع المزدوج بين الطبيعي والبشري الذي يقلّ نظيره داخل مجال المعرفة العلمية، في الواقع، حالة خاصة صالحة لتقفي الدروب التي يسلكها الجغرافيون في سبيل تجاوز عقبات اتساع طيف الموضوع، وكذلك مطّبات إشكالية المنهاج التي تعرفها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. ويسلك هذا المنحى، تمت الاستعانة بمقاربة تاريخية من أجل إبراز تقلّبات براديجمات ممارسة المعرفة الجغرافية التي تجر وراءها مساراً علمياً موعلاً في القدم وحافلاً بالتحوّلات في الأنساق الفكرية.

يمتد موضوع الجغرافيا إلى طيف واسع من القضايا، يجعلها تتناول كل ما يتضمنه سطح الأرض. وإذا كان هذا الواقع قد ارتبط بالفكر اليوناني القديم الذي كان يطمح، بالدرجة الأولى، إلى «استكشاف الأرض»، فإن التحوّلات الفكرية الكبرى، التي ارتبطت بتطورات فلسفة عصر الأنوار، جعلت الجغرافيا تدخل عهدها العصري الذي أسس على براديجم «تفسير تباينات سطح الأرض». وعلى إثر التحوّلات العميقة التي سجلها عالم ما بعد الحرب الكونية، تم الدخول في مرحلة «الجغرافيا الجديدة» التي بُنيت على أساس يعطي الأولوية لفكرة «فهم تنظيم المجال».

الظاهر أن تعدد الموضوع واتساعه لم يمكّن الجغرافيا من تحقيق وحدة المنهاج، ولا من تسلّق أدراج سلم العِلْمِوية عالياً. صحيح أن الاهتمام بالظواهر الطبيعية مكّنها من التماهي مع منهاج العلوم التجريبية، لكن معالجة القضايا ذات الطابع البشري لم تمكّنها من تجاوز خطوط الطموحات المنهجية التي حققتها باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من التضارب المسجل في الموضوع والمنهاج، تمكّنت الجغرافيا من تحقيق مستوى عالٍ من النفعية، ما جعل مأسستها تحظى بترسيخ عميق يمكّنها من تسجيل حضور قوي في حياة الإنسان اليومية، الفردية والجماعية.



مدجوبة قاقو

أستاذة الفلسفة في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة الرباط - القنيطرة. حاصلة على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة محمد الخامس، وعلى شهادة التّبريز في الفلسفة من المدرسة العليا للأساتذة بمكناس في جامعة مولاي إسماعيل. باحثة في علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس، وهي في السنة السادسة من سلك الدكتوراه، وتشتغل بموضوع الهوية داخل شبكات التواصل الاجتماعي.

المجتمع الافتراضي وإشكالية تجديد منهج البحث السوسولوجي: نحو بناء نموذج لدراسة التفاعلات الإلكترونية من خلال الحاسوب

تسعى هذه الدراسة لمقاربة إشكالية تجديد مناهج البحث السوسولوجي في ظل التحولات التي عرفتها المورفولوجيا الاجتماعية، من جرّاء ظهور المجتمعات الافتراضية بوصفها فضاءات جديدة للسكن في العالم افتراضياً، وميداناً للبحث الاجتماعي؛ إذ جعل هذا الشكل الاجتماعي الجديد من الشبكات الافتراضية فضاءً تُنتج فيه مختلف أشكال الوثائق الاجتماعية، مُشكّلةً بذلك مادة جديدة للبحث السوسولوجي. لكن أصبح الميدان الرقمي يوسّع من آفاق البحث الاجتماعي ومجالاته وأدواته بقدر ما أصبح يطرح إشكالات عدة حول المنهجية الملائمة لمقارنته، وحول اقتضاء الأمر التأسيس لتقليد جديد في مجال البحث السوسولوجي، أو اقتضائه إعادة تهيئة واستثمار فقط لمناهج البحث الكلاسيكية وتقنياته.

تنطلق الدراسة، إذًا، من السؤال التالي: إذا كانت التكنولوجيا، منظورًا إليها كشبكة، قد غيّرت من بنية الأشكال الاجتماعية، ومن تصوراتنا المتعلقة بمفهوم السكن داخل العالم، فهل غيرت أيضًا من طبيعة المناهج التي كثيرًا ما وُظّفت في دراستها؟ وإن كانت قد غيّرت منها بالفعل وجَدّدت، أو تجدد فيها، فكيف يمكن فهم هذا التجديد؟

من أجل مقارنة هذه الإشكالية، سيتوزع اشتغالنا في هذه الدراسة على محورين أساسيين؛ إذ سنسعى في المحور الأول للوقوف عند مختلف التصورات والمفاهيم التي تبلورت في إطار النقاشات السوسولوجية الراهنة حول المجتمع الافتراضي؛ من حيث خصائصه، وطبيعة المنهج أو مناهج البحث الموظفة من أجل دراسته. وسيرتكز عملنا في المحور الثاني حول بلورة نموذج لكيفية الاشتغال بالمحتوى الإلكتروني، اعتمادًا على تقنية تحليل المحتوى بواسطة الحاسوب.



محسن التومي

أستاذ مساعد في المعهد العالي للغات بجامعة قابس في تونس. حاصل على الأستاذية في الفلسفة من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، وشهادة الدكتوراه في علوم التربية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، وشهادة الدكتوراه في الفنون التشكيلية من جامعة تولوز 2 بفرنسا. تتركز اهتماماته البحثية في إستيمولوجيا العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبراديجم التفكير المركب والمنهج التخاصي والتفاعل المعرفي- الوجداني، والسيرورات الإبداعية والحداثات التطبيقية، والمعطيات الثقافية.

بناء المعنى في المقاربات الكيفية: مقدمة في نقد البراديجم الوضعي

تنبؤاً مسألة المعنى مكانة مركزية ضمن المناهج والمقاربات النوعية. فسواء تعلقت هذه المناهج بتحليل المضمون أو بالتنظير المتجذر أو بالملاحظة المشاركة أو بالمحادثة المباشرة أو بالسيرة الذاتية، تبقى المعاني التي يعطيها الفاعلون الاجتماعيون لأفعالهم والدلالات التي يبنونها حول السياق، مداخل ضرورية لتفسير الظاهرة وفهمها. وهي تفتح نوافذ جديدة واعدة تؤكد جدارة المنعرج الما بعد - وضعي الذي بات غالباً على العلوم الإنسانية منذ منتصف القرن الماضي، بقدر ما تطرح من إشكاليات وإجراجات خاصة من جهة نمط المعقولية العلمية الجديدة التي تقترحها بدلاً، وما تثيره من مظان حول أرقام العلمية التقليدية ومعاييرها العامة؛ ونعني بذلك منزلة هذه العلوم الإنسانية النوعية بين المحلية والكونية.

فإذا سلّمنا بأن بناء المعنى لا يكون إلا مسيقاً ضرورةً، فأبي مشروعية ستبقى بعد هذا لمبدأ كلية العلم؟ هل يمكن أن نتحدث عن خصوصية ما في استخدام المقاربة النوعية ضمن السياق الثقافي العربي؟ بأي معنى، وإلى أي مدى، يمكن أن نعتبر مناهج العلوم الإنسانية مشروطة ثقافياً؟ وإذا كانت المقاربة نوعية، فكيف تتدخل الأطر الثقافية والقيمية العامة للحضارة العربية في إستراتيجيات بناء المعنى على مستوى المقابلة، أو تحليل المضمون، أو التنظير المتجذر؟ وأي دور لبنية اللسان العربي في ذلك كله؟ ثم أخيراً أي دلالة للتمييز بين «نشوء علوم اجتماعية عربية» و«نشوء علوم اجتماعية ضمن سياق عربي»؟



محسن بوعزيزي

أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية وبجامعة قطر. يهتمّ بسميولوجيا الأمكنة والتعبيرات الاحتجاجية، وتندرج مساهماته البحثية ضمن حقل رباعيّ الأضلع: الفضاء الاجتماعي واللغة والظواهر الاجتماعية القصوى والثقافة. عمل أميناً عاماً للجمعية العربية لعلم الاجتماع لمدة ستّ سنوات، ورئيساً للجمعية التونسية لعلم الاجتماع. له العديد من البحوث العلمية، كتباً ومقالات؛ منها «التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي»، و«السميولوجيا الاجتماعية»، و«العدالة في عيون السجناء: بحث في التمثّلات الاجتماعية من داخل السجون التونسية»، و«الثقافة والإرهاب: محاولة في الفهم». عضو مؤسس ومدكّم لعدّة مجلات علمية؛ منها مجلة «المقدمة» التي كان مديرها المؤسس والمسؤول، ومجلتا «إضافات»، و«أوراق فلسطينية».

المنهج والمصادفة: مقارنة غير المتوقّعة

التفكير في نشاط المصادفة مردّه ما بدا لنا من صعوبة في فهم الظواهر الاجتماعية الراهنة وتفسيرها، خاصة إذا كانت قصوية، تتخذ، استعارة، شكل زوبعة تخرج بغتة من بين مضيق جبل، فتأخذ معها الأخضر واليابس وتزول بزوال اللحظة. تاريخنا الحاضر، في جانب منه، يمضي مفتتاً فلا نمسك بتماسك عناصره؛ لأن أحداثه تنبثق فجأة لتختفي في الإبان. مثل هذه الظواهر بدأت تتكاثر في شكل نتوءات و«شواذ»، بلغة توماس كون، منذرة بعجز البراديغمات السائدة على استيعابها معرفياً؛ ما قد يعني أنّ المصادفة في نهاية الأمر، وفي وجه من وجوها، تعبيرة عن قلق معرفيّ ينذر بمخاض ممكن، ولكنّه لم يتحقّق بعد. وأعرّف المصادفة في مبتدئها بما هي درجة الصفر في المعنى، غياب كليّ لأيّ علامة أو رمز أو مؤشر في الحياة الاجتماعية لأنّها تفتقر إلى الأصل، وفي خبرها انبثاق عاصف للمعنى من كلّ الاتجاهات، فنصبح مغمورين بها دفعة واحدة. في البدء تكون دوالاً بلا مدلولات، وعند إعلان المصادفة عن نفسها يطغى المدلول ويتكاثر، حتى إنّ الدالّ الواحد يحيل حينها على مدلولات مختلفة ومتعدّدة ومتناقضة وانقلابية أحياناً كما في زمن الهزّات الكبرى، و«غير منطقية» أحياناً أخرى.

يفهم علماء الاجتماع الظاهرة ويفسّرونها بعد أن تكتمل وتأخذ مسارها، أمّا المصادفة فيجب خوض غمارها وهي تعتمل؛ أي حين تكون «بصد الفعل»، فلا ننتظر تفريغ استبيان قد يطول تفريغه ثمّ تحليله، ولا ننتظر نهاية مقابلة حتى ننتج منها المعنى، بل علينا النقاط خصوصية اللحظة بأدوات قصوى؛ منها ما يأتي فوراً من دوالها، ومنها قدرتي على الحدس لها؛ بما في ذلك من أصوات تعتمل في داخلي. هكذا تتحوّل السوسيولوجيا إلى فنّ، وإلى إبداع عبر اقتفاء أثر العلامة والحدس والشعرية: العلامة تخريج لما يأتيك من الدالّ، والحدس إصغاء لأصواتك الداخلية، والشعرية صياغة جمالية لغير المتوقّعة. وحين تكون لعالم الاجتماع هذه الجرأة، يمكنه آنذاك أن يكون فاعلاً في التاريخ بتحويل وجهة المصادفة حيث يريد.



محمد الخراط

أستاذ الفكر الحديث في كلية الآداب بجامعة صفاقس (تونس). حاصل على شهادة الدكتوراه في الحضارة وتاريخ الأفكار (2011). له العديد من المداخلات العلمية والمقالات في مجلات ودوريات دولية؛ مثل «الفكر العربي المعاصر» و«شؤون عربية» و«الأزمّة الحديثة»، إضافةً إلى مجلات صادرة عن الجامعة التونسية. نُشر له «الأنسنة في الثقافة العربية الحديثة» (2017)؛ و«تأويل التاريخ العربي» (2013).

التشريع القانوني والقيم: مساهمة في أنثروبولوجيا القانون

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة الملتبسة بين واقع التحديث القانوني الذي تقتضيه حركة المجتمعات من جهة، ومنظومة الأعراف والقيم والعادات الموروثة من جهة ثانية. وكانت التساؤلات المركزية في بحثنا متصلة بالمخوّل واقعاً للتحديث في التشريع أو للتدخل القانوني من أجل إيقاف عُرْفٍ أو عادةٍ أو تغيير حكم فقهي، إضافةً إلى السؤال: هل تتعلق المسألة بحاجة المجموعة إلى التغيير أم يفرض الأمر بالقوة الفهرية لقانون الدولة؟ وهل القضية نابعة من إرادة رجل القانون، أم رجل السياسة، أم رجل الدين، أم المجتمع المدني، أم هي استجابة لمطالب المجتمع؟

بعيداً عن المعالجة القانونية الخالصة، وعن المزايدات السياسية، رأينا أنّ القضية تتطلب الانتباه إلى ما تقدّمه العلوم الإنسانية في هذا الشأن، ولا سيما أنثروبولوجيا القانون، من إمكانات تسمح بدراسة حركية المجتمعات في المستوى الاجتماعي والتصورات المعيارية؛ إذ تُتيح لنا هذه المقاربة الأنثروبولوجية، تبيين العلاقة الجدلية بين قيم المجموعة وتجدد التشريع من جهة، وقدرة القانون على استتباب العقل الجمعي، وقدرة هذا العقل على تمثّل المكتسبات التشريعية الحديثة من جهة ثانية، خصوصاً أنّ من أهمّ أهداف أنثروبولوجيا القانون الكشف عن الخطاب العميق وراء الخطاب القانوني الظاهر، والنظر في الكيفيات التي تتمثّل بها المجموعة نظامها القانوني.

من أجل الاستدلال على ذلك، تطرّقنا إلى نموذجين نرصّد من خلالهما حركية المجتمعات العربية في المستوى التشريعي: مشروع قانون الحريات الفردية والمساواة في تونس الذي نجم بعد ثورات «الربيع العربي» من جهة، والجدل القائم حول ما يُعرف بجرائم الشرف في بعض البلدان العربية من جهة أخرى. ففي ذينك النموذجين صورة دالّة على المواجهة بين المسكوت عنه من روايب العقل الموروث وقوة الأعراف والعادات من ناحية، وحقيقة التغيرات الاجتماعية وإكراهات قيم الحداثة من ناحية أخرى.



محمد الوحيدي

أستاذ مشارك للغة واللسانيات في جامعة مولاي إسماعيل بمكناس. حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة محمد الخامس في الرباط. يشتغل بالبحث في قضايا اللغة العربية في ضوء النظريات اللسانية المعاصرة، ويهتم بالعلوم المعرفية وعلاقتها باللسانيات وفلسفة اللغة، وإبستمولوجيا العلوم الاجتماعية والإنسانية أيضًا. شارك في ندوات ومؤتمرات دولية مختلفة، وله منشورات في مجلات علمية محكمة.

مشكلة «التقدم» في العلوم الاجتماعية وتحول البراديم

نشأت العلوم الاجتماعية في سياق فكري واجتماعي مطبوع بهيمنة مشروع التنوير. ورسخ هذا المشروع نزعة علموية ترى أن دراسة ظواهر العالم الفيزيقي والعالم الاجتماعي ينبغي أن تتم وفق المبادئ التي رسخها العلم الطبيعي، والتي بلغت كمالها في فيزياء نيوتن التي تبتغي اكتشافاً وصوغاً لقوانين تفسر العالم الطبيعي. وهكذا تشكل حلم بميلاد معرفة اجتماعية ذات طابع علمي صارم يتجاوز التأمل الفلسفي المشحون بالقيم والغائية. وتكرست هذه الفكرة مع بروز النظرة الوضعية في صيغتها الكلاسيكية أو الجديدة. لكن بروز تيار جديد يرى أن العالم الاجتماعي يختلف في طبيعته؛ لكونه، أساساً، حاملاً لمعنى شكل الجذور الأولى لنظرة مختلفة متعلقة بطبيعة العلم الاجتماعي. وهكذا صاحب تشكل العلوم الاجتماعية جدلٌ كبيرٌ يخص طبيعتها ومشروعيتها بوصفها علوماً. وتآطر هذا الجدل ضمن تصور مخصص للعلم وطبيعة المعرفة العلمية وكيفية تبريرها.

وفي هذا السياق، طرح سؤال جوهري: هل يمكن دراسة السلوك الاجتماعي البشري دراسة علمية؟ وإذا كان ذلك ممكناً، هل يمكن تحقيق تقدم في هذا النمط من المعرفة يوازي التقدم في مجال العلم الطبيعي؟

تسعى هذه الدراسة لمقاربة جملة من الإشكالات الرئيسية في فلسفة العلوم الاجتماعية، المتصلة بإبستمولوجيا هذه العلوم ومنهجيتها. وسيتم التركيز على مسألة طبيعة التقدم في العلوم الاجتماعية. وفي هذا الخصوص، سنتبنى فكرة تقوم على أن فرض تصور وضعي/ طبيعي على العلوم الاجتماعية ينطوي على تصور خاطئ؛ ومن ثم لا بد من الاعتراف بنوع من الخصوصية للعالم الاجتماعي أنطولوجياً وإبستمولوجياً ومنهجياً. وعلى الرغم من الجدالات التي رافقت العلوم الاجتماعية، ففي الإمكان الحديث عن معرفة اجتماعية ساهمت في فهم العديد من مظاهر السلوك الاجتماعي عند البشر وحله.



محمد أوالطاهر

باحث زميل ببرنامج الزمالة في جامعة كنتاكي الأميركية (2019). حاصل على شهادة الماجستير في النوع الاجتماعي (الجندر)، وهو في السنة الأخيرة من سلك الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، ضمن تخصص سوسيولوجيا الدين، في موضوع «الالتزام الديني لدى الشباب السلفي بالمغرب». مهتم بقضايا الفلسفة والجندر وسوسيولوجيا الدين، وله العديد من المشاركات في عدة ندوات ومؤتمرات.

سوسيولوجيا التعليقات على الإنترنت: مدخل جديد لتفكيك جدلية الدين والتدين في خطاب المتلقي العربي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

إنّ ما تحاول هذه الدراسة الاشتغال به وتطويره هو مدخل جديد لفهم جدلية الدين والتدين لدى المتلقي العربي، من خلال المواد الإعلامية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الرأي الإلكترونية؛ إذ يتعلق الأمر بسوسيولوجيا التعليقات على الإنترنت استناداً إلى بحث ميداني (كمي وكيفي) كان هدفنا منه بناء فهم سوسيولوجي لإشكالية الدين والتدين من خلال أشكال التفاعل الداخلي لخطاب المتلقي العربي في علاقته بخطاب المرسل (المادة الإعلامية المنشورة)؛ وذلك لمعرفة إلى أيّ حدّ قد تسعفنا سوسيولوجيا التعليقات في الوقوف على مداخل جديدة في فهم المسكوت عنه في الدراسات السوسيولوجية بخصوص إشكالية الدين والتدين في المجال التداولي العربي.

نهدف في هذه الدراسة، إذًا، إلى تجاوز مدخل نظري في مقاربة جدلية الدين والتدين لدى المتلقي العربي، وهو مدخل البنيوية المطلقة الذي يرى أن ثمة جوهرًا قبليًا، ونسقًا ثابتًا، ونظامًا متماسكًا للخطاب، وهو ما يجعل المتلقي مفعولاً من مفعولات البنية، وليس فاعلاً فيها. ليس تجاوزنا للتحليل البنيوي في هذا الإطار تجاوزاً مطلقاً وكلياً، بل إننا ننتقل من تحليل بنيوي ثابت إلى تحليل بنيوي متحرك يأخذ في الحسبان إرادات الفاعلين التي تنخرط في جدلية التأثير والتأثر بين سلطة البنية وعقلانية الفاعل. تقوم فرضيتنا المركزية على فكرة مفادها أن النص (المادة الإعلامية) لم يعد حاملاً للمعنى، بل هو صانع له وكاشف عنه في ذهن المتلقي من خلال التعدد الدلالي والسياقي الذي يتشكل فيه خطابه. أصبح النص، إذًا، مرآة تعكس رؤية الواقع ولم يعد يبني رؤية جديدة له. لم يعد المعنى، إذًا، كامناً في النص، بل صار سابقاً عليه، إنه في ذهن المتلقي قبل عملية التلقي، وما النص إلا انعكاس للمعنى الذي استبطنه المتلقي في علاقته بالدين والتدين، لكن في أشكال تعبيرية ذاتية، فردية وعقلانية.



محمد بوهلال

أستاذ الحضارة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، والأمين العامّ للجنة الوطنية التونسية لليونسكو، وعضو مجمع بيت الحكمة. حاصل على شهادة دكتوراه دولة في الآداب عن رسالة في علم الكلام. له عدّة كتب ومقالات منشورة في مواضيع علم الكلام وعلوم التربية وقضايا المجتمعات المعاصرة.

الكلام الجديد ومخاضات التأسيس

تنطلق دراستنا من ملاحظة كون الكلام الجديد – الذي بات يحظى باهتمام واسع لدى عددٍ مهم من المفكرين والدارسين للشأن الثقافي والسياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي – يعيش منذ نحو عقدين من الزمن ضروباً مختلفة من التجريب الفكري والمنهجي تكشف عن وضع معرفي واجتماعي مركّب من وجهين متقابلتين. فهذه الضروب من التجريب تنمّ، من جهة أولى، عن رغبة حقيقية في تأسيس خطاب يمتلك مقوّمات الخطاب الديني والفلسفي والعلمي المتين المنسجم انسجاماً تاماً مع ثقافة المجتمعات الحديثة وأنظمتها المعرفية والحقوقية. لكنّها من جهة ثانية تشي بإشكالات وصعوبات ذات طبيعة منهجية وفلسفية تهدّد مصيره ونتائج، مدارها على مطلبين رئيسيين: مطلب العلمية الذي يظلّ عائماً يحول دون اعتراف المؤسستين الدينية والأكاديمية بالكلام الجديد، ومطلب الجدّة الذي ما لم يتحقّق بصورة جوهرية غير شكلية ولا سطحية، فإنّ الكلام الجديد سيظلّ مجرد امتداد للفكر الكلامي القديم، وسيحتفظ بوضع هامشي في المجتمعات الحديثة الناشئة.

إزاء هذين الوجهين المتقابلين، تضع دراستنا فرضية تتمثّل في كون مستقبل الكلام الجديد ليس مرهوناً بالكفاءة الشخصية لأصحابه وأدّهم بالمنهجيات العلمية الإنسانية والاجتماعية الحديثة فحسب، بل إنه مرهون قبل ذلك بالإطار المنطقي الذي يتحرّك ضمنه الكلام الجديد، وتحدّده حالات الدين الثلاث: الدين المحض، والدين الممتدّ، والدين الملهم.

وانطلاقاً من قراءة نقدية في نصوص الموسومين بالمتكلمين الجدد، واستثناساً بأعمال ثلاثة أعلام بارزين منهم؛ وهم محمد إقبال، وعبد الكريم سروش، ومحمد مجتهد شبستري، توصلنا إلى أنّ الطريق التي تمكّن الكلام الجديد من تحقيق مطلبي العلمية والجدّة، وتحصيل الاعترافين الأكاديمي والاجتماعي به، تتمثّل في النهوض بثلاثة أدوار متظافرة؛ هي الاضطلاع الروحي بالدين المحض، والدراسة النقدية للدين الممتدّ، والبناء الفلسفي للدين الملهم.



محمد جداوي

أستاذ وباحث في جامعة ابن زهر بأكادير منذ عام 2010. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس حول تنمية المجالات الغابوية. وهو إيطار سابق بقطاع إعداد التراب الوطني والبيئة، وخبير في تخطيط الموارد المحلية والتنمية في المجالات الريفية والحضرية.

تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟

تتميز العلوم الجغرافية بأنها تتطرق إلى موضوع بقاعدة عريضة تشمل في الآن ذاته الظواهر الطبيعية «غير العاقلة» والقضايا المتعلقة بحقل الإنسانيات. ويمثّل هذا التوضع المزدوج بين الطبيعي والبشري الذي يقلّ نظيره داخل مجال المعرفة العلمية، في الواقع، حالة خاصة صالحة لتقفي الدروب التي يسلكها الجغرافيون في سبيل تجاوز عقبات اتساع طيف الموضوع، وكذلك مطّبات إشكالية المنهاج التي تعرفها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة. ويسلك هذا المنحى، تمت الاستعانة بمقاربة تاريخية من أجل إبراز تقلّبات براديجمات ممارسة المعرفة الجغرافية التي تجر وراءها مساراً علمياً موعلاً في القدم وحافلاً بالتحوّلات في الأنساق الفكرية.

يمتد موضوع الجغرافيا إلى طيف واسع من القضايا، يجعلها تتناول كل ما يتضمنه سطح الأرض. وإذا كان هذا الواقع قد ارتبط بالفكر اليوناني القديم الذي كان يطمح، بالدرجة الأولى، إلى «استكشاف الأرض»، فإن التحوّلات الفكرية الكبرى، التي ارتبطت بتطورات فلسفة عصر الأنوار، جعلت الجغرافيا تدخل عهدها العصري الذي أسس على براديجم «تفسير تباينات سطح الأرض». وعلى إثر التحوّلات العميقة التي سجلها عالم ما بعد الحرب الكونية، تم الدخول في مرحلة «الجغرافيا الجديدة» التي بُنيت على أساس يعطي الأولوية لفكرة «فهم تنظيم المجال».

الظاهر أن تعدد الموضوع واتساعه لم يمكّن الجغرافيا من تحقيق وحدة المنهاج، ولا من تسلّق أدراج سلم العِلْمِوية عالياً. صحيح أن الاهتمام بالظواهر الطبيعية مكّنها من التماهي مع منهاج العلوم التجريبية، لكن معالجة القضايا ذات الطابع البشري لم تمكّنها من تجاوز خطوط الطموحات المنهجية التي حققتها باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من التضارب المسجل في الموضوع والمنهاج، تمكّنت الجغرافيا من تحقيق مستوى عالٍ من النفعية، ما جعل مأسستها تحظى بترسيخ عميق يمكّنها من تسجيل حضور قوي في حياة الإنسان اليومية، الفردية والجماعية.



محمد حمشي

باحث في العلاقات الدولية، وأستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة أم البواقي في الجزائر، ورئيس اللجنة العلمية للقسم ذاته. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باتنة 1 (2017)، عن أطروحة بعنوان «النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد». وقد نشر العديد من المقالات المحكمة، كما شارك في عدد من الملتقيات العلمية الدولية. سيصدر له كتاب عن مكتبة الإسكندرية بعنوان «إشكالية الهيمنة الغربية على حقل العلاقات الدولية». تشمل اهتماماته البحثية نظريات العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية، ودراسات الحوكمة العالمية.

السببية بوصفها مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلّمه من علم التعقّد؟

يبدو أنّ هذا الحقل في حاجة إلى التأمّل؛ ليس فقط في معرفة أسباب الحرب، بل أيضًا في مفهومه للسبب في حدّ ذاته، وفي تصويره لطبيعة – وليس فقط مضمون – العلاقات السببية التي يسعى للوصول إليها بشأن ظاهرة الحرب. وهذا ما يُشكّل جوهر إشكالية السببية، سواء تعلق الأمر بالحرب أو غيرها من الظواهر التي تقع ضمن اهتمامات الحقل. تناقش هذه الدراسة إشكالية السببية في حقل العلاقات الدولية من حيث كونها إشكالية إبستمولوجية. فضلًا على ذلك، تسعى الدراسة لإقحام علم/ نظرية التعقد في النقاش حول هذه الإشكالية، ولفت الانتباه إلى الدروس الأساسية التي يمكن تعلّمها منها؛ من أجل إعادة التفكير في التصور الهيومني التقليدي للسببية، الذي هيمن على أغلب النظريات السائدة. وتركز الدراسة على الكيفية التي تعيد بها نظرية التعقد النظر في مفهوم الحتمية الذي لم تكن الفيزياء الكلاسيكية تقدمه فقط كمبدأ أنطولوجي، ولكن أيضًا كمبدأ إبستمولوجي.

كما تدافع الدراسة عن أطروحات الفلسفة الواقعية النقدية القائلة إن الأفكار والخطاب والتكوين التاريخي و/أو البناء الاجتماعي للفواعل تشكّل في حدّ ذاتها قوى سببية في السياسة الدولية، خاصة إذا ما تفاعل بعضها مع بعض – وجنبًا إلى جنب مع القوى السببية المادية – ضمن ما يسمى المركّبات السببية. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يقدم الجزء الأول منها مدخلًا للسببية كمشكلة إبستمولوجية في حقل العلاقات الدولية. أما الجزء الثاني، فيسعى لتقديم مفهوم بديل للسببية يستند إلى إسهامات الواقعية النقدية، كما يسعى لاستخلاص بعض الدروس من نظرية التعقد. في حين يسعى الجزء الثالث، على سبيل الخاتمة، لمراجعة أسباب نهاية الحرب الباردة كجزء أساسي من النقاش السائد حول إشكالية السببية في حقل العلاقات الدولية.



محمد خميس

أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة في الجزائر، متخصص في الدراسات المستقبلية والإستراتيجية في مجال العلاقات الدولية. له دراسات ومقالات متخصصة ومحدّمة في الدراسات الاستشرافية والعلاقات الدولية باللغتين العربية والإنكليزية، إضافةً إلى مشاركات في العديد من المؤتمرات العلمية الوطنية والدولية.

معضلة الريب ومواجهة النزعة السببية في مقاربات الدراسات الاستشرافية

تكمن المشكلة الإستيمولوجية التي تواجهها اليوم مناهج الاستشراف وبناء السيناريوهات في سعيها للتعامل مع ظاهرة الريب واللايقين من خلال مسار غير حتمي، في حين أنّ عملية بناء السيناريوهات الحدسية بقيت تشغل داخل سياق السببية والحتمية، وهو السياج ذاته الذي حاولت الفكك منه منذ البداية، عندما عملت البحوث الاستشرافية في سبعينيات القرن العشرين على تجاوز مفهوم التنبؤ الكلاسيكي الذي كان يعبرُ إستيمولوجياً عن التوجّه الوضعي الذي يفترض أنّ الذات الباحثة في إمكانها تحديد مكونات الظواهر المبحوثة كلها، والارتباطات السببية بين متغيراتها؛ وبذلك يكون التنبؤ بحتمية وقوع الظواهر صحيحاً بالمطلق، كما أنّ هذا التوجه الوضعي ضمن عملية التنبؤ الكلاسيكي يُفضي إلى عدم قبول حضور الارتباب واللايقين الذي يُعبرُ عنه في الاستشراف بالأحداث الفُجائية وغير المتوقّعة، أو الأوراق الشاذة (Wild Cards)، أو البجعات السوداء (Black Swans)، وهو ما يمثّل طيفاً ريبياً يُغلف الأحداث المستقبلية.

تعتمد هذه الدراسة منهجياً على قاعدة اختبار المفاهيم الأساسية للريب واللايقين، ومفهوم النزعة السببية ضمن مقاربات بناء السيناريوهات، ويتمّ ذلك من خلال منظور نقدي للمعرفة التي تُنتج داخل الدراسات المستقبلية والاستشرافية بوجه عام، وبما يسمح بتحليل السياقات الإستيمولوجية، التي تُسمّى «ما وراء - النظرية» (Meta-theory) عند يورغن هيرماس أو «الإبستمي» عند ميشيل فوكو؛ أي البحث في ما يتعلق بالنسق الداخلي لمقاربات بناء السيناريوهات في البحوث الاستشرافية.



محمد عبد النور

أستاذ في قسم علم الاجتماع بجامعة غرداية في الجزائر، وحاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي من جامعة الجزائر (2014). من مؤلفاته «المجتمع العلمي عند راسل: روح الجماهير عند لوبون»، إضافة إلى ترجمته كتاب «مدخل إلى علم اجتماع المخيال». ينشر باستمرار مقالات في الفكر والاجتماع الإسلامي والإنساني، ويدرس حالياً النظرية الاجتماعية وسوسيولوجيا الثقافة، ويشغل بالبحث في حقل إبستيمولوجيا العلامات الحيوية.

الفصل والوصل بين الإنساني والطبيعي في علم الاجتماع ومكانة المقاربة البيوسيميائية

استكشفت الدراسة ظهور العلاماتية الحيوية (البيوسيمياء) بوصفها نموذجاً إبستيمولوجياً تالياً ومتجاوزاً لنماذج الوعي واللغة والعلامات، وبحثاً لانعكاسها على النظرية الاجتماعية، من خلال تتبع علاقة فكرة التطور التي ظهرت في ميدان البيولوجيا بعلم الاجتماع انطلاقاً من هيربرت سبنسر، وصولاً إلى إدوارد ولسون؛ إذ لم يتجاوز الأمر في البداية مجرد التشبيه بين الوجود الاجتماعي والكائن العضوي حتى انتهى إلى حقيقة الارتباط العضوي الفعلي والمباشر بين التركيب الجيني الوراثي للإنسان وسلوكه الاجتماعي، مع ما رافق ذلك من تحول في الخلفيات الأيديولوجية والدوافع السياسية للأثروبولوجيا، التي تحولت من ممارسة استعمارية توطد فكرة التفوق العرقي والعنصري، إلى فكرة التطوير التي تعيد الاختلافات الثقافية إلى العوامل البيئية التي تطبع الجغرافيا العالمية وتشكل سبباً رئيساً في التنوع الاجتماعي البشري.

حصيلة الموضوع أن الفصل الاعتباطي الذي تصوره مفكرو التنوير وفلاسفته بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية للكائنات الحية خضع لمراجعات عميقة تُعيد قراءة المسألة وفقاً للمعطيات السببية والتطورية من دون إقصاء لفكرة القصدية ومنهج التأمل الفلسفي. ذلك ما تشتغل به مؤسسات بحثية وما يشتغل به متخصصون، جماعات وفرداني، على نحو سيمكن من تحقيق نتيجتين أساسيتين؛ هما بناء إبستيمولوجيا جديدة يتم على أساسها مراجعات الكثير من المناهج واستحداث أدوات استكشافية قد تؤدي إلى انقلاية ثورية في تصور العلوم وممارسة البحث العلمي، فضلاً عن التوحيد الذي تتطلبه الإبستيمولوجيا المستحدثة بين الثقافتين الإنسانية والعلمية، وبناء تصور كوني للممارسة العلمية قائم على السببية والاستقرار التامين، يعزز الموضوعية من جهة، ويدعم فكرة التشارك الإنساني في بناء المعرفة وتحرير الإنسان الغربي والشرقي من عُد التفوق والدونية، بطريقة ينتج منها موقف سياسي يسير نحو تحقيق فعلي أشمل وأتمّ لقيم العدالة والمساواة.



محمد غاليم

أستاذ اللسانيات في جامعة محمد الخامس بالرباط، ورئيس فريق اللسانيات العربية المقارنة والتطبيقية بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ورئيس تحرير مجلة «أبحاث لسانية» التي يصدرها المعهد. عضو في عدة هيئات علمية وطنية ودولية، ومحاضر مدعو إلى جامعات عربية وأوروبية وآسيوية. تشمل مؤلفاته كتبًا ودراسات في مجالات متخصصة وكتبًا مشتركة ووقائع ندوات وترجمات من الفرنسية والإنكليزية.

الأنموذج المعرفي إطارًا لاندماج علوم الطبيعة والمجتمع: بحث في وحدة المنهج وترابط الموضوعات

تشهد العلوم الطبيعية والمعرفية في العقود الأخيرة تطورات تحقق نتائج متقدمة تهتم مجالات علمية متعددة؛ مثل العلوم التطورية النفسية والاجتماعية، وعلوم الحاسوب، وعلوم الفيزياء، والعلوم العصبية، وعلوم الأحياء الخلوية والجزيئية، إضافةً إلى علوم الوراثةيات والأناسة الأحيائية واللسانيات المعرفية، وغير ذلك من العلوم. وتتبع هذه النتائج نقلة نوعية في فهم العلاقات الرابطة بين الظواهر التي تبني هندسة الجنس البشري الوظيفية القائمة على مختلف قدراته الطبيعية والمعرفية والإدراكية التي تدرسها العلوم المذكورة ومثيلاتها. كما تمكّن من تطوير أنموذج معرفي (Cognitive paradigm) يشكل إطارًا علميًا متسقًا لتعاون مختلف العلوم الطبيعية والنفسية والاجتماعية واندماج نتائجها.

تتناول الدراسة طبيعة هذا الاندماج ومسوّغاته في محورين ندرس فيهما، تبعًا، وحدة العلوم المنهجية وترابط موضوعاتها؛ إذ يهتم المحور الأول بتحديد طبيعة المنهج العلمي والأسس والمبادئ التي تبرر القول بوجود وحدة منهجية جوهرية بين العلوم، عمادها منهج علمي واحد ينطبق في المجالين المادي (الطبيعي) والذهني (الاجتماعي والإنساني)، هو المنهج الفرضي - الاستنباطي القائم على بناء نظريات ونماذج واضحة قابلة للاختبار من حيث المبدأ، وعلى السعي لانتقاد تنبؤاتها عن طريق التجربة؛ وذلك إلى جانب ما يستخدمه كل علم من إجراءات منهجية خاصة، أو تقنيات ملائمة لدراسة موضوعه. ويعمل المحور الثاني على إبراز شبكة الترابطات السببية و/ أو العضوية التي كشفت، وتكشف عنها، مكتسبات العلوم المعرفية المعاصرة بين موضوعات مختلف العلوم المادية والذهنية. وهي الترابطات التي تمكّن من تحديد معالم أنموذج معرفي يضمن اندماج نتائج العلوم المذكورة؛ باعتبار المعرفي رباطًا بين المادي والذهني، كما يسمح ببناء «موقف طبيعي جديد» (New-naturalism) عن طريق توحيد هذه العلوم توحيدًا تعاونيًا تفاعليًا، وليس اختزاليًا.



محمد مرقطن

باحث فلسطيني متخصص في لغات الشرق القديم وحضاراته في جامعة هايدلبرغ بألمانيا. حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في اللغات السامية القديمة وحضارات الشرق القديم من جامعة ماربورغ بألمانيا (1987). عمل في التدريس والبحث في عدة جامعات، بألمانيا والنمسا وقطر، ويعمل حاليًا في جامعة هايدلبرغ بألمانيا. شارك في أعمال الحفريات والمسوحات الأثرية في العديد من البلدان العربية، وصدرت له عشرات الأبحاث عن حضارات الشرق القديم ولغاته، خصوصًا عن الجزيرة العربية، بالإنكليزية والألمانية والعربية، ومن بينها ثلاثة كتب.

حول منهجية دراسة تاريخ اللغة العربية المبكر واللغات السامية عند الباحثين العرب

تسيطر على دراسة تاريخ اللغة العربية في العالم العربي منهجية تقليدية محافظة تستخدم مصادر الموروث اللغوي العربي فقط، ولا تراعي دراسة السياق التاريخي واللغوي العام، ولا تأخذ في الحسبان المصادر الأصلية التي دُوّنت بها المرحلة الأولى للغة العربية، أي نقوش الجزيرة العربية قبل الإسلام إلاّ على نحو محدود. ولا يستخدم معظم الباحثين العرب المنهجية اللغوية التاريخية ولا اللغوية المقارنة، وهذا يُشكّل ثغرة معرفية كبيرة. وهناك معضلة في العثور على دراسات عربية جادة تعالج مراحل التاريخ المبكر للغة العربية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تاريخ اللغات السامية، وهي العائلة اللغوية التي تنتمي إليها اللغة العربية، ويعود ذلك إلى أسباب معرفية ومنهجية يتحملها الباحثون العرب. من هنا، يهدف هذا البحث إلى تقصي الخلل في منهجية هؤلاء الباحثين.

المقصود بالتاريخ المبكر للغة العربية هو فترة تكوينها التاريخي، أي المراحل السابقة للصحى التي تغطي فترة ما قبل الإسلام، ومن ثمّ فإن دراسة التاريخ المبكر للغة العربية تعني دراسة المدونات اللغوية، أي النقوش العربية الشمالية (ومنها الصفاية والثمودية واللحيانية وغيرها) والنقوش العربية الجنوبية (السبئية والمعينية والقبتانية) التي عُثِرَ عليها، والتي تُعدّ بالآلاف في أنحاء الجزيرة العربية كلها منذ عصور ما قبل الإسلام؛ إذ لا يمكن اكتمال الصورة التاريخية للغة العربية من دون دراسة هذه المراحل الأولى.

هناك إجماع بين العلماء على أهمية اللغة، باعتبارها أحد المكونات الأساسية في الهوية الوطنية للشعوب، ومن هنا تأتي أهمية نقد منهجية دراسات اللغة العربية وتأريخها عند الباحثين العرب، وكذلك منهجية البحث العلمي عندهم لدراسة اللغات السامية من أجل تصحيح المسار العلمي.



محمد نعيمة

أستاذ مناخ البحث في العلوم الاجتماعية في معهد التنمية الاجتماعية بالرباط. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط. عضو في المكتب التنفيذي لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية. له منشورات في مجلات محكمة عربية ودولية وفي مؤلفات جماعية. شارك في ندوات وطنية ودولية، وتتمحور أبحاثه حول دور الحركات الاجتماعية في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي. يهتم، حالياً، بدراسة حركة «السترات الصفراء» في فرنسا وتداعياتها عربياً ودولياً.

قيمة نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية ومحدوديتها: حالة سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

تتناول هذه الدراسة إشكالية المناهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية من زاوية فحص إبستيمولوجي لنظرية الاختيار العقلاني، بوصفها من أهم أشكال الفردانية المنهجية. وتنطلق الدراسة من هذه النظرية في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، من أجل تفسير بعض الظواهر المرتبطة بهذه الحركات، وتسعى لبيان قيمة هذه النظرية ومحدوديتها في دراسة الفعل الجمعي الاحتجاجي. ويبدو أن مشكلة البحث هذه تستمد أصلاتها من اختلافها موضوعاً ومنهجاً عما جرت معالجته من مشكلات في دراسات إمبيريقية سابقة في المغرب.

تبيّن الدراسة أيضاً كيف ساهم مانكور أولسون في نقل دراسة الحركات الاجتماعية من علم النفس الاجتماعي إلى نظرية مستوحاة من علم الاقتصاد متمثلة في نظرية الاختيار العقلاني. فالأفراد، بحسب أولسون، لا يقررون المشاركة، أو عدم المشاركة، في أي حركة حتى يحتكموا إلى مبدأ حساب الربح والخسارة. ونعتقد أن حركات المعطلين من حاملي الشهادات وحركة الأساتذة المتدربين في المغرب بمنزلة مختبر مضغ لفحص العدة المفهومية والمنهجية لنظرية الاختيار العقلاني في نسختها الأولسونية، حيث تأكدت مسلماً «حساب الربح والخسارة»، وتحققت نجاعة تقنية «الدكان المغلق» في صدّ سيناريو «الراكب مجّاناً».

وإذا كانت نظرية أولسون قد أمّلت إلى حد ما في تفسير ظهور حركات اجتماعية ذات مصالح اقتصادية فئوية، فإنها تبقى قاصرة منهجياً وإبستيمولوجياً أمام حركات تحفيزاتها رمزية؛ كمثع النضال وتأكيد الذات، وهراناتها قيمّ لامادية؛ مثل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهذا ما تبيّنه الدراسة من خلال تحليلها حركة 20 فبراير وحراك الريف.

تخلص الدراسة إلى أن نظرية الاختيار العقلاني، في شقّها الأداتي، لا تشكل إطاراً عاماً في إمكانه تفسير غالبية الظواهر الاجتماعية؛ لذلك يلزم توسيع دائرتها لتفادي السقوط في فخ اختيار مبسّط بين كائن اقتصادي مفرد في العقلانية، وكائن سوسيولوجي «لاعقلاني» يرضخ لحتمية تتجاوزها، خصوصاً أن جل الأفعال التي تهتم عالم الاجتماع توجد ضمن فئة وسطى، لا هي بأفعال الكائن الاقتصادي الحاسب، ولا بأفعال الذات السوسيولوجية الخاضعة لحتميات لا مفر منها.



محمد همام

أستاذ التعليم العالي ونائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية آيت ملول في جامعة ابن زهر بأكادير. حاصل على شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة القاضي عياض في مراكش (2004). له دراسات علمية وأبحاث فكرية ومؤلفات مختلفة، آخرها «إبستمولوجيا العلوم الإسلامية: مقاربات منهجية في علم اجتماع المعرفة الدينية» (2016)، و«تداخل المعارف ونهاية التخصص: دراسة في العلاقات بين العلوم» (2017).

المدخل اللغوي إلى تجديد البحث في العلوم الاجتماعية: اجتهاد طه عبد الرحمن نموذجًا

تُعالج هذه الدراسة عناية طه عبد الرحمن بالمفاهيم والمصطلحات، صوغًا وتصنيفًا واستعمالًا وتوظيفًا، من منطلق أن الفلسفة، وهي ممارسته الأصلية، لغة مفاهيم ومصطلحات. كما تعالج استعمال منتوجه الاصطلاحي في دراسة العديد من الظواهر التي تدخل عادة ضمن حقول العلوم الاجتماعية.

تقدم الدراسة البديل الذي يقترحه عبد الرحمن، بعد نقده ظاهرة النقل المصطلحي في الثقافة العربية، خصوصًا في الفلسفة والمنطق والعلوم الاجتماعية، من خلال نقد استنساخ النموذج الاصطلاحي اليوناني القديم أو النموذج الاصطلاحي الغربي الحديث؛ ما سبّب، في نظره، قلقًا في العبارة الفلسفية العربية قديمًا وحديثًا، وفي مختلف حقول المعرفة والبحث. إن استنساخ مفاهيم الغير ومصطلحاته، في نظر عبد الرحمن، هو إنتاج لنص مضاد لمقومات الأمة ومفرداتها التداولية، بالنظر إلى ما يولده من العجز في التفكير والحصص في التعبير، وهو ما أضرّ بقدرة اللغة العربية على صنع المفاهيم واستثمارها في البحث الاجتماعي؛ فتعطلت قوتها التي تتحرك بها ألفاظها، وتتولد من خلالها تراكيبيها، فتجمّدت آليات اشتغالها في إنتاج الفكر.

أمام هذا التصور المعطل لحركية مفاهيم اللغة العربية ومصطلحاتها، والقائم على خلفيتين نظريتين متحيزتين؛ الأولى تجزيئية من حيث الدلالة، والثانية تجريدية من حيث التشغيل، قدم عبد الرحمن اجتهادًا اصطلاحيًا ومفهوميًا، يقوم على النظرية التكاملية في الدلالة من حيث الوضع، وعلى أصول النظرية التداولية من حيث التشغيل؛ غير مظهري «الامتداد الدلالي»، و«الإمداد التداولي». وهو ما وضّحت الدراسة من خلال رصد النموذج الخطابي التداولي الذي يدرج فيه عبد الرحمن أفكاره، وقد وقفنا على نموذج تطبيقي لاجتهاده اللغوي في الدراسة الاجتماعية، في حقل علم النفس والعلوم السياسية؛ من خلال مدوّته التحليلية كما بثها في كتبه: «روح الدين وبؤس الدهرانية»، و«شroud ما بعد الدهرانية»، و«دين الحياء»، و«ثغور المرابطة»، تحت مسمى «النظرية الائتمانية».



محمد وفيق زين العابدين

باحث مصري وقاضٍ سابقٍ بالمحاكم المصرية، والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للإنسانيات والعلوم الاجتماعية في الكويت، ومشرف علمي في مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر بمصر. حاصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة القانون الجنائي، وشهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، ودبلومي الفلسفة والأنثروبولوجيا. من مؤلفاته الحديثة «حكمة التشريع وفلسفته» (2018)، و«معركة الشريعة في الدستور» (2014)، و«تطبيق الشريعة بين الواقع والمأمول» (2012).

التبعية الأكاديمية في المجتمع العلمي العربي:

علم «القانون» نموذج للأزمة

لا يخفى أن الأبنية الاجتماعية في البلدان العربية تعاني مشكلات كثيرة وكبيرة ناشئة، أساساً، من الأزمات المنهجية التي تمر بها العلوم الاجتماعية، والتي ترتب عليها عدم القدرة على استيعاب واقع المجتمع العربي.

القانون باعتباره وسيلة الضبط الاجتماعي لهذه الأبنية - لذا كان أحد أهم العلوم الاجتماعية - غير مُنَبَّت عن مشكلاتها وأزماتها، بل هو أوفرها خللاً وأشدّها مأزقاً، ولا نبالغ إذا ما اعتبرنا «علم القانون» هو الميدان الأرحب للأزمات المنهجية التي اعترت العلوم الاجتماعية في العالم العربي، وكما أن علاقة المعرفة بالاستعمار أضرت به وأضرت بالمجتمع العلمي العربي على امتداد عقود طويلة، فذلك كانت علاقة المعرفة بالسلطة؛ إذ كانت وارثاً للاستعمار في التأثير والتبعية.

في هذا الصدد، يُمكننا أن نشير إلى أزمتين كبيرتين يُعانيهما علم القانون في البلدان العربية بوجه عام: أزمة هوية، وأزمة وظيفية، يوضحهما مؤشران رئيسان؛ أحدهما متمثل في الفجوة بين التنامي الكمي لعدد الدارسين للقانون وضعف إنتاج المعرفة ممثلاً في ضعف الجودة النوعية للبحوث ونتائجها العلمية، والآخر متمثل في الفجوة بين التنامي الكمي لمؤسسات التعليم القانوني وتكلس الأبنية القانونية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الطرائق المعرفية والمناهج العلمية التقليدية في المجتمع العلمي العربي، وتُعنى بنموذج «علم القانون» على وجه الخصوص، لبيان الأسئلة التالية: هل يعاني المجتمع العلمي في مجاله تبعية أكاديمية؟ وما هي أشكالها وأسبابها؟ وكيف يُمكن التخلص منها في ضوء الاتجاهات الكبرى للنهضة العلمية وتجاربها المختلفة؟ وأين تقع مسألة مراجعة الأطر النظرية أو المفهومية لعلم القانون، وتحديد دوائر الاتفاق والتضاد، والاحتواء والاشتباك، والصلاحية، وعدم الصلاحية، التي يُمكن الاستفادة منها أو يلزم تغييرها؟



مروة حامد البدرى

تشغل وظيفة أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة حلوان. حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية عام 2010. لها العديد من الأبحاث المنشورة، وتشرف على العديد من رسائل الماجستير؛ منها ما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق، والصراع الطائفي في العراق، وغيرها من الموضوعات. قامت بتدريس العديد من المناهج الخاصة بإدارة الصراع الدولي، والتفاوض الدولي، وفض المنازعات، ونظرية السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، ومبادئ علم السياسة والسياسات العامة، والعلاقات العربية، والنظم الدبلوماسية والقنصلية.

نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تدور الدراسة حول إشكالية رئيسية، متعلقة بنظرية الاختيار العقلاني وتطبيقاتها في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وما إذا كانت عملية الاختيار تخضع لمبدأ تعظيم المنفعة، وفقاً لهذه النظرية، أم أنها تخضع لمبادئ أخرى وعملية نفسية وتحيزات إدراكية. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات تؤكد أن عملية الاختيار، في واقع الأمر، تخضع لعملية ليست معيارية؛ بمعنى أنها لا تخضع لتعظيم المنفعة على نحو مستمر، ولكن قد تكون هناك عوامل أخرى تؤدي إلى اختيار المخاطرة وتفضيلها على المكسب، والأمر في ذلك كله يتداخل فيه الجوانب النفسية مع الجوانب العقلانية في التأثير في الاختيار؛ مما يدفعنا إلى القول إنه لا يمكن الفصل بين المدرسة التي تركز على الجوانب النفسية لصانع القرارات والمدرسة التي تركز على الحسابات العقلية لهم، بل يمكن الدمج بين الاثنين معاً في إطار نظريات بديلة ومكملة لنظرية الاختيار العقلاني مثل نظرية القصور.

وتنطلق الدراسة باستخدام المنهج المقارن بين نظرية الاختيار العقلاني كنظرية معيارية في الاختيار ونظرية التصور كنظرية وصفية ترى أن عملية الاختيار تخضع بالأساس للطريقة التي تصاغ بها المشكلة؛ إذ تتم المقارنة بين النظريتين في الاختيار الفردي والمقصود في السياسة الخارجية، ثم الاختيار التفاعلي والمقصود نماذج للعلاقات الدولية؛ مثل علاقتي الردع والتعاون بين دولتين.



مصطفى غلفان

أستاذ التعليم العالي سابقاً في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في عين الشق بالدار البيضاء. حاصل على شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني في عين الشق في موضوع «الكتابة اللغوية العربية الحديثة: دراسة نقدية وتحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية» (1991). من آخر مؤلفاته «عودة الفرد المتكلم: مدخل إلى لسانيات إميل بنفينايس» (قيد الطبع)، و«لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد» (2017)، و«اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول» (2017).

المنهج في اللسانيات العربية: تجاذب قراءة التراث ومعالجة اللغة العربية

تُدرج هذه الدراسة في سياق إبستيمولوجي يروم مساءلة المنهج المتبع في خطاب اللسانيات العربية الحديثة مقايسةً بالمنهج المتبع في اللسانيات العامة؛ إذ سنرصد طبيعة المنهج وخصائصه في جزء مهم من الكتابات التي تشكل تياراً قوياً الحضور في الدرس اللساني العربي الحديث، يؤسس خطابه على قراءة الفكر اللغوي القديم، لغةً ونحوً وبلاغةً، في ضوء اللسانيات، ليتحول موضوع البحث في اللسانيات عربياً إلى فحص للعلاقة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، والقول باحتوائه النظريات ومناهج البحث التي جاءت بها اللسانيات. وقد أخذت هذه العلاقة ضمن الثقافة العربية الحديثة أبعاداً حضارية أبعد ما تكون عن حقيقة المناهج المتبعة عادة في العلوم الإنسانية.

تُبيّن الدراسة أيضاً أن ما يُنجز ضمن ما يُسميه البعض «لسانيات» لا يراعي، إلا في حالات نادرة، متطلبات المعرفة العلمية الدقيقة. فهي لا تتقيد بأسس العلم، ولا بخلفية العلوم الإنسانية، ولا بمبادئ اللسانيات ذاتها، بوصفها نشاطاً تحليلياً لبنيات الألسنة الطبيعية. واللسانيات، باعتبارها علماً إنسانياً، لا تتقيد عربياً بجوهر المنطلقات الإبستيمولوجيا للعلوم الإنسانية؛ إذ لا تحترم خلفيتها الفكرية، ولا تراعي فلسفتها العامة القائمة على اعتبار أن الإنسان، بسلوكه ومؤسّساته وقيّمه وتنظيماته، من الموضوعات القابلة للدرس والتحليل. واللسانيات العربية إما أن تكون لسانيات حقيقية تتقيد بأساسيات الخطاب العلمي والمنهج المتبع في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتحترم شروط النظريات العلمية شكلاً ومضموناً، وإما أن اهتمامها سيظل محصوراً في موضوع محلي محدود، يتمثل في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، يُعالج وفق رؤية أيديولوجية تستند ضمناً إلى صراع حضاري متجاوز. وبهذا المعنى يمكن القول إن اللسانيات لم تساهم بعد في فهم الواقع اللغوي العربي بدراسته من منظور ما تقدّمه مختلف النظريات في العلوم الإنسانية.



منير السعيداني

أستاذ التعليم العالي في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجامعة تونس المنار. يدرّس منذ عام 2000 الأنثروبولوجيا الثقافية، وعلم اجتماع الثقافة، إضافة إلى علم اجتماع الأدب والفن والنظرية السوسيولوجية، في الجامعات التونسية. عضو لجان بيداغوجية وعلمية وفرق بحث وهيئات تحرير وتحكيم تونسية وعربية ودولية. صدرت له كتب ومقالات وترجمات بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

التّذويت والموضعة: الدّاخل والخارج في التحليل العلمي الاجتماعي

كان من بين الشعارات المركزية في الحركة الاحتجاجية المطلبية التي اندلعت في تونس خلال كانون الأول/ديسمبر 2010 واتصلت إلى ما بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 «التّشغيلُ استحقاقٌ يَأْ عَصَابَةَ السُّرَّاقِ». لكن لفظ «الاستحقاق» كان حاضراً قبل ذلك التاريخ ومنذ انتفاضة الحوض المنجمي في عام 2008 وبعدها في سياق الحركة الاحتجاجية المطلبية التونسية التي اتّخذت سمات حركة اجتماعية استحال انتفاضةً فثورةً. ومن المنظور المنهجي الذي نريد أن نركز عليه، نسعى لتبيين أن هذا الشعار، في سياق دورة الاحتجاج التي ظهر فيها، يمكّن من مُنطَلَقِ تفكيرٍ سوسيولوجي ذي نقطتي انطلاق؛ إحداهما من الداخل، والأخرى من الخارج.

نُحاجج بأنّ نقطة انطلاق الداخل هي نقطة المنطق الداخلي الذي تشتغل على أساسه الحركة الاجتماعية؛ إذ يُحيل الشعار على «حقّ» ما وإلى مُطالبين محدّدين به من جهة، ويُحيل من جهة أخرى على المطالبين بإيصال ذلك الحق إلى مستحقّيه، ويوصف تيسير نفاذهم إليه واجباً أخلاقياً وسياسياً مؤكّداً. وفي مستويّ ثانٍ، نحاجج بأنّ نقطة انطلاق الخارج هي نقطة المنطق الاجتماعي الذي على أساسه تشتغل آليات التّغيير الاجتماعي وتُبنى مآلاته التاريخية. وبالفعل، نحن لسنا إزاء خطاب فاعلين اجتماعيين ذاتي المنطلقات ومخصوص المحاجة فحسب، بل إزاء منطق اجتماعي ذي وجود موضوعي يتضمّن حركة أولئك الفاعلين الاجتماعيين. إن رهاننا هو التمكن من الرّبط بين الفاعلين وخطابهم ومطالباتهم من ناحية، والسياقات الاجتماعية التاريخية المحدّدة التي احتضنت ميلادهم من ناحية أخرى. ويُعقد ذلك الرّهان حول وضع اليد على متغيرات تحليل سوسيولوجي يُبرّر ممارسة الألفة المفارقة، بما هي منظور منهجي يُجلي التعلّق الاجتماعي التاريخي بين الدّاخل والخارج، على نحو متجسّد في الفردي/الجماعي، والذاتي/الموضوعي، والشخصي/العمومي، والضيّق/الواسع، والخصوصي/العام، والمحلي/الكوني.



منير الطيباوي

أستاذ المنطق وفلسفة اللغة وفلسفة العلوم والفلسفة الأميركية بجامعة تونس المنار وجامعة تونس، وأستاذ زائر بجامعة فاشتا بألمانيا، وجامعة بايرا بالبرتغال، وخبير الترجمة بمشروع «نقل المعارف» بالبحرين. صدر له كتاب والعديد من المقالات حول الفلسفة التحليلية بتونس والدوحة وفرنسا. ألقى الكثير من المحاضرات بتونس والجزائر والبحرين وفرنسا وسويسرا والنمسا وألمانيا.

الاستباعات الإبستمولوجية لنقد مثنوية الواقعة/ القيمة على منهجية العلوم الاجتماعية

نتناول في هذه الدراسة نقد هيلاري بوتنام لمثنوية الواقعة/ القيمة، كما أرساها هيوم وركزها الخبريون المنطقيون، ونرصد الاستباعات الإبستمولوجية لهذا النقد على منهجية العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا سيما علم الاقتصاد، كما مارسه أمارتيا سن، وعلم الاجتماع كما صاغه ماكس فيبر. ونبيّن أن هذا النقد يفرض تصوّرًا جديدًا للعلاقة بين الطبيعية والمعيارية، وهي علاقة يتضمنها موقف إبستمولوجي طريف بلوره بوتنام في السنوات الأخيرة من مسيرته الفلسفية، يسميه «الطبيعية الليبرالية». ويقر هذا الموقف الذي يدحض، من الناحية السجالية، كل أشكال الطبيعية الردية، بالأهمية القصوى للقيم في مجال العلوم الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بقيم إبستمية أو بقيمة إثيقية، لكن من دون ترك مجال، في العلوم، لما هو فوق طبيعي.

علاوةً على ذلك، نحاول في هذه الدراسة رصد أشكال استعادة واستئناف الجامعات والباحثين العرب في مجال العلوم الإنسانية للنقاش حول جدوى تطبيق المنهج التجريبي في هذه العلوم، والقيمة التفسيرية لأشكال الطبيعية التي تسجل عودتها بقوة في الربع الأخير من القرن الماضي. ونبيّن أن هذه الاستعادة طغى عليها النقل لاعتبارات تاريخية مركبة من دون شك، أهمها أن نشأة هذه العلوم تمت في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية ومعرفية غريبة عن الدول العربية. ونسعى في القسم الأخير من هذه الدراسة للبحث في شروط إمكان تعامل فاعل - نظريًا وعمليًا - مع العلوم الإنسانية، من خلال استثمار للقيمة الكشفية لمفهوم على درجة كبيرة من الأهمية بلورته ميراندا فريكر، وهو مفهوم «اللاعادلة الإبستمية» (Epistemic injustice). نحاول في هذه الدراسة التفكير في بعض شروط إمكان التخلص من اللاعادلة الإبستمية وخاصة الأحكام المسبقة التي تقوم عليها، وهي أحكام جعلت تعاطي العرب مع مناهج العلوم الإنسانية على جهة التقليد، لا على جهة الاستئناف المجدد والفاعل.



مهدي بنسليمان

باحث مشارك بمختبر «باكت» بالمركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي، وبالمعهد الجامعي للبحث العلمي بجامعة محمد الخامس بالرباط. تهتم أبحاثه بالدراسات الإعلامية وسلطة وسائل الإعلام، وإبستمولوجيا العلوم الاجتماعية، وقد تُوجت أبحاثه بالعديد من المقالات. عمل محاضرًا بالجامعة الدولية في الرباط وبجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء.

مقاربة مفاهيمية جديدة للصحافة السياسية: مجلة «لوجورنال» المغربية نموذجًا (1997-2010)

تبقى الدراسات الإعلامية الحلقة الأضعف في البحث السياسي والاجتماعي الذي عُنِيَ بدراسة الواقع العربي، وإن وُجِدَ بحث في هذا المجال فهو قد ظلّ مقتصرًا ومحدودًا في إشكاليات تظل هي أيضًا مرتبطة، بشكل من الأشكال، بسؤال الحرية من جهة، وتظل في موقف دفاعي يفتقد إلى التجديد من جهة ثانية. نتبع مقارنة بحثية مجدّدة نُطلق عليها تسمية سوسيو - أنثروبولوجية تاريخية للصحافة السياسية، انطلاقًا من تجربة المجلة المغربية المستقلة «لوجورنال»؛ بحيث تهدف الدراسة إلى إحلال مقارنة مفاهيمية جديدة لسلطة الإعلام، مفادها أن هذه السلطة تتبلور في إطار شبكة مترابطة من المفاهيم يدعم بعضها بعضًا: الكفاءة والاستقلالية والقيادة. نتبني، أخيرًا، أطروحة مفادها إمكانية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على المستوى العربي، بطريقة مختلفة ومبتكرة، انطلاقًا من فرضية أساسية تتجلى في كون التحرر الإبستيمي - المنهجي يعطي نوعًا من الابتعادية تجاه قراءة مهيمنة للحرية يتبناها كل من الفاعلين (الصحافيون) ويرسخها باحثون في أبحاث أجنبية وعربية في دراسة وسائل الإعلام العربية.

ولهذا التحرر الإبستيمي - المنهجي أوجه عديدة، إذ يشكّل التوازن أساسًا أحد ملامحه؛ بحيث يمكن - من منظورنا - من الحدّ من سلبيات التخصّص المُبالغ فيه والمبكر، باعتباره - وفق ألبرت أينشتاين - يقتل العقل ويلغي التطور في علوم المستقبل بمبرّر الفعالية. ولهذا التحرر الإبستيمي - المنهجي وجه آخر أهم بحسب منظورنا؛ إنه تحرر الباحث من مفاهيمه الخاصة، فأن يتحرر الباحث من رؤيته للأشياء ونظرته إليها هو عين التحرر. هذا الفعل التحرري والنقدي المتواصل هو المبتغى من عملية التحرر الإبستيمي - المنهجي المنشود.



ميلود الرحالي

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي وطالب باحث في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في علوم البيئة. شارك في بعض الندوات والمؤتمرات الوطنية. له مقالات في مجلات وطنية ودولية محكمة، وشارك في كتاب جماعي في موضوع آفاق العلوم الاجتماعية، وفي بعض الدراسات الميدانية في موضوع البيئة والتنمية.

في المقاربة الجغرافية النقدية لتحليل التنمية الريفية في المغرب

تعرض هذ الدراسة عناصر منظور خاص في منهج البحث الجغرافي، وقضية التنمية الريفية، من أجل نقد مناهج البحث والمجتمع في آن واحد. واخترنا أن يكون طموحنا المعرفي عبارة عن «مقاربة نقدية» تعتبر المجال الريفي «منظومة مجالية متكاملة»، مُشكّلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، أهمها رباعية المجال والمجتمع والسلطة والفئة، في ظل هيمنة منظومة معرفية كونية لا تعترف بالخصوصيات، وتعتبر «المجال/ التراب» ملكاً للجميع.

لذلك، تتوَدَّى الدراسة المساهمة في تجديد المنهج الجغرافي في دراسة «التنمية»، إحدى أهم الظواهر السوسيوإقليمية في الأرياف المغربية. وإذا كانت المقاربات السابقة تروم تجديد خطوات البحث ووسائله وأدواته، أو تطبيق اتجاهات جديدة في البحث العلمي، فإننا اخترنا طريقاً ثالثة للتجديد، تتمثل في «المقاربة النقدية»؛ فهي بمنزلة مشروع أرضية منهجية قد تمكن البحث الجغرافي في التنمية من مراكمة الاجتهاد العلمي، وليس كما هو عليه الآن، أجيال متعاقبة ومنفصلة، لكل جيل منها منطلقاته الخاصة. وهي نقدية؛ لأنها تروم نقد الأفكار والرؤى، ونقد المجتمع في آن واحد، بل تدعو إلى الاجتهاد خارج «مربع الضبط الرسمي» الذي يحوّل الباحث المجتهد إلى مجرد خبير وفق دفتر تحملات، من دون تجاوز «السرديات الكبرى» التي توظف العلم لمصلحة السوق، وخدمة تقسيم العمل الدولي. وهي نقدية كذلك، لأنها تقدّر أن مناهج العلوم تستوجب مسابرة السياقات التاريخية والهويات الخاصة؛ لذا فهي تطمح إلى توضيح كيفية تنزيل الأفكار على الواقع في أفق تغييره، وليس لاستمراره.

كما أن التصور المقاربي الذي نطرحه لا يروم تجديد خطوات البحث فحسب، بل تجديد النظر إلى الوظيفة العامة للجغرافيا باعتبارها علماً إيكولوجياً، تتأصل وحدته بانفتاحه على العلوم الاجتماعية الأخرى، ليتمكن من سبر أغوار خصوصيات المجال والمجتمع، وتعقد البناء الإنساني.



نابي بوعلي

أستاذ الفلسفة ورئيس قسم الفلسفة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة معسكر في الجزائر. وهو منسق وحدة بحث «حوار الأديان والحضارات» بالمرصد الوطني للشأن الديني بالجزائر، وعضو مخبر بحث «البحوث الاجتماعية والتاريخية» بجامعة معسكر. يشتغل في قضايا بحثية تخص الفلسفة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والدراسات الإسلامية. وله مشاركات وطنية ودولية كثيرة ومنشورات وطنية ودولية في مجلات وكتب جماعية.

أزمة المنهج والعودة إلى السرد

إنّ الحركة النقدية للمنهج في العلوم الإنسانية جعلت أحد كبار الفلاسفة في القرن العشرين، وهو بول ريكور، يعيد للسرد كامل وظيفته في المعرفة التاريخية عاداً مقولتي الذاتية والموضوعية مسألة تقليدية ينبغي تجاوزها، ويضعنا في صلب مراجعة الدرس المنهجي للتاريخ عندما يتناول السرد كمشكلة فلسفية في زمن ما بعد الحداثة، بوصفه بنية أساسية في تجربة الزمن للحد من مزاعم العقلانية المحكومة بالموضوعية الصارمة والحياد المطلق. هذا التقاطع بين السرد والتاريخ يضعنا أمام تحدي مواجهة أسئلة جذرية وعميقة بخصوص الثورة المنهجية والمفاهيمية لأدوات الفكر الغربي، التي استهدفت العلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه عام.

إنّ غرضنا في هذه الدراسة هو أن نفحص التحول الحاصل في الموقف الفلسفي بخصوص المنهج العلمي في التاريخ؛ انطلاقاً من الوضع الجديد للحالة التي هي عليها العلم اليوم في دائرة تصنيف المعارف، وحقيقة الصراع بين الذاتية والموضوعية في فهم وتأويل الحوادث التاريخية التي فجرت الصراع المنهجي الذي شهد تحولاً حاسماً مع الفلسفة التأويلية التي أكدت أن أفق الأسئلة المرتبطة بالتاريخ تتجاوز المنهجية العلمية، بل هي ذات تعالقات وتقاطعات مع مجالات أخرى بعيدة عن الهمم الإبستمولوجية والمنهجية؛ ومن ثم الوقوف على هذا الفهم الجديد للعلوم الإنسانية الذي لا يرمي إلى إدانتها، وإنما يحاول تجاوز العقبات بالانفتاح على معطيات وآليات جديدة تتيح إمكانية الفهم والتفسير من أجل توسيع الثقة بالعلوم الإنسانية التي تكشف عن خبرة أصيلة للإنسان. وهي رسالة واضحة تهدف إلى تحقيق عقلانية مفتوحة على التنوع والتعدد والاختلاف عبر تعدد المنظورات ضد مصادرة المنهج التي ضيّقت مفهوم الحقيقة، وقلصت من الحدث التاريخي؛ بسبب محاكاة النموذج العلمي. فهل تمثل العودة إلى السرد مؤشراً دالاً على تراجع التصور العلمي للتاريخ؟



هاني خميس عبده

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ووكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. حاصل على جائزة جامعة الإسكندرية للتشجيع العلمي، وله العديد من الكتب والبحوث العلمية المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، المحلية والدولية، في مجال النظرية السوسيولوجية، وعلم اجتماع الجريمة والانحراف، كما شارك في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والدولية.

النسوية ونقد الاتجاه الوضعي في البحث السوسيولوجي:

قراءة في الأطر المنهجية البديلة

يشير أنصار المدخل النسوي إلى أن الاتجاه الوضعي لا يتناسب مع البحث السوسيولوجي، إضافةً إلى التشكيك في قابلية تطبيق مناهج البحث المحايدة، أو الكمية والخالية من القيم، وكذلك الدعوة إلى إعادة النظر في مفهوم الموضوعية نفسه في الاتجاه الوضعي. ويشير أنصار المدخل النسوي إلى أن هناك خطأً فاصلاً بين الذات والموضوع، وبين الباحث والمبحوث؛ ولذلك يتمتع الباحث، في إطار استخدام الاتجاه الوضعي، بوضع مميز باعتباره الطرف العارف، ويحتل موقعاً أعلى من المبحوث، وهذا النمط يشكل محلّ اعتراض من جانب المدخل النسوي.

ويمكن القول إنّ المدخل النسوي تبني رؤية مؤداها أن كلاً من البحث السوسيولوجي بصفة عامة، والبحث النسوي بصفة خاصة، يتصل من حيث المبدأ بالنضال النسوي، كما يتصدى البحث النسوي للبناءات الاجتماعية، والأيديولوجيات القائمة على قهر النساء؛ من خلال توثيق الأوضاع المعيشية، والخبرات الحياتية، وإلقاء الضوء على أوضاع اللامساواة القائمة على أساس الجنس، وكذلك الكشف عن معارف النساء التي طال إغفالها، كما أن أهداف البحث النسوي تعزز تمكين وتحرير النساء، وعادةً ما تقوم الباحثات النسويات بتطبيق نتائجهن التي توصلن إليها من أجل تغيير الأوضاع المجتمعية، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان المساواة وعدم التمييز.

وفي ضوء ما سبق سوف يعتمد البحث على استخدام أسلوب التفكيك، وإعادة قراءة الدراسات والبحوث العلمية السابقة ذات الصلة بالموضوع من أجل القيام بالتحليل؛ للتعرف على السياقات التي أدت إلى أهمية مراجعة الاتجاه الوضعي، وكذلك تناول البدائل المنهجية التي طرحت من جانب أنصار المدخل النسوي، بدءاً من اختيار موضوعات بحثية، ومروراً بأدوار الباحثين، وانتهاءً باستخدام طرق وأدوات منهجية.

رؤساء الجلسات

إبراهيم فريحات

أستاذ مشارك في النزاعات الدولية في برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني بمعهد الدوحة للدراسات العليا وفي جامعة جورجتاون. عمل سابقاً زميلاً أول في السياسات الخارجية بمعهد بروكنجز. وهو حاصل على الدكتوراه في موضوع تسوية النزاعات الدولية من جامعة جورج ميسن عام 2006. له العديد من البحوث والدراسات والاستشارات، وصدر له حديثاً عن إصدارات جامعة ييل كتاب «ثورات غير مكتملة.. اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي» (بالإنكليزية، 2016).

إسماعيل الناشف

أستاذ مشارك ورئيس برنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة تكساس في أوستن بالولايات المتحدة. عمل في عدة جامعات عربية وأجنبية. إضافة إلى عمله كباحث جامعي، يعمل ناقدًا أدبيًا وفنيًا وقيّمًا معارضًا. له عدة نصوص أدبية، وقد شارك في تأسيس مشاريع ثقافية وفكرية مختلفة ضمن أطر جامعية، وأخرى عامة. يهتم بدراسة المادة واللغة والأيدولوجي، والتشكيل الأدبي والفني وعلم الجمال. من آخر كتبه الصادرة عن المركز العربي «اللغة العربية في النظام الصهيوني: قصة قناع استعماري» (2018).

أيمن الدسوقي

أستاذ الأدب العربي الحديث والأدب المقارن، ورئيس برنامج الأدب المقارن بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه في الأدب المقارن من جامعة تكساس. عمل أستاذًا للأدب العربي والمقارن بكلية الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن (منذ عام 2002). كما عمل أستاذًا للأدب الأميركي والأدب العالمي بجامعة تكساس (1993-1995)، وأستاذًا للغة العربية وآدابها بجامعة جونز هوبكنز (1995-1996)، وجامعة هارفارد بالولايات المتحدة (1996-2002). يهتم بالتنظير المقارن، ونظريات الأدب العالمي، والتأويل في المداخل الأدبية للنص القرآني، والخطاب المقدس في الرواية العربية.

حسن حمزة

أستاذ اللسانيات في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس برنامج اللسانيات والمعجمية العربية. حاصل على شهادة دكتوراه الدولة من قسم علوم اللسان بجامعة ليون 2 بفرنسا. أشرف على عدد من فرق البحث العلمي، كما ترجم ونشر عددًا من الكتب؛ منها «الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية» (2012)، و«المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب» (2010)، إضافة إلى ترجمة لكتاب «حرب اللغات والسياسات اللغوية» (2009).

حيدر سعيد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو نائب رئيس تحرير مجلة «سياسات عربية» التي يصدرها المركز. حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات، من الجامعة المستنصرية في بغداد عام 2001 عن أطروحته «الأسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية: بحث في الأصول». يكتب في الفكر والنقد والسياسة. صدر له كتاب «سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق» (2009)، و«الأدب وتمثيل العالم» (2002). أشرف مع فريق بحث على إنجاز دراسة عن «وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية» (2008)، وأدار فريق بحث تولي إنجاز دراسة عن «المجتمع المدني الإسلامي في العراق» (2010).

خالد الجبر

خبير لغوي مشارك في معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، وهو عضو الهيئة التنفيذية ومنسّق دائرة التحرير فيه. حاصل على شهادة الدكتوراه في النقد والبلاغة من الجامعة الأردنية عام 2002. درّس في جامعات فلسطين والأردن وقطر 25 عامًا، شغّل فيها رئاسة قسم اللغة العربية، وعمادة كلية الآداب والعلوم، ورئاسة تحرير مجلة «المشكاة»، وسكرتارية تحرير مجلة «البصائر». أصدر عددًا من الكتب والأبحاث المحكمة. كما أعدّ وقدم خمسة برامج تلفزيونية، وبرنامجين إذاعيين على مدار ثمانية أعوام.

خالد العبدالقادر

أستاذ مشارك في علم الاقتصاد والمالية، ويعمل حاليًا نائبًا للرئيس بكلية المجتمع في قطر. شغّل سابقًا منصب عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر حتى كانون الثاني/يناير 2019، كما شغل العديد من المناصب الأكاديمية الأخرى، وعمل كمستشار أو باحث في مؤسسات مختلفة بدولة قطر مثل الديوان الأميري وبورصة قطر ومصرف قطر المركزي. وهو حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد (فرع مالية) من جامعة ويلز بانجور ببريطانيا في عام 2003. شارك في العديد من المؤتمرات المالية والاقتصادية، وله العديد من الدراسات والبحوث المنشورة.

خليل العناني

أستاذ العلوم السياسية، ورئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. قام بالتدريس في عدد من الجامعات الأميركية والأوروبية، كما شغل وظيفة كبير الباحثين بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، فضلًا عن وظيفتي باحث زائر في معهد «بروكنجز» للأبحاث في واشنطن وباحث مقيم بقسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة دورهام البريطانية. له العديد من الكتب والأبحاث؛ منها «الإسلاميون في مصر: تحولات الفكر والممارسة» (2019)، و«الإخوان المسلمون: تفاعلات الدين والهوية والسياسة» (2016)، و«الانتخابات والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط» (2014).

رجا بهلول

أستاذ الفلسفة ورئيس برنامج الفلسفة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام 1983. درّس في العديد من جامعات؛ منها جامعة اليرموك (الأردن)، وجامعة إنديانا - بيردو (الولايات المتحدة)، وجامعة بيرزيت (فلسطين)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات)، وجامعة قطر (قطر). يهتم بدراسة علم الكلام والفلسفة الإسلامية، والفكر العربي والإسلامي المعاصر. له العديد من الأبحاث المنشورة؛ من بينها «الانفعال والإدراك الوجداني» (2014). صدر له حديثًا عن المركز العربي للأبحاث كتاب بعنوان «خطاب الكرامة وحقوق الإنسان» (2016).

رشيد بوطيب

أستاذ الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومدير تحرير دورية «تبيين» للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة فرانكفورت. عمل محاضرًا في الفلسفة والأنثروبولوجيا الاجتماعية والفلسفة الإسلامية المعاصرة في العديد من الجامعات الألمانية. يهتم بالفلسفة الأخلاقية والفلسفة الاجتماعية والبيثاقافية. صدرت له العديد من الأبحاث والدراسات باللغة العربية وبلغات أجنبية. من كتبه الحديثة «حول مزار ومنافع التاريخ على الحياة» لفريدريش نيتشه (ترجمة، 2019)، و«نقد الحرية: مدخل إلى فلسفة إمانويل ليفيناس» (2018).

ساري حنفي

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، وأستاذ زائر بقسم علم الاجتماع بمعهد الدوحة للدراسات العليا. وهو رئيس تحرير مجلة «إضافات»، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. نال «جائزة الكويت للعلوم

الاجتماعية» عام 2015، و«جائزة عبد الحميد شومان للباحثين العرب» عام 2014. متخصص في سوسولوجيا الهجرة واللاجئين والسوسولوجيا السياسية والعدالة الانتقالية، وله العديد من المقالات والكتب المؤلفة أو المحررة؛ من آخرها «البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة» (بالعربية والإنكليزية) (2016).

سلطان بركات

مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة يورك بالمملكة المتحدة، والأستاذية في العلوم السياسية من الجامعة نفسها التي أسس فيها وأدار وحدة الإعمار والتنمية بعد الحرب (1993 - 2014). كما عمل سابقاً في مركز بروكنجز للأبحاث في الدوحة كباحث زائر، وله مبادرات ومهام في تصميم وتقييم برامج في العديد من مراكز النزاع عبر العالم. له الكثير من المؤلفات منها المقالات الأكاديمية والكتب، من آخرها كتاب «فهم التأثير: استخدام بحوث بناء الدول في السياسة البريطانية» (2014).

سليمان أبو بدر

عميد كلية علم النفس والعمل الاجتماعي ورئيس برنامج العمل الاجتماعي بمعهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقاً في جامعة هوارد للعمل الاجتماعي في واشنطن. حاصل على شهادة الدكتوراه في العمل الاجتماعي من جامعة يوتا للعمل الاجتماعي. نشر عدداً من الأوراق البحثية حول الرضا الوظيفي والإرهاق لدى الأخصائيين الاجتماعيين. من مؤلفاته «استخدام الأساليب الإحصائية في أبحاث العلوم الاجتماعية» (2011)، و«الطرق الإحصائية المتقدمة والمتعددة المتغيرات لبحوث العلوم الاجتماعية» (2010).

عبد الحميد هنية

أستاذ التاريخ ورئيس برنامج التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا. شغل وظيفة أستاذ في قسم التاريخ بجامعة تونس (منذ عام 1977)، ووظيفة أستاذ متميز (منذ عام 2012)، وشغل خطة مدير مخبر «دراسات مغربية» (1999-2012). ويشغل حالياً خطة رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بـ «بيت الحكمة» (منذ عام 2013). كما عمل أستاذاً زائراً في جامعات عربية وأوروبية. تركز أبحاثه الأخيرة حول قضايا تخص مظاهر الحداثة وضرورة بنائها؛ من ذلك قضية نشأة الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وعلاقة السياسي بالديني.

عبد الرحيم بنحادة

عميد كلية شؤون الطلبة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. وهو أستاذ التاريخ الحديث والتاريخ العثماني ورئيس تحرير دورية «أسطور» للدراسات التاريخية. شغل سابقاً منصب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، ومدير مجلة «هيسبريس - تمودا» (2009-2014). كما أنه عضو في اللجان العلمية لعدد من المراكز وهيئات تحرير مجلات محكمة. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة محمد بن عبد الله بفاس. وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة.

عبد الفتاح ماضي

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ومنسق مشروع التحول الديمقراطي بالمركز، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية. عمل أستاذاً زائراً في مركز وودرو ويلسون بواشنطن، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وجامعة دنفر الأميركية، ومؤسسة قرطبة بجنيف. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بـلوس أنجلوس عام 2005. مختص في نظم الحكم، والتحول الديمقراطي، والتنمية السياسية، والصراع العربي الصهيوني، ومناهج البحث. من كتبه «العنف والتحول الديمقراطي في مصر» (2015).

عبد الكريم البرغوثي

أستاذ مشارك في الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت، وباحث زائر بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة موسكو الحكومية (1992)، عن أطروحة «الإنسان والمجتمع في فلسفة إخوان الصفا وذلّان الوفا». تصبّ اهتماماته البحثية في تاريخ الفلسفة والفلسفة العربية الإسلامية. وقد حصل على العديد من المنح البحثية؛ منها منحة فولبرايت للتعليم في الولايات المتحدة الأميركية (2009)، ومنحة المجلس الثقافي البريطاني (1995)، ومنحة المؤسسة الألمانية للتبادل الأكاديمي (1993). وله العديد من الدراسات والأبحاث.

عبد الوهاب الأفندي

عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. شغل سابقاً منصب رئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2015-2017)، ومنسق «برنامج الإسلام والديمقراطية» بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر في لندن منذ عام 1998. عمل دبلوماسياً في الخارجية السودانية (1990-1997)، وصحافياً في بريطانيا، حيث تولّى إدارة ورئاسة تحرير عدة منشورات (1982-1990). له العديد من الدراسات والكتب المنشورة. من بين مشاريعه البحثية الجارية «السياسة من منظور جديد»، و«نظريات الانتقال الديمقراطي»، و«تجليات الهوية وديناميات الصراع السياسي في السودان».

عز الدين البوشيخي

المدير التنفيذي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. شغل منصب أستاذ للتعليم العالي في اللسانيات، ونائب العميد في شؤون البحث العلمي والتعاون بالكلية ذاتها، ومديراً لمركز دراسات الدكتوراه، ومديراً للمركز الجامعي لتعليم اللغة العربية وحضارتها، ومديراً لمختبر الدراسات اللسانية والتطبيقات الحاسوبية، ورئيس قسم اللغة العربية والمنسق البيداغوجي لمسلك الدراسات العربية. عمل أستاذاً زائراً ومحاضراً بجامعة قطر، ومديراً لبرنامج اللسانيات والمعجمية العربية في معهد الدوحة للدراسات العليا وأستاذاً محاضراً فيه. خبير محكّم في عدد من الجامعات العربية والمجلات العلمية. له عدد من المؤلفات والأبحاث في مجالات اللسانيات والمعجم والمصطلح والترجمة.

عقيل المرعي

أستاذ مشارك في اللغة العربية وآدابها بجامعة سيانا في إيطاليا. باحث زائر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، وعضو مجلس أمناء جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي، وعضو مراسل في مجمعي اللغة العربية في دمشق والقاهرة، ورئيس تحرير سلسلة «فصول أدبية» للترجمة من العربية إلى الإيطالية. حاصل على شهادة الدكتوراه في فقه اللغة العربية من قسم الدراسات الشرقية في جامعة روما الأولى عام 2003. له عدة أبحاث منشورة، والعديد من المشاركات في الندوات والمؤتمرات العربية والأوروبية.

علاء الجبالي

أستاذ اللغويات ومدير مركز اللغات بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه في اللغويات النظرية من جامعة بتسبرغ بالولايات المتحدة. عمل سابقاً أستاذاً دائماً للغويات، ورئيساً مؤسساً لقسم اللغة العربية، ومديراً مؤسساً لبرامج فلاجشيب بجامعة ميريلاند. وهو مستشار أكاديمي لعدة منظمات لغوية دولية في ميادين التعليم والتدريب والقياس. طور ودرّس عدداً من المقررات الأكاديمية للدراسات العليا في مجالات اللغويات وتعليم العربية والترجمة، وأشرف على عدد من الأطروحات، كما أنه يقوم بالتحكيم الأكاديمي للجان ترقية الأساتذة والدوريات العلمية ودور النشر الأكاديمية.

علي أبو زيد

أستاذ الأدب والنقد، وخبير لغوي أول في معجم الدوحة التاريخي للغة العربية. حصل على شهادة الدكتوراه في الأدب في جامعة دمشق عام 1987، ودرّس فيها، وفي عدد من الجامعات العربية. كما

تولى عددًا من المناصب العلمية في جامعة دمشق؛ منها رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة، ومعاون وزير التعليم العالي. وهو محكّم في عدد من المشاريع والجوائز الدولية والمجلات والجامعات العربية والتركية. شارك في أكثر من خمسين مؤتمراً علمياً عربياً ودولياً. ونُشر له أكثر من ثلاثين كتاباً وبحثاً.

عمرو رجب

أستاذ مساعد ورئيس برنامج اقتصاديات التنمية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على شهادة الدكتوراه في عام 2014 من الكلية الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. عمل مستشاراً لشؤون التنمية الاقتصادية في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010-2015). تركّز أبحاثه على تأثير الأزمة المالية في مسارات التنمية في الدول النامية، وسياسات محاربة الفقر وعدم المساواة، وبناء القدرة على التكيف من الصدمات الاقتصادية والأزمات.

فريد الصحن

أستاذ ومدير برنامج الإدارة العامة، ومدير مركز الامتياز للتعليم التنفيذي في معهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ستراثكلويد (عام 1984). شغل منصب رئيس قسم إدارة الأعمال ونائب عميد الخدمات المجتمعية والشؤون البيئية في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، ومنصب مدير قسم إدارة الأعمال والتسويق في جامعة البحرين (2011-2015). تشمل اهتماماته البحثية الإدارة الإستراتيجية والتسويق، وإدارة الخدمات والتسويق، ووسائل الترويج.

فهومي جدعان

أستاذ الفلسفة ورئيس لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. شغل مناصب أكاديمية بالجامعة الأردنية، وجامعة الكويت، والكوليج دو فرانس بباريس. من قدامى خريجي قسم الفلسفة العرب في جامعة السوربون التي حصل منها على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام (عام 1968). له العديد من الدراسات والبحوث والكتب العلمية. ومن أبرز كتبه «في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين» (2007)، و«المقدس والحرية: وأبحاث ومقالات أخرى من أطراف الحداثة ومقاصد التحديث» (2009)، و«خارج السرب: بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإجراءات الحرية» (2010).

فيصل منصورى

عميد كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية، وأستاذ في برنامج اقتصاديات التنمية والسياسات العامة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة (عام 1992)، وتم تعيينه أستاذاً بجامعة سوسة في تونس (عام 2000). تقلّد عدة مناصب منها مدير أول كلية للإدارة في جامعة سوسة (1999-2005)، وتولّى رئاسة جامعة سوسة (2011-2017). له العديد من الأبحاث المنشورة في عدة دوريات عالمية متخصصة، وتتركز اهتماماته البحثية في الإحصاء، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، والتنظيم والإدارة البيئية.

كلثم علي الغانم

أستاذة مشاركة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر منذ عام 1995. ومديرة مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر منذ عام 2014. ساهمت في تأليف ثلاثة كتب أكاديمية ونشرت العديد من البحوث في مجال تخصصها، كما قدّمت عددًا من أوراق العمل في العديد من المؤتمرات العلمية ذات الصلة بطواهر مختلفة من بينها: الأسرة، والزواج، والتنمية، وقضايا المرأة. تترأس حالياً عدّة مشاريع بحثية تموّلها مؤسسات وطنية ودولية.

مارلين نصر

باحثة لبنانية في علم الاجتماع. حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس الرابعة في عام 1979. عملت باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2013-2017)، ومديرةً للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية (2011-2012). درّست في قسم علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية (1999-2010)، وفي معهد العلوم السياسية بجامعة القديس يوسف في بيروت (2006-2012). وهي رئيسة الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع منذ عام 2017. تتركز اهتماماتها البحثية في علم اجتماع التربية والعمل والثقافة وتحليل الخطاب.

محمد العبيدي

نائب المدير التنفيذي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية وعضو مجلسه العلمي. أستاذ في الدراسات اللغوية، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد عام 2002. عمل في جامعة صنعاء وعدد من الجامعات اليمنية في التدريس والإشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها، وكان رئيساً لقسم اللغة العربية في كلية اللغات بجامعة صنعاء، ونائباً لعميد كلية الآداب في الجامعة الوطنية، كما عمل في جامعة قطر (2007-2014). له عدد من الكتب والدراسات العلمية في المعجم والدلالة واللسانيات النصية والتداولية.

محمد المصري

المدير التنفيذي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو باحث مشارك في المركز والمشرف على مشروع «المؤشر العربي» للرأي العام العربي منذ عام 2011. وهو مختص في التاريخ العربي الحديث واستطلاعات الرأي العام، وله العديد من الدراسات والبحوث المنشورة.

محمد جمال باروت

باحث مشارك ورئيس دائرة البحوث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متخصص في التاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث. عمل مديراً ومستشاراً في مشروعات عدة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. له العديد من الدراسات والبحوث في التعليم، والتنمية البشرية، والتنمية السكان، والهجرة الخارجية السورية، والاستشراف المستقبلي لمسارات التنمية. من أحدث كتبه «الصراع العثماني - الصفوي وأثره في الشيعية في شمال بلاد الشام» (2018)، و«حملات كسروان: في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية» (2017)، و«التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري» (2013)، و«العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح» (2012).

محمد صالح المسفر

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر. له عدة كتب وبحوث في مجالات العلوم السياسية وقضايا القومية العربية. وهو مساهم دائم في الصحافة القطرية والعربية. تحضّل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك. من آخر كتبه عن مركز الجزيرة للدراسات «العلاقات الخليجية-الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)» (2018).

مراد ديانى

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ عام 2003. تنصّب أبحاثه الاقتصادية في مجالات اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى بحوث فلسفية تهتمّ نظريات العدالة والديمقراطية. شارك في ما يزيد على خمسين مؤتمراً علمياً دولياً، وصدر له العديد من الأبحاث في مجلات محكمة، وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية. وقد صدر له عن المركز العربي «حرية - مساواة - اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام» (2014)، و«حرية - مساواة - كرامة إنسانية: طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي

الإسكندنافي» (2016). كما حرّر عددًا من الكتب الجماعية، من آخرها «20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب» (2018).

مروان قبلان

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة. وهو منسق وحدة تحليل السياسات. شغل سابقًا منصب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون بسورية. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر. له عدّة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

ناصر الدين السعيدوني

أكاديمي جزائري مختص في التاريخ الحديث والمعاصر. باحث زائر بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على شهادة دكتوراه الدور الثالث في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة الجزائر (1974)، وشهادة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة إيكس أون بروفانس بفرنسا (1988). عمل أستاذًا للتاريخ بجامعة الجزائر، وجامعة آل البيت بالأردن، وجامعة الكويت. له العديد من الدراسات والمؤلفات المنشورة المتعلقة بتاريخ الجزائر والعالم العربي الحديث والمعاصر.

نزار الجويني

أستاذ الاقتصاد ومدير برنامج السياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والتمويل الدوليين من جامعة تونس المنار، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة فرانسوا رابليه في تور فرنسا. قام بتدريس العلوم الاقتصادية في العديد من الجامعات التونسية منذ عام 2004، كما شغل منصب مستشار اقتصادي لدي البنك الإفريقي للتنمية في عام 2007، فضلًا عن كونه باحثًا في منظمة التجارة العالمية في المعهد العالي للأعمال بتونس. وقد عمل، أيضًا، خبيرًا بقسم الأبحاث في البنك الإفريقي للتنمية في عمليات تغطي بلدان شمال أفريقيا (الجزائر، والمغرب، وموريتانيا). له العديد من المنشورات العلمية في مجلات دولية محكمة.

وجيه كوثراني

مؤرخ عربي. عمل أستاذًا باحثًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرًا علميًا للإصدارات، ورئيس لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. كما عمل سابقًا مديرًا للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، ومديرًا لتحرير مجلة «منبر الحوار» في بيروت، وأستاذًا في الجامعة اللبنانية. تشمل بحوثه دراسات التاريخ الاجتماعي وعلم اجتماع السياسة ومنهجية البحث التاريخي. من بين آخر كتبه عن المركز العربي للأبحاث «السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني: وسائل السلطة في بلاد الشام» (2017).

ياسر سليمان معالي

رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا بالوكالة. وقد عمل أستاذًا للدراسات العربية الحديثة ومديرًا لمركز الدراسات الإسلامية التابع لجامعة كامبردج، ورئيسًا لمجلس أمناء الجائزة العالمية للرواية العربية. وهو حاصل على وسام الإمبراطورية البريطانية لخدماته البحثية. نشر العديد من الأعمال والمقالات والكتب البحثية؛ من بينها «اللغة العربية في ساحة الوغى: أيديولوجيا اللغة والسياسة الثقافية» (2013)، و«اللغة العربية والذات والهوية: دراسة في الصراع والإقصاء» (2011).



أطلق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مشروع بناء معجم تاريخي للغة العربية في الخامس والعشرين من شهر أيار/ مايو 2013، بعد عام ونصف من المناقشات التفصيلية بين نخبة من العلماء في ندوات الخبراء. ومنذ ذلك الحين، والعمل مُستمر في عدة مجالات ومستويات، تأسيساً للقواعد وبناء للهياكل وتطويراً للمهارات وتجويداً للمنهج والمخرجات ومُعاجة للإشكالات العلمية والتحدّيات، بتعاون بين المجلس العلمي والهيئة التنفيذية للمعجم. وقد تكلّفت تلك الجهود بإنجاز المرحلة الأولى من المعجم التاريخي للغة العربية، الممتدة منذ أقدم نص عربي مُوثق إلى نصوص العام 200 للهجرة.

ينفرد هذا المعجم برصد ألفاظ اللغة العربية منذ بدايات استعمالها في النقوش والنصوص، وما طرأ عليها من تغيّرات في مبانيها ومعانيها داخل سياقاتها النصية، متتبّعا الخط الزمني لهذا التطور. وبالنظر إلى تاريخ اللغة العربية الطويل وضخامة حجم نصوصها، يجري إنجاز المعجم على مراحل. ولذلك، نعرض عبر هذه البوابة الإلكترونية مواد المرحلة الأولى، المتضمنة زهاء مئة ألف مدخل معجمي، كما نُقدّم عبرها عدة أنواع من الخدمات اللغوية والنصية والإحصائية.

شارك في بناء المعجم قرابة ثلاث مئة من أساتذة الجامعات والخبراء والعلماء في عدد من الدول العربية، من الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية وسوريا والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. واستفاد أعضاء الفرق المعجمية من دورات تدريبية وورش عمل. وتمكّن خبراء المعجم بفضل ذلك من توحيد منهجية العمل وفقا لضوابط الدليل المعياري للمعالجة والتحرير الذي وضعته الهيئة التنفيذية، والقائم أساسا على القرارات العلمية التي اتخذها المجلس العلمي، بعد مناقشات تفصيلية ودراسات معمقة.

ومما ينبغي تأكيده، أنه لا يمكن لمعجم تاريخي للغة العربية أن يدعي الشمول في استقراء ألفاظ اللغة ومعانيها أو الكمال في بناء مداخلها المعجمية، وما ينبغي له ذلك، أي ما كان المجهود المبذول في إنجازه لأسباب موضوعية يصعب تجاوزها، منها:

أ. ضخامة نصوص العربية بصورة يصعب الادعاء بجمعها كلها واستقراء ألفاظها، ذلك لأن كثيرا منها لا يزال مخطوطا غير مطبوع ولا مُحقّق، وغير قليل من المطبوع المحقّق يحتاج إلى تحقيق؛

ب. التنازع في نسبة النص الواحد إلى أكثر من مؤلف واحد، ووجود النص الواحد بروايات مختلفة؛
ج. التضارب في تحديد تاريخ تأليف النص الواحد، وفي تاريخ وفاة المؤلف أو القائل.

إن بناء مدخل معجمي للفظ واحد من الألفاظ يحتاج إلى التأكد من صحة اللفظ في سياقه ونصه، والتأكد من صحة نسبة النص إلى مؤلفه أو قائله، والتأكد من تاريخه. وغالباً ما يستلزم ذلك ترجيح رواية على رواية، أو قول على قول، أو تحقيق على تحقيق. ثم يأتي بعد كل ذلك استخلاص معنى اللفظ داخل سياقه ونصه وصياغة تعريف له وفق ضوابط التعريف المتفق عليها.

وعلاوة على ذلك، فإن المعجم الحالي محدود في مادته المقتصرة على الألفاظ المستخلصة من النقوش والنصوص الممتدة إلى العام 200 هـ، وذلك بحكم مرحلته الأولى. إلا أن مفهوم المرحلة مفهوم إجرائي مؤقت؛ إذ إن عدداً من ألفاظ العربية ستوجد في نصوص ألفت في مراحل موالية مع أن ظهور استعمالها يعود إلى المرحلة الأولى. وينبغي استحضار كل ذلك في استعراض مداخله المعجمية التي ستعرف تغيرات في الألفاظ والمعاني في المراحل اللاحقة.

وبناء على ما تقدّم، فإن جميع العلماء والباحثين المهتمين مدعوون للمشاركة في عمليات التحديث والإغناء لهذا المعجم، ومُرحّب بتفاعلهم البناء مع مادته المنشورة، تعديلاً وإغناءً واقتراحاً؛ ذلك بأن من خصائص هذا المعجم أنه معجم مفتوح، وقابل للتحديث المستمر.

ولكي يكون التفاعل مثمراً وذا فائدة، ينبغي الاطلاع على الوثائق المنشورة في هذه البوابة بدءاً من المقدمة والقرارات العلمية إلى الدليل المعياري للمعالجة المعجمية والتحرير، وذلك لمعرفة الضوابط العلمية والمنهجية المعتمدة في بنائه؛ والوقوف على مرحليته وحدوده. وبإمكان كل باحث أن يُعلّق على أي عنصر من عناصر المدخل المعجمي: عن اللفظ، والوسم، والتاريخ، والتعريف، والشاهد، واسم المستعمل، والمصدر. كما بإمكانه أيضاً أن يُعلّق على المادة المعجمية المنشورة كلها.

إننا نعدّ المرحلة الأولى من هذا المعجم مرحلة تأسيسية، ستتلوها بلا شك، عمليات التنقيح والتصويب والتحديث والإغناء والتطوير. وإننا لننرجو بصدق في أن يكون لجمهور الباحثين العرب نصيب وافر في الرقي بهذا المعجم إلى المستوى الذي يلبي الحاجة، ويليق بمكانة لغتنا العربية.

وقد حظي مشروع المعجم برعاية وتمويل سخّي من سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، كما مقر المركز العربي للأبحاث ومنه مشروع المعجم في الدوحة. ومن الوفاء أن يحمل هذا المشروع اسم: معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الضعائن، قطر
PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
هاتف: +974 4035 4111
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277، الدوحة
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الظعائن، قطر
PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
هاتف: +974 4035 4111
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org